

الكتاب: مجلة تراثنا

المؤلف: مؤسسة آل البيت

الجزء: ١٩

الوفاة: معاصر

المجموعة: من مصادر العقائد عند الشيعة الإمامية

تحقيق:

الطبعة:

سنة الطبع: ١٤١٠

المطبعة: مهر - قم

الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة

ردمك: ISSN: ١٠١٦-٤٠٣٠

ملاحظات: العدد الثاني - السنة الخامسة ربيع الثاني ١٤١٠

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث
الاسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحققين والمهتمين بشؤون تراث أهل
البيت عليهم السلام.

الآراء المنشورة لا تعبر عن رأي النشرة بالضرورة.
ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات فنية، وليس لأي اعتبار آخر.
النشرة غير ملزمة بنشر كل ما يصل إليها.

المراسلات:

تعنون باسم: هيئة التحرير

صفائية - ممتاز - بلاك ٧٣٧ - ت: ٢٣٤٥٦

ص. ب ٩٩٦ / ٣٧١٨٥ - قم - الجمهورية الإسلامية في إيران

تراثنا

العدد الثاني [١٩] السنة الخامسة / ربيع الثاني - جمادى الأولى - جمادى الثانية
٥١٤١٠.

الإعداد والنشر: مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث.

المطبعة: مهر قم.

الكمية: ١٠٠٠ نسخة.

قيمة الاشتراك السنوي في نشرة " تراثنا " ٢٠٠ تومان داخل إيران، و ٢٠ دولارا في
البلاد

العربية وأوروبا، و ٢٢ دولارا في آسيا وأفريقيا، و ٢٥ دولارا في الأمريكيتين
وأستراليا. بضمنها أجور البريد المضمون.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(۵)

مقولة

" جسم لا كالأجسام "

بين

موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام

السيد محمد رضا الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام التامين على سيد الأنبياء والمرسلين،
محمد الصادق الأمين، الصادق بالوحي المبين، وعلى خلفائه الأئمة المعصومين، الأمناء
على الدنيا والدين.

وبعد:

فقد تعرض للحق - المتمثل في الإسلام، منذ نشأته، والناس حديثو عهد

بأصوله - أعداء ألداء تحينوا كل فرصة للكيد له، والنيل منه.

لكنهم أخفقوا، ولم ينالوا مناهم، فلم يصمدوا لصلابته، فباءوا بالفشل،

وانهزموا خاسرين.

ولما أعيتهم أساليب القمع والفتك، لجأوا إلى الاتهام، وكييل الإفك. وتزوير

الباطل، وتحريف الحقيقة، بهدف تشويه وجه الحق، وتعكير صفائه، وإطفاء نوره،

وبهائه.

لكن لم تنطل أكاذيبهم على أهل الحق وطالبيه، ولم تحجب شبهاتهم ساطع

ضوئه، وصادق برهانه، فخابوا، وانقلبوا خاسئين.

ولما يئس الأعداء الحاقدون من المساس بأصول الدين وأسس عقائده،

عمدوا إلى أعمدته وقواعده، وهم رجاله ومناصروه، فخاضوا فيهم قتلا وإبادة، حتى استنفدوا أساليب الغيلة والغدر فأعجزتهم عن إخضاع أولئك الأساطين، فلجأوا إلى أسلوب بث الدعاية، وكيل التهم، لتشويه سمعة أبطال الإسلام وصناديده، وهدفهم أن يجعلوا الإسلام غريبا لا ناصر له. فملأوا الدنيا بما لا كتته السنة السوء من الباطل، وما لفظته أبواق الزور من البهتان الزائل.

وقد فشلوا أمام وعد الله ببقاء جذوة الحق وقادة، حيث قال: (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون) [سورة التوبة (٩) الآية (٣٢)] وقال: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) [سورة الحجر (١٥) الآية (٩)].

ولما يسوا من أن يصبوا الحق وأعلامه بسوء، انكفأوا على الباطل، وانضوا إلى المنافقين بتكديس المدائح المفتعلة لهم، ووضع الفضائل واختلاقها فيهم، وترويح باطلهم، وتحسين قبائحهم، والستر على فضائحهم، والتطيل لهم، والتزمير للغطهم، سعيا في ضرب الحق، وإخفاء شعاعه، وإظهار الباطل، ودجله، وخداعه. أخرج ابن الجوزي، عن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال. سألت أبي: ما تقول في علي ومعاوية؟ فأطرق، ثم قال: أعلم أن عليا كان كثير الأعداء، ففتش أعداؤه له عيبا فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجل حاربه فأطروه، كيدا منهم لعلي. فأشار بذلك إلى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل مما لا أصل له (١). وقال ابن قتيبة: أهملوا من ذكره [يعني الإمام عليا عليه السلام] أو روى حديثا من فضائله، حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدثوا بها، وعنوا بجمع فضائل

(١) ذكر ابن حجر في فتح الباري ٧ / ٨٣. وذكره الهيثمي في الصواعق المحرقة: ٧٦ قال. أخرج السلفي

في
"الطيوريات".

عمرو بن العاص ومعاوية، كأنهم لا يريدونهما بذلك وإنما يريدونه (٢).
وابتلي الحق - ثانية، وهو متمثل في التشيع بأولئك الأعداء، مقنعين باسم
السلف والسنة، حيث تصدوا له بالمنابذة والمعارضة، فواجهتهم أدلته القاطعة وحججه
الصارمة الناصعة.

ولما تعرضوا لأئمة الحق من آل محمد، خلفاء الرسول من عترته الطاهرة،
أعجزتهم قوة أولئك السادة العلماء بالحق، وصلابة أولئك الأوتاد العرفاء بالله،
وإخلاصهم في التفاني من أجله، بما لم يثنهم عن ذلك، حتى الاغتيال والقتل الذريع،
والسجن والهتك الفظيع، بل ظلوا صامدين، مصرين على قول الحق وفعل الصدق،
رغم كل أساليب العدوان وأقاويل البهتان التي استعملها الأعداء ضدهم.
ولقد اضطر أعداء الحق للخضوع أمام عظمتهم، والاعتراف لم بكل
كرامة:

يقول ابن حجر الهيتمي - وهو يتحدث عن (حديث الثقلين) المحتوي على
قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن وأهل البيت - : " لا تقدموهما فتهلكوا،
ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم (٣).
قال: في قوله صلى الله عليه وآله وسلم دليل على أن من تأهل منهم للمراتب
العلية والوظائف الدينية) كان مقدما على غيره (٤).

ويقول الذهبي - في ترجمة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن عليه السلام - :
محمد، هذا، هو الذي يزعمون أنه " الخلف الحجة " وأنه " صاحب الزمان " وأنه حي
لا يموت حتى يخرج، فيملاً الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت ظلماً وجوراً.
[قال الذهبي:] فوددنا ذلك - والله - !

(٢) الاختلاف في اللفظ: ٤٨ .

(٣) أنظر: مصادر حديث الثقلين، بألفاظه المختلفة في مقال " أهل البيت في المكتبة العربية " المنشور في
مجلة (تراثنا)

العدد (١٥) السنة الرابعة، ١٤٠٩ / ص ٨٤ .

(٤) الصواعق المحرقة لابن حجر: ١٣٦ .

فمولانا علي من الخلفاء الراشدين!... نحبه أشد الحب!
وابناه الحسن والحسين، فسبطا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وسيدا
شباب أهل الجنة، لو استخلفا لكانا أهلا لذلك؟!
وزين العابدين كبير القدر، من سادة العلماء العاملين، يصلح للإمامة!
وكذلك ابنه أبو جعفر الباقر سيد، إمام، فقيه، يصلح للخلافة!
وكذا ولده جعفر الصادق كبير الشأن، من أئمة العلم، كان أولى بالأمر من
أبي جعفر المنصور.

وكان ولده موسى كبير القدر، جيد العلم أولى بالخلافة من هارون... (٥).
ولئن اضطرهم الأمر للاعتراف - هكذا - بالحق. والحق مر على أذواق غير
أهله، فبدلا من أن يبحثوا عن الطرق التي توصلهم إلى هؤلاء الأئمة السادة القادة،
قرناء الكتاب، وأمناء الشرع، فبدلا من ذلك انثالوا على كل ما يمت إليهم بصلة،
فانهمكوا بإنكاره وتكذيبه، وعلى أصحابهم وأوليائهم فتعقبوهم بالمطاردة والتنكيل
والتهديد، وعلى رواة حديثهم فرموهم بالقدح والتجريح.
فلم يبخلوا - لا در درهم - بتهمة أن يلصقوها بكبار شيعة أهل البيت،
أولئك الذين وضعوا ثقتهم عند هؤلاء الأئمة عليهم السلام، وانصاعوا للحق المتمثل
في آرائهم.

ونظرة عجلى، في الميزان للذهبي واللسان لابن حجر، تكشف أبعادا من
التجاوز الذي جاء على أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام، في هذه المجالات!
ولقد استهدفوا من ذلك نفس الهدف الذي كان لأعداء الحق المتمثل في
الإسلام - أولا - وبنفس الأساليب التي انتهجها أولئك، يحاولون إخلاء ساحة الحق
من أنصاره الصادقين، وتشويه ناصع الحق بإلصاق كل تهمة، وتلطيخ سمعة أهله بأية
صورة، ظلما، وعدوانا، وزورا، وبهتانا.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٣ / ١١٩ - ١٢١، وانظر: كلمة حول الرؤية - شرف الدين - : ٤٢.

فهذا " هاشم بن الحكم " الذي التزم بهدي أهل البيت عليهم السلام وهو " شاب " (٦) " أول ما اختطت لحيته " (٧) و " غلام، أول ما اختط عارضاه " (٨)، فتمسك بالحق الذي هم عليه، واستضاء بنور علومهم، وكان من أنصار الإسلام، وحمل

مشعل الحق في ذلك العصر المظلم، المدلهم، الموبوء بالتيارات الإلحادية، والآراء المستجدة على ساحة الفكر والعقيدة، فكان - لما يتمتع به من نبوغ فائق، وعقلية مقتدرة - نبراسا منيرا، يتهافت حواليه شغب المشككين في الإسلام القويم، وتندحر به شبه المنحرفين عن صراط أهل البيت عليهم السلام المستقيم. ولعظمة هشام، وسمو مقامه في الحق، وعمق أثره في دحر الباطل، وقف أعداء أهل البيت منه موقفا عدائيا صارخا، وسعوا لتشويه سمعته، وإبعاده عن الساحة، وإفقاد جبهة الحق لمثل هذا العنصر النصير، لما له من دور في الذب عن حياضه، ورد كيد المبطلين إلى نحورهم، لما يتمتع به من قوة على المناظرة وتفنيدها شبهاة المنحرفين،

والاعتراض على باطلهم بما يعجزون عن مقاومته، ويوقفهم على صراح الحق بحيث يكلون عن تجاوزه وتخطيه.

ولقد أفرطوا في كيل التهم، بأشكال مختلفة، وفي مجالات عديدة، لهذا الرجل وركزوا - بالخصوص - على اتهامه في " التوحيد " باعتقاد التجسيم للبارئ تعالى شأنه، فصوروا منه (رأسا " في هذا المعتقد الباطل، ونسبوا إليه خرافات تأباها عقول المبتدئين في العلم، فضلا عن مثل هشام الذي " كان حاذقا في صناعة الكلام " و " فتق الكلام في الإمامة، وهذب المذهب بالنظر " (٩) و " له غور في الأصول "

(٦) الإحتجاج على أهل اللجاج: ٣٦٧ وانظر: اختيار معرفة الرجال: ٢٧١.

(٧) الإحتجاج على أهل اللجاج: ٣٦٥.

(٨) الفصول المختارة: ٢٨، وانظر: معالم العلماء - لابن شهر آشوب -: ١٢٨.

(٩) الفهرست - للنديم -: ٢٢٣.

و " لا يغفل عن إزماته " (١٠).

مع ما يظهر على تلك التهم من التناقض الواضح، والتهافت المفضوح! ومحور ما نقلوه عنه في هذه التهمة أنه كان يقول: إن الباري تعالى شأنه " جسم لا كأجسام ".

ومع أن هذه المقولة لا تدل على ما يرومون إصاقه بهشام من الاعتقاد بالتجسيم، فإن أكثرهم اعتمد ما قاله الخصوم في نقلهم عن هشام، واستند إلى تلك التهم في ترويح الدعايات المضللة ضد هذا العالم العظيم.

والعجب أن نجد في المتطاولين على هشام كثيرا من المنتسبين إلى السلف والمنتسبين إلى السنة، ممن يذهب إلى إثبات الأعضاء للبارئ جل شأنه، بعنوان أن الأعضاء " صفات خبرية " له تعالى، مع التزامهم بإمكان رؤيته، ومع ذلك يلهثون، ليخدشوا كرامة هشام بهذه التهمة!

ولا يقنع الأعداء باتهام هشام، حتى اختلقوا مذهبا وهميا باسم " الهشامية " نسبوه إليه، وذكروا فيه كل خرافة، وكفر، وتناقض، وباطل!

والأغرب أن تعويلهم في جميع ما تناقلوه، على ما ذكره خصوم هشام فيه، وكل واحد منهم يقصع بجرة سابقة، حتى تكاثروا، وألهام التكاثر عن رؤية الحق ودرك الحقيقة (١١).

ورأيت بعض الكتاب من المعاصرين قد استسلم لتلك الشائعات، منصاعا لما استهدفته تلك التهم من الأغراض الفاسدة، فنقل ما لفقه أولئك السابقون من الأكاذيب، وعنون لفرقة باسم " الهشامية " في فرق الشيعة.

(١٠) الملل والنحل - للشهرستاني / ١٨٥.

(١١) إقرأ عن هذا التكاثر، ما كتبه الأستاذ القدير المحامي توفيق الفكيكي رحمه الله في مقال " مع الدكتور كمال.... "

في مجلة " الإيمان " النجفية، العدد ٥ - ٦، السنة الأولى، ص ٨ - ٣٩٩. وفي العزم أن نكتب عما جناه مؤلفو كتب المقالات والفرق في شأن هشام، وتفنيد مزاعمهم المفتراة عليه، وفقنا الله لإنجازه، إنه هو الموفق للخير والمعين عليه.

غافلا عن أن مصادرنا - على الاطلاق - خالية عن ذكر فرقة بهذا الاسم!
والخصوم والأعداء - على رغم تكاثرهم - لم يعتمدوا فيما نسبوه إلى هشام من آراء
وعقائد، وأفكار، وأدلة، وشواهد، وحجج، على مصدر شيوعي أبدا، ولو على واحد!
ولقد حز في نفسي كل هذا الحيف! فصممت على كتابة هذا البحث، لعلني
أسهم به في إسفار الحقيقة عن وجهها، أو أنفض عنه غبار الزمان، وعجاج العدوان.
والله المستعان.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني

الجلالي

في ٢٠ / جمادى الثانية / ١٤١٠ هـ

مع المقولة: مصدرها ومدلولها
لقد تعددت الفرق التي عد هشام بن الحكم منها.
فبينما يصرح الأكثرون بأنه من " الشيعة الإمامية " باعتباره واحدا من كبار
المتكلمين وفق هذا المذهب، بل من المنظرين لعقائده، ومن رواة حديثه، ومن حملة
فقهه، والخصوم ينزونه بأنه " رافضي " علي هذا الأساس، نجد من عده في " الغلاة " و
" المجبرة " (١٢) و " الجهمية " (١٣) أو " المشبهة " (١٤) و " الحلولية " (١٥)
و " الدهرية " (١٦) و " الديصانية
الثنوية " (١٧) إلا أن ما أكد عليه أكثر خصومه هو كونه من " المجسمة " (١٨).
وقد نسبوا إليه - في مجال التجسيم - أمورا واضحة البطلان، حتى أن بعضهم
نسب إليه تجويز " المحال الذي لا يتردد في بطلانه ذو عقل " (١٩).
. ونقلوا عن النظام قوله: إن هشاما قال في التشبيه - في سنة واحدة - خمسة
أقاويل (٢٠).

ولوضوح بطلان هذه الدعاوى، حيث أن هشاما أرفع شأننا من أن يوصم
بمثل هذه الترهات، وهو المتصدي لمناظرة كبار علماء القوم، فإننا نرجئ التعقيب
عليها وعلى أمثالها إلى مجال آخر.
وعلى كل، فإن التجسيم أصبح السمة المشهورة التي تذكر مع هشام،

-
- (١٢) تأويل مختلف الحديث: ٤٨، والأنساب - للسمعاني -: ظ ٥٩٠، ولسان الميزان ٦ / ١٩٤، والملل
والنحل ١ / لم ١٨٥
(١٣) هامش الفهرست - للنديم -: ٢٢٤.
(١٤) الملل والنحل / ١٨٤، والأنساب - للسمعاني -. ظ ٥٩٠.
(١٥) تاريخ الفرق الإسلامية - للغرابي -: ٣٠٢.
(١٦) التنبيه والرد - للملطي -: ٢٤.
(١٧) الإنتصار - للخياط -: ٤٠ - ٤١.
(١٨) مقالات الإسلاميين - للأشعري - ١ / ٢٥٧. ولسان الميزان ٦ / ١٩٦. ولهج بهذه التهمة أكثر
المتأخرين!
(١٩) لسان الميزان ٦ / ١٩٤.
(٢٠) مقالات الإسلاميين ١ / ١٠٤. وانظر: تلبس إبليس - لابن الجوزي -: ٨٣.

ويحاول خصومه إصاقتها به، أو اتهامه بها، ولقد عبروا عن هذه التهمة بعبارات تقشعر
منها جلود المؤمنين الموحدين!!
وقد اتفقوا في النقل عنه أنه قال: الباري جل ذكره " جسم لا
كالأجسام " وكأنهم لخصوا التهمة في هذه الجملة، وجعلوها دليلا على ما ادعوه عليه
من التجسيم!
ولذلك، فإننا نركز البحث عنها هنا. تحت العناوين التالية:

١ - مصدر المقولة:

نقلت هذه المقولة عن هشام، في مصادر عديدة لمؤلفين قدماء:

١ - الرجال، للكشي، فقد ذكر بسنده عن عبد الملك بن هشام الحنات، قال: زعم هشام بن الحكم: إن الله " شئ لا كالأشياء " وإن الأشياء بئنة عنه، وهو بائن عن الأشياء.

وزعم: إن إثبات " الشئ " أن يقال: " جسم " فهو " جسم لا كالأجسام " " شئ لا كالأشياء ": ثابت موجود، غير مفقود، ولا معدوم، خارج عن الحدين. حد الإبطال، وحد التشبيه (٢١).

٢ - الكافي، للكليبي، فقد روى بسنده عن الحسن بن عبد الرحمن الحماني، قال: قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: إن هشام بن الحكم زعم: أن الله " جسم، ليس كمثله شئ " .. (٢٢).

فإن مؤدى " ليس كمثله شئ " هو نفس مؤدى " لا كالأجسام " من دون أدنى تفاوت، وسيأتي توضيح هذه الجهة.

٣ - وقال الشيخ المفيد: لم يكن في سلفنا من تدين بالتشبيه من طريق المعنى، وإنما خالف هشام وأصحابه جماعة أصحاب أبي عبد الله عليه السلام بقوله في " الجسم "

فزعم أن الله تعالى " جسم لا كالأجسام " (٢٣).

٤ - وقال السيد الشريف المرتضى: فأما ما رمي به هشام بن الحكم من القول بالتجسيم، فالظاهر من الحكاية عنه القول ب: " جسم لا كالأجسام " (٢٤). وبهذا يثبت صدور هذه المقولة من هشام، لأن كبار أعلام الطائفة نقلوها عنه.

(٢١) اختيار معرفة الرجال. ٢٨٤ الفقرة ٥٠٣.

(٢٢) الكافي، كتاب التوحيد، باب ١١ ج ١ ص ٨٢ ح ٧، رواه الصدوق في التوحيد، باب ٦، ح ٨، ص ١٠٠.

(٢٣) الحكايات ١٣١. الفصول المختارة: ٢٨٥.

(٢٤) الشافي - للسيد المرتضى - : ١٢.

وقد نقلها علماء سائر الطوائف، كما يلي:
٥ - قال أبو الحسن الأشعري - صاحب المذهب -: حكي عنه [أي: عن هشام] أنه قال: هو "جسم لا كالأجسام" ومعنى ذلك: أنه شيء موجود (٢٥).
وفي موضع آخر، عند ذكر الاختلاف في التجسيم، عد الفرقة الأولى:
"الهشامية" ونقل عن هشام أنه قال: هو "جسم لا كالأجسام".
ثم عنون للفرقة الثانية بقوله: يزعمون أن ربهم "ليس بصورة، ولا كالأجسام"، وإنما يذهبون في قولهم: "إنه جسم" إلى: "أنه موجود" ولا يثبتون الباري

ذا أجزاء مؤتلفة، وأبعاض متلاصقة (٢٦).

فالملاحظ: أن ما نسبه إلى الفرقة الثانية لا يختلف عما تحتويه المقولة التي نقلها عن هشام في ذكر الفرقة الأولى، ولا عما نقله عنه في الموضوع السابق، وإنما هو هو بعينه، بلا أدنى تفاوت، عدا التقديم والتأخير، وبعض التوضيح.

٦ - وابن أبي الحديد المعتزلي - بعد أن نقل أنواع التهم الموجهة إلى هشام - قال: وأصحابه من الشيعة يدفعون - اليوم - هذه الحكايات عنه، ويزعمون: أنه يزد على قوله: إنه "جسم لا كالأجسام" وأنه إنما أراد بإطلاق هذا اللفظ عليه: إثباته (٢٧).

وقد نسبت هذه المقولة إلى آخرين غير هشام.

٧ - قال ابن أبي الحديد: وأما من قال: إنه "جسم لا كالأجسام على معنى أنه بخلاف "العرض" الذي يستحيل أن يتوهم منه فعل، ونفوا عنه معنى الجسمية، وإنما أطلقوا هذه اللفظة لمعنى: أنه "شيء لا كالأجسام" و "ذات لا كالذوات". فأمرهم سهل، لأن خلافهم في العبارة، وهم: علي بن منصور، والسكاك، ويونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان.

(٢٥) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٥٧.

(٢٦) مقالات الإسلاميين ١ / ١٠٤.

(٢٧) شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٢٤ و ٢٢٨.

وكل هؤلاء من قدماء رجال الشيعة (٢٨).
ونسبت المقولة إلى أشخاص ينتمون إلى فرق أخرى:
٨ - قال ابن أبي الحديد - بعد ذكر ما نقلنا عنه - : وقد قال بهذا القول " ابن
كرام " وأصحابه (٢٩).
ونسبت إلى داود الحواري (٣٠).
٩ - قال الشهرستاني - في " مشبهة الحشوية " نقلا عن الكعبي، عن داود
الحواري - رئيس " الحوارية " أنه يقول: إن الله سبحانه " جسم " ولحم، ودم، وله
جوارح
وأعضاء...
وهو مع هذا " ليس جسما كالأجسام " ولا لحمها كاللحوم... وكذلك جميع
صفاته.
وهو سبحانه لا يشبه شيئا من المخلوقات، ولا يشبهه شيء (٣١).
ومع قطع النظر عن التناقض بين صدر هذا النقل وذيله، فإنه يدل على وجود
المقولة " جسم لا كالأجسام " في ما نقل عن داود.
ونقلت المقولة، بالمعنى، منسوبة إلى قائلين لها:
١٠ - ذكر الأشعري في اختلافهم في الباري تعالى هل هو في مكان أو لا؟
فقال. وقال قائلون: هو " جسم خارج من جميع صفات الأجسام " ليس بطويل، ولا
عريض، ولا عميق، ولا يوصف بلون، ولا طعم، لا مجسة، ولا شيء من صفات
الأجسام (٣٢).
وحكييت المقولة عن غير المعتزلة:

(٢٨) شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٢٨.

(٢٩) شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٢٨.

(٣٠) لقد اختلفت المصادر في إيراد هذا اللقب، وقد ورد " الحواري " في بعض المواضع، و " الجواربي " أو " الجواربي " في

مواضع أخرى، والحوارزمي في مواضع ثالثة، فليلاحظ.

(٣١) الملل والنحل ١ / ١٠٥، وانظر - : تاريخ الفرق الإسلامية - للغرابي - : ٣٠٠ - ٣٠١.

(٣٢) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٦٠.

١١ - قال صاحب كتاب " فضيحة المعتزلة ": أيما أشنع؟ القول بأن الله " جسم لا يشبه الأجسام " في معانيها، ولا في أنفسها، غير متناه القدرة، ولا محدود العلم، لا يلحقه نقص، ولا يدخله تغيير، ولا تستحيل منه الأفعال، لا يزال قادرا عليها؟ أم القول... (٣٣).

وجاءت المقولة غير منسوبة:

١٢ - فيما ذكره الدواني على العقائد العضدية، قال: ومنهم - أي: من المشبهة - من تستر بالبلكفة، فقال: هو " جسم لا كالأجسام " وله حيز لا كالأحياز، ونسبته إلى حيزه ليست كنسبة الأجسام إلى أحيازها، وهكذا " ينفي جميع خواص الجسم " عنه، حتى لا يبقى إلا اسم " الجسم ".

وهؤلاء لا يكفرون، بخلاف المصرحين بالجسمية (٣٤).

١٣ - فيما ذكره القاضي عبد الجبار المعتزلي من إبطال المعتزلة لقول من زعم: إن الله تعالى " جسم لا كالأجسام " قياسا على القول بأنه تعالى " شئ لا كالأشياء " (٣٥).

ولكن سنذكر أن مقولة " جسم لا كالأجسام " هي عند هشام بمعنى " شئ لا كالأشياء " وتساويها في المعنى، فالدليل عليهما - عند هشام - واحد. وعلى هذا فيمكن أن تعتبر مصادر " شئ لا كالأشياء " مكملة لمصادر مقولة " جسم لا كالأجسام ".

ومن الغريب أن البغدادي - صاحب " الفرق بين الفرق " - لم ينقل هذه المقولة عن هشام، مع نقله جملة من أشنع ما نسب إليه في بعض مصادرها السابقة! وأظن أنه إنما عمد إلى ترك ذكر هذه المقولة، لأنها تحتوي على ما ينسف كل تلك الأكاذيب المفتعلة، والأباطيل المنسوبة إلى هشام، كما سيتضح في هذا البحث، بعون الله.

(٣٣) الإنتصار - للخياط - : ١٠٧.

(٣٤) الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين: ٥٣٢.

(٣٥) شرح الأصول الخمسة: ٢٢١، وانظر: في التوحيد - تكملة ديوان الأصول - : ٥٩٦.

٢ - مصطلح هشام في كلمة " جسم " :
" الجسم " . في العرف اللغوي يدل على تجمع الشيء، وتكتله في الوجود
الخارجي (٣٦).
وهذا بالطبيعة يقتضي وجود الأبعاد من الطول والعرض والعمق في ما يطلق
عليه هذا اللفظ.
ويراد منه في العرف العام: مجموعة البدن - لإنسان أو حيوان - متكونة من
أعضاء وجوارح.
وبعد أن دخلت الفلسفة الأجنبية بلاد الإسلام، وترجمت، واستغلها أعداء
الدين لإحداث البلابل في أفكار المؤمنين، وفصلهم عن معين الإسلام الصافي الذي
كان يتمثل آنذاك في أئمة أهل البيت عليهم السلام، استحدثت لكلمة " الجسم " تفسير
فلسفي هو: ما شغل حيزا ومكانا.
وقد اختلفت كلمات المتكلمين في معنى " الجسم " اختلافا كبيرا حيث يطلقونه
في كتبهم، وتجري على ألسنتهم.
قال ابن رشيد: الكرامية زعموا: أن معنى " الجسم " هو أنه " قائم بنفسه " (٣٧).
والأشاعرة ذهبوا إلى أن " الجسم " : ما كان مؤلفا.
ورأي المعتزلة: أن " الجسم " ما كان طويلا، عريضا، عميقا.
وهذا هو رأي المجسمة أيضا (٣٨).
وقد اصطلح هشام بن الحكم وتلامذته في " الجسم " معنى خاصا.
قال السيد الخوئي - معقبا على مقولة " جسم، ليس كمثله شيء " - : إن نفي

(٣٦) معجم مقاييس اللغة - لابن فارس - ١ / ٤٥٧.

(٣٧) دوان الأصول: ٥٩٥، ولوامع البينات - للرازي -: ٣٥٩.

(٣٨) ديوان الأصول: ٥٩٥.

المماثلة يدل على أنه لا يريد من كلمة " الجسم " معناها المفهوم، وإلا: لم يصح نفي المماثلة، بل يريد معنى آخر غير ذلك (٣٩).

فما هو ذلك المعنى المصطلح؟

وهل يصح لهشام أن يصطلح لنفسه معنى يخالف العرف؟ وما هو الدليل على صحة هذا التصرف؟

ولا بد - قبل الدخول في هذه المباحث - من التذكير بأن معرفة مصطلح كل مذهب، ضروري جدا لفهم مقاصده، وإمكان معارضته، لأن أساس ذلك المذهب إنما يدور على محور مصطلحاته، ولا يصح - في عرف العلماء - أن يحاسب أحد إلا على ما

أظهره من مراده على مصطلحه، كما لا يجوز لأحد أن يحاسب الآخرين على أساس ما اتخذه هو مصطلحا لنفسه، بخلاف الآخرين.

وقديما قيل. " لا مشاحة في الاصطلاح ".

أما صحة الاصطلاح الخاص، فيمكن معرفتها من خلال ما يلي:

١ - قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: قال شيوخنا: لو أن أهل اللغة بدا لهم في العربية على الوجه الذي تواضعوا عليه، وغيروه حتى يجعلوا " قديما " مكان " محدث " و " عالما " مكان " جاهل " و " طويلا مكان " قصير " كان لا يمنع (٤٠).

٢ - وقال: قال شيوخنا: لو تواضع قوم على تسمية كل موجود: " جوهر " أو " جسما " على تسمية " القائم بنفسه " بذلك، لحسن منهم وصف القديم تعالى بأنه " جسم "

إلا أن يحصل نهي سمعي عن ذلك (٤١).

أقول. أما مسألة النهي الشرعي، فلا مدخل لها في صحة التواضع وعدمها، وسيأتي البحث عن توقيفية أسماء الله تعالى، في نهاية البحث.

(٣٩) معجم رجال الحديث ١٩ / ٣٥٨.

(٤٠) المغني - لعبد الجبار - ٥ / ١٧٢.

(٤١) المغني - لعبد الجبار - ٥ / ١٧٣.

وأما الفرد أو الجماعة الذين يصح منهم الاصطلاح والتواضع الخاص، فهم في عبارة القاضي الأولى " أهل اللغة " وليس المراد بهم علماء اللغة، اللغويون الذين تخصصوا بمعرفتهم بها بالدراسة والبحث كعلم من العلوم، بل المراد بهم أهل اللسان الذين نشأوا عليها ونطقوا بها كلغة لهم، ومنهم انطلقت مفرداتها، وأخذت تراكيبها، وتألقت قواميسها، فقد كان لهؤلاء الحق في أن يضعوا - من البداية - لكل معنى لفظا يدل عليه، ينتخبونه على حسب سلائقهم وما يقارن الوضع من الأمور باعتبار أنهم آباء اللغة وأولياؤها، ولو كانوا يضعون الأسماء على غير ما يعرف اليوم لها من المعاني، لما كان ممتنعا.

أما بعد ما حصل من التواضع، وما تم إثباته في متن اللغة، فليس لأحد من المتخصصين بعلم اللغة تغييره عما وضع عليه، وتبديله عما ثبت سماعه منهم أو قياسه عنهم.

وعبارة القاضي الثانية: تنظر إلى أهل الاختصاص بالعلوم، ولم يذكر الخصوصيات المشترط توفرها في القوائم بوضع الاصطلاح الخاص. والذي أراه أن ذلك مشروط بأمرين:

الأول: أن لا يكون التواضع الجديد على نقيض المعنى اللغوي، ولا معارضا له بالتباين.

فلو اشتركا في بعض الأفراد، أو ارتبطا بعلاقة مجازية، صح التواضع على غير المعنى اللغوي، ومن هنا يعلم: أن كون القوائم بالوضع الجديد عارفا بلغة التواضع، ليحقق هذا الشرط، هو أمر أساسي، كما لا يخفى.

الثاني. أن يكون التواضع الجديد مبتنیا على دليل منطقي، قابل للتصور، بأن لا يكون منافيا لضرورة العقل، أو قضية وجدانية.

قال الشيخ محمد عبده - في توقيفية أسماء الله - : الألفاظ التي لا تفهم إلا الكمال، ولا تشوب ظاهرها شائبة النقص، فيجوز إطلاقها على الله تعالى، بلا حرج. وأضاف: ولكل قوم أن يصطلحوا في ذلك على ما شاءوا، كيف؟ ولنا أن

نستدل على إثبات صفات كمالية للواجب تعالى، ثم نعبر عنها بمشتق؟ (٤٢).
ومن هنا، فإن لهشام بن الحكم الحق في أن يصطلح معنى خاصا لكلمة
"جسم" فيطلقها، إذا توفر فيه الشرطان، ولا يمنع منه إلا موضوع "توقيفية أسماء الله
تعالى". التي سنتحدث عنها في نهاية البحث، أما هنا فيجب أن نعرف "مصطلح
هشام"

ثم "الدليل على اختياره لهذا المصطلح".
أما مصطلحه:

فقد ذكروا: أن "الشيء" عنده لا يكون إلا "جسما" (٤٣) ونقلوا عنه: أنه زعم:
أن إثبات "الشيء" أن يقال: "جسم" (٤٤).

وقال فرقة من المعتزلة: لا "شيء" إلا "جسم" (٤٥).

وقال الأشعري - في الاختلاف في الدقيق، و "الجسم" -:

٩ - هشام بن الحكم، وكان يقول: أريد بقولي: "جسم" أنه "موجود، وأنه
"شيء" وأنه "قائم بنفسه" (٤٦).

هكذا جمع الأشعري بين هذه التفسيرات الثلاثة، في مصطلح هشام في
"الجسم"، وظاهر ذلك أنها كلها متساوية، وتعطي مفهوما واحدا.
وقد عرفت أن "الشيء" و "الجسم" واحد عند هشام، كما نسب الأشعري
ذلك إلى المشبهة (٤٧).

(٤٢) الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والمتكلمين: ٦٠٤.

(٤٣) الفرق بين الفرق: ٦٧.

(٤٤) اختيار معرفة الرجال: ٢٨٤ رقم ٥٠٣.

(٤٥) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٤٥.

(٤٦) مقالات الإسلاميين ٢ / ٦، وطبعة ريتز: ٣٠٤.

(٤٧) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٨٠.

وأما تفسير " الجسم " ب " القائم بنفسه " :
فقد ذكره عبد الجبار فقال: وأما أن يكون [التجسيم] عن طريق العبارة،
يجوز أن يقول: إن الله تعالى " جسم " ليس بطويل، ولا عريض، ولا عميق، و " لا
يجوز
عليه ما يجوز على الأجسام " من الصعود، والهبوط، والحركة، والسكون، والانتقال
من مكان إلى مكان، ولكن أسميه " جسما " لأنه " قائم بنفسه " (٤٨).
ونسبه الشهرستاني إلى الكرامية، فقال: أطلق أكثرهم لفظ " الجسم " عليه
تعالى، والمقاربون منهم قالوا: نعني بكونه " جسما " أنه " قائم بذاته " وهذا هو "
الجسم "
عندهم (٤٩).

وقال الشهرستاني - أيضا - : وقد اجتهد محمد بن الهيصم في إرمام مقالة أبي
عبد الله [ابن كرام] في كل مسألة، حتى ردها من المحال إلى نوع يفهم فيما بين
العقلاء، مثل " التجسيم " فإنه قال: أراد ب " الجسم " : " القائم بالذات " (٥٠).
وأما تفسير " الجسم " ب " الموجود " :
فقد نسبه الأشعري - في موضع - إلى هشام، فقال: زعم هشام بن الحكم
أن معنى " موجود " في الباري " تعالى أنه " جسم " لأنه " موجود " : " شئ " (٥١).
ونسب إلى قوم: أن معنى " الجسم " هو " الشئ الموجود " وأن الباري لما
كان " شيئا موجود " كان " جسما " (٥٢).
وذكر الجويني ما نصه: معنى " الجسم " : " الموجود " وأن المعني بقولنا: إن الله

(٤٨) شرح الأصول الخمسة: ٢١٨.

(٤٩) الملل والنحل ١ / ١٠٩، ولوامع البينات - للرازي -: ٣٥٩.

(٥٠) الملل والنحل ١ / ١١٢.

(٥١) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٨٢.

(٥٢) الشامل في أصول الدين: ١٦٦ - طبعة ريتير - الإسكندرية، وانظر: مذاهب الإسلاميين ١ / ٧٢.

" جسم " : أنه " موجود " (٥٣).

ونقل الإيجي هذا التفسير عن بعض الكرامية، ونقل التفسير السابق عن آخرين منهم، فقال: ذهب بعض الجهال إلى أنه " جسم " فالكرامية قالوا: هو " جسم " أي " موجود " وقوم قالوا: هو " جسم " أي " قائم بنفسه " (٥٤). وهكذا نجد التفاسير الثلاثة " للجسم " قد جمعها الأشعري في عبارة واحدة، ونسبها إلى هشام، وكأنها بمعنى واحد: الشيء، والموجود، والقائم بنفسه. هذا، ومن ناحية أخرى نجدهم يفسرون كل واحد من هذه الثلاثة بالمعنى الآخر:

قال ابن حزم - في معنى قولنا " شيء " - : إنه " الموجود " ثم قال: إن قالوا: هو " الموجود " صاروا إلى الحق (٥٥).

وقال الأشعري - في معنى: أنه تعالى " شيء " - : قال قائلون: معنى أن الله " شيء " : معنى أنه " موجودا وهذا مذهب من قال: لا " شيء " إلا " موجود " (٦٥). وقال الرازي: من قال: المعدوم ليس بشيء، قال: الموجود شيء، فهما لفظان مترادفان، فإذا كان " موجود " كان " شيئاً " (٧٥).

وذكر - في معنى. أنه " موجود " أقوالاً، منها:

٤ - " موجود " بمعنى: أنه " شيء " .

٥ - " موجود " بمعنى. أنه " قائم بنفسه " (٥٨).

واحتمل القاضي عبد الجبار - في معنى " قائم بنفسه " :

١ - أنه " موجود " .

(٥٣) مقالات الإسلاميين ١ / ١٢٤ .

(٥٤) المواصف - بشرح السيد الشريف - : ٤٧٣ .

(٥٥) الفصل ٥ / ٤٣ .

(٥٦) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٨٠ .

(٥٧) لوامع البينات - للرازي - : ٣٥٧ .

(٥٨) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٨٥ .

٢ - أو " موجود باق " .

٣ - أو " لا يحتاج وجوده إلى محل ومكان " (٥٩) .

وقضية قياس المساواة أن يقال: إن المعاني الثلاثة: الشيء، الموجود، القائم بنفسه، هي بمعنى " الجسم " كما نسب إلى هشام أولا .

والحق أن مصداقها - على مصطلح هشام - واحد، وإن اختلف مفهوم كل عن الآخر، وإنما الاختلاف بالاعتبارات الدخيلة:

فباعتبار صحة الخبر عنه، وتعلق العلم به وإثباته، يسمى " شيئا " .

وباعتبار تحققه، واتصافه بالوجود، يسمى " موجودا " .

وباعتبار استقلاله في التحقق، يسمى " قائما بنفسه " .

وقد اعترف تلامذة هشام بهذا المصطلح، وأن إطلاق " الجسم " على البارئ سبحانه بمعنى " الشيء " .

قال ابن أبي الحديد: وأما من قال: إنه " جسم لا كالأجسام " على معنى أنه بخلاف " العرض " الذي يستحيل أن يتوهم منه فعل، ونفوا عنه معنى الجسمية، وإنما أطلقوا هذه اللفظة لمعنى أنه " شئ لا كالأشياء " فأمرهم سهل، لأن خلافتهم في العبارة، وهم علي بن منصور والسكاك، ويونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان، وكل هؤلاء من قدماء رجال الشيعة (٦٠) .

ومن المعقول - في العادة - أن يمثل التلامذة آراء أستاذهم (٦١) .

فهشام قد اصطاح للجسم معنى خاصا هو " الشيء " .

وأما مناسبة هذا المعنى، للمعنى المفهوم لغة:

فلأن المعنى اللغوي - كما مر - هو: تجمع الشيء وتكتله في الخارج، وهذا يحتوي على طرفين. الأول: أن يكون ذا أجزاء متكتلة. الثاني. أن يكون متحققا في

(٥٩) المغني - لعبد الجبار - ٤ / ١٨٠ .

(٦٠) شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٢٨ .

(٦١) هشام بن الحكم - لنعمة -: ٦٩ .

الخارج، فما كان ذا أجزاء وتحقق في الخارج، اشترك مع معنى الجسم اللغوي في كلا الأمرين.

وإن لم يكن مادة، وليس له أجزاء، وإنما له تحقق في الخارج، فهو " شئ " بحقيقة الشيئية، وهي التحقق والثبوت في الخارج، واشترائه في هذا مع " الجسم " يصح إطلاق " الجسم " عليه في عبارة المقولة، ولا يحتاج إلى مادة، ولا تحيز

ولا غير ذلك من خواص الأجسام.

وقد اعترض الشيخ الصدوق على هذا التواضع، فقال: إن لم يرجع منه [أي من إطلاق " الجسم " على البارئ] إلا على التسمية فقط، كان واضعا للاسم في غير موضعه، وكان كمن سمى الله عز وجل إنسانا، ولحما، ودما، ثم لم يثبت معناها، وجعل

خلافه إيانا على الاسم، دون المعنى (٦٢).

أقول. وحاصل اعتراضه في أمرين:

١ - في أن هذا من باب وضع اللفظ في غير موضعه.

فإن كان مراده أنه استعمال للفظ في غير ما وضع له، فلم يرد به المعنى الحقيقي، فهذا مع وضوحه، ليس مخالفا، إذا كان استعمالا مجازيا على أساس علاقة مجازية، كما شرحنا، لصحة المجاز بالوضع العام.

وليست فيه مخالفة لأصل عقلائي معلوم، ولا معارضة فيه لفرع شرعي مستدل عليه، كما ذكر السيد الشريف المرتضى، حيث قال: فأما ما رمي به هشام بن الحكم من القول بالتجسيم، فالظاهر من الحكاية عنه القول بـ " جسم لا كالأجسام " ولا خلاف في أن هذا القول ليس بتشبيه، ولا ناقض لأصل، ولا معترض على فرع (٦٣)

وليس محرما على أحد أن يصطلح لنفسه لفظا يضعه على معنى خاص في نظره.

(٦٢) التوحيد - للصدوق - : ٣٠٠ رقم ٦.

(٦٣) الشافي - للمرتضى - : ١٢.

نعم، بما أن الموضوع يتعلق بأسماء الله تعالى فهو يرتبط بمسألة توقيفية هذه الأسماء وذلك خارج عن المخالفة الوضعية، وسيأتي الحديث عن تلك المسألة.

٢ - في تمثيله بما ذكر من الألفاظ، واستهجان إطلاقها على البارئ.

فالفرق بين تلك الألفاظ وبين لفظ " الجسم " واضح، حيث إن تلك الألفاظ لا تطلق بحقيقتها على الله كما هو واضح، وليس لها معنى مجازي قابل للإطلاق عليه تعالى، يستحسنه الطبع، فإطلاقها عليه تعالى مستهجن لما في معانيها الحقيقية من الحقارة والسقوط.

مع أنه يعترض عليه بإطلاق كلمة " شئ " التي وضع هشام لفظ (الجسم) بمعناها، وسيأتي الكلام فيها.

والقاضي عبد الجبار ذكر من أطلق اسم " الجسم " عن طريق العبارة وقال: أسميه " جسماً، لأنه " قائم بنفسه، فاعترض عليه بقوله. فإن كان خلافه من هذا الوجه، فالكلام عليه ما ذكرناه من أن الجسم إنما يكون طويلاً، عريضاً، عميقاً، فلا يوصف به القديم تعالى (٦٤).

أقول: وهذا خروج عن منهج المعارضة العلمية، لأنه خروج عن مصطلح المعارض، وقد ذكرنا سابقاً أن المناقشة لا بد أن تبني على المصطلح الخاص الذي قصده المعارض، ولا يجوز محاسبة أحد على ما لم يصطلحه ولم يتواضع عليه، فلا " مشاحة في الاصطلاح ". إلا أن يكون اعتراضه على أصل الاصطلاح، وقد أثبتنا عدم مخالفته لشيء كما سيأتي ذكر الدليل عليه.

(٦٤) شرح الأصول الخمسة. ٢١٨.

٣ - أصل هذه المقولة.

إن هذه المقولة تبني أساسا على القول بأن البارئ تعالى " شئ " وهشام زعم أن إثبات " الشئ " أن يقال: " جسم " .

وعلى ذلك تكون مقولة " جسم لا كالأجسام " مأخوذة من " شئ لا كالأشياء " وبمعناها.

وأقدم نص شيعي احتوى على المقولة نقلا عن هشام تضمن التسوية بينهما:

عن عبد الملك بن هشام الحنات: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: زعم هشام بن الحكم: أن الله " شئ لا كالأشياء " وأنها بئنة عنه، وهو بائن من الأشياء، وزعم أن إثبات " الشئ " أن يقال: " جسم " فهو " جسم لا كالأجسام ": " شئ لا كالأشياء " ثابت موجود (٦٥).

وكذلك ابن أبي الحديد فرض إطلاق هذه المقولة: " جسم لا كالأجسام " لمعنى أنه " شئ لا كالأشياء " (٦٦).

ومن قال بالتساوي بين " شئ " و " جسم " وأجاز إطلاق " شئ " على البارئ تعالى، يقول: إنه تعالى " شئ لا كالأشياء " فلا بد أن يقول بمقولة " جسم لا كالأجسام " من جهة المعنى، وإن تعبد بالتوقيف فهو ممنوع من جهته لا من جهة المعنى، وذلك أمر آخر.

أما إطلاق اسم " الشئ " على البارئ تعالى فقد عنون المتكلمون له، واختلفوا فيه على مقالتين:

فقال جهم، وبعض الزيدية: إن البارئ تعالى لا يقال له " شئ " لأن الشئ هو المخلوق الذي له مثل (٦٧).

(٦٥) اختيار معرفة الرجال: ٢٨٤ رقم ٥٠٣.

(٦٦) شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٢٨.

(٦٧) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٣٨.

وأورد الرازي احتجاج جهم على مقالته بالقرآن، والمعقول:
أما القرآن، فأيتان:
الأولى: قوله تعالى: (الله خالق كل شيء) [سورة الرعد (١٣) الآية
(١٦)].
فلو كان تعالى يسمى بلفظ " الشيء " لزم بحكم هذا الظاهر كونه خالقا
لنفسه، وهو محال.
الثانية: قوله تعالى: (ليس كمثله شيء) [سورة الشورى (٤٢) الآية
(١١)].
ومثل مثله هو " هو " فلما ذكر أن (ليس كمثله شيء) لزم أن لا يكون هو
مسمى باسم " شيء " .
وقول من قال: " الكاف زائدة " باطل، لأن هذا ذكر: هذا الكاف خطأ وفساد،
فمعلوم أن هذا لا يليق بكلام الله تعالى.
وأما المعقول:
فهو. أن أسماء الله تعالى دالة على صفات الكمال ونعوت الجلال، وقال:
(ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) [سورة الأعراف (٧) الآية (١٨٠)].
واسم " الشيء " لا يفيد كمالا، ولا جلالا ولا معنى من المعاني الحسنة، فثبت
أن كل ما كان من أسماء الله تعالى وجب أن يفيد حسنا، ولفظ " شيء " لا يفيد
حسنا،
فوجب أن لا يكون لله تعالى (١٦٨).
ولم يحاول الرازي الإجابة على كلام جهم هذا، فلنذكر - نحن - ما يبدو لنا
فيه من المغالطة والفساد:

(٦٨) لوامع البينات. المطبوع باسم " شرح أسماء الله الحسنى " للرازي: ٧ - ٣٥٨.

أما عن احتجاجه بالآية الأولى:
فجوابه: أن ذلك الخطاب لا يشمل المتكلم به وهو الله تعالى شأنه، لأن مادة
" الخلق " الواردة فيه تقتضي انصراف مؤداه إلى ما سواه جل ذكره، وهذا كما لو قال
أحد: " من لبس ردائي عاقبته " حيث أنه لا يشمل المتكلم نفسه، لفرض أن الرداء
هو له، والغرض من إيراد هذا القول منع الأغيار من التصرف في الرداء.
فكذلك الآية الكريمة إنما سيقت للدلالة على قدرة الله على ما سواه،
واستيلائه على كل شيء مما عداه، لأنه خالق كل شيء، فهي منصرفة عنه هو جل
جلاله

ويدل على هذا المعنى، ما روي عن الإمام أبي جعفر محمد الباقر، والإمام أبي
عبد الله جعفر الصادق عليهما السلام، قالوا: كل ما وقع عليه اسم " شيء " - ما خلا
الله عز وجل - فهو مخلوق، و (الله خالق كل شيء) تبارك الذي (ليس كمثله
شيء) (٦٩).

والجواب عن احتجاجه بالآية الثانية:
إن زيادة الحروف ليس من باب الخطأ، ولا فساد فيه، بل " إنما زيدت لتوكيد
نفي المثل، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جنبي " (٧٠).
. فالزيادة أسلوب عربي، يؤدي دوراً بلاغياً رائعاً هو الأليق بكلامه تعالى.
وأما الجواب عن احتجاجه الذي سماه معقولا، فمن وجهين:
الأول: أن المراد بالتسمية، ليس هو تعيين الاسم الخاص عليه تعالى، بل
المراد إطلاق اللفظ عليه، وكذا يختلف عن الأسماء الحسنی، فلا يسري حكمها عليه،

(٦٩) (التوحيد - للصدوق - ١٠٥ - ١٠٦، ب ٧. ح ٣ و ٤ و ٥.

(٧٠) مغني اللبيب - لابن هشام - : ٢٣٨.

فالله، بما أنه موجود ثابت، فكما يطلق على كل ثابت أنه " شئ " فهو - تعالى - كذلك.

الثاني: أن الأسماء الحسنی، تلك، المذكورة لله تعالى، تدل على ما فيها من المعاني الحسنة، باعتبار أنها أوصاف، وأما ما يدل منها على مجرد الذات الربوبية فلا دليل على دلالة على ذلك إلا من جهة إضافته إليه جل ذكره. وإطلاق " شئ " على فرض وروده من قبيل الثاني. وقد ورد إطلاق اسم " الشئ " على البارئ تعالى:

١ - فقد سئل الإمام الصادق عليه السلام عن الله، ما هو؟ فقال: هو " شئ بخلاف الأشياء " أرجع بقولي " شئ " إلى إثبات معنى، وأنه " شئ " بحقيقة الشئية، غير أنه لا جسم، ولا صورة (٧١).

٢ - وسئل الإمام الجواد عليه السلام: أيجوز أن يقال: إن الله عز وجل " شئ "؟

قال: نعم، يخرج عن الحدين: حد التعطيل، وحد التشبيه (٧٢). وقد استدلل الرازي عليه بأمر من القرآن، واللغة، والإجماع: أما القرآن: فقوله تعالى: (قل أي شئ أكبر شهادة قل الله) [سورة الأنعام (٦) الآية (١٩)].

وقوله تعالى: (كل شئ هالك إلا وجهه) [سورة القصص (٢٨) الآية (٨٨)].

قال. المراد بوجهه: ذاته، فقد استثنى ذاته من لفظ " الشئ " والاستثناء خلاف الجنس خلاف الأصل.

وأما اللغة: فهي أن من قال: المعدوم ليس بشئ، قال: الموجود هو " الشئ " فهما لفظان مترادفان، فإذا كان " موجودا " كان " شيئاً ".

(٧١) التوحيد - للصدوق - ١٠٤. ب ٧. ح ٢.

(٧٢) التوحيد - للصدوق -: ١٠٤ ب ٧ ح ١، و ص ١٠٧ ح ٧.

ومن قال. المعدوم شيء، قال: الشيء: ما يصح أن يعلم ويخبر (٧٣) عنه، فكان " الموجود " أخص من " الشيء " وإن صدق الخاص صدق العام، فثبت أنه تعالى مسمى بالشيء (٧٤).

وأما الاجماع: فالأولى أن يقال: أجمع الناس - قبل ظهور جهم - على كونه تعالى مسمى بهذا الاسم " الشيء " والى اجماع حجة (٧٥).
وقال الأشعري: قال المسلمون - كلهم - إن الباري " شيء لا كالأشياء " (٧٦).

وقال الناشئ: إن الباري " شيء " موجود في الحقيقة، وإن الباري " غير الأشياء " والأشياء غيره في الحقيقة (٧٧).

وقال عبد الله بن كلاب: إنه تعالى موجود لا بوجود، و " شيء " لا بمعنى له كان شيئاً (٧٨).

وزعم الكعبي في (مقالاته): إن المعتزلة اجتمعت على أن الله عز وجل " شيء لا كالأشياء " (٧٩).

وقال أبو الحسين الصالحي - من المعتزلة - في صفات الله معنى قولي: " إن الله عالم لا كالعلماء " و " قادر لا كالقادرين " و " حي لا كالأحياء " إنه: " شيء لا كالأشياء " .

وكان يقول: إن معنى " شيء لا كالأشياء " معنى " عالم لا كالعلماء " (٨٠).

(٧٣) كذا الصواب، وكان في المصدر: " يعبر " ولا معنى له، لاحظ التعريفات للجرجاني: ٥٧ وانظر: الحكايات: ١٢٢

و ١٤٤.

(٧٤) لوامع البينات - للرازي - : ٣٥٧.

(٧٥) لوامع البينات - للرازي - : ٣٥٨.

(٧٦) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٣٨.

(٧٧) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٤٠.

(٧٨) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٣٠.

(٧٩) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٨٠ - ١٨١، والفرق بين الفرق: ١١٥، ومذاهب الإسلاميين ١ / ٥٠.

(٨٠) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٢٨.

وقال بعضهم: لا أقول: العلم شيء، ولا أقول: الصفات أشياء، لأنني إذا قلت: البارئ " شيء " بصفاته، استغنيت عن أن أقول: صفاته أشياء (٨١). وقال ابن حزم الظاهري: إن قالوا لنا: إنكم تقولون: إن الله عز وجل " شيء " لا كالأشياء "؟

قلنا: ... لفظه " شيء " النص جاء بها، والبرهان أوجبها (٨٢).

وقال الرازي: " الموجود " و " الشيء " هما من صفات الله الذاتية، المراد منها الألقاب الدالة على الذات (٨٣).

وقد استدل الجبائي على ذلك: بأن الشيء: سمة لكل معلوم، ولكل ما أمكن ذكره والإخبار عنه، فلما كان الله عز وجل معلوما، يمكن ذكره والإخبار عنه، وجب أنه " شيء " (٨٤).

وهشام أخذ مقولة " شيء لا كالأشياء " من، كلام الإمام الصادق عليه السلام الذي نقلناه، حيث أجاب من سأله عن الله تعالى: ما هو؟ فقال: هو " شيء بخلاف الأشياء " .

فإن هشاما هو راوي ذلك الحديث عن الصادق عليه السلام (٨٥).

وإذا صح إطلاق " الشيء " على الله جل ذكره، فهو حسب اصطلاح هشام لا يكون إلا " جسما " (٨٦) كما مر مفصلا.

وإذا ثبت أن الله " شيء لا كالأشياء " فهو عند هشام، ومن قال بمصطلحه: " جسم لا كالأجسام " .

(٨١) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٣١ .

(٨٢) الفصل ٢ / ١١٨ - ١١٩ .

(٨٣) لوامع البينات - للرازي - : ٤٧ .

(٨٤) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٨١ .

(٨٥) التوحيد - للصدوق - : ١٠٤ ، ب ٧ . ح ٢ .

(٨٦) الفرق بين الفرق : ٦٧ .

ولقد جهد المعتزلة الفصل بين المقولتين، والحكم بعدم الملازمة بينهما:
قال القاضي عبد الجبار: فإن قيل: أليس عندكم أنه تعالى: " شئ لا
كالأشياء " وقادر لا كالقادرين، وعالم لا كالعالمين، فهلا جاز أن يكون " جسما لا
كالأجسام "؟

قيل له: إن " الشئ " اسم يقع على ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، ويتناول
المتماثل والمختلف والمتضاد، لهذا يقال في السواد والبياض: أنهما " شيئان " متضادان، فإذا

قلنا: إنه تعالى " شئ لا كالأشياء " فلا يتناقض كلامنا، لأننا لم نثبت بأول كلامنا ما
نفيناه بآخره، وكذا إذا قلنا: إنه تعالى قادر لا كالقادرين، وعالم لا كالعالمين، فالمراد
به

أنه قادر لذاته، وعالم لذاته، وغيره قادر لمعنى، وعالم لمعنى.
وليس كذلك ما ذكرتموه، لأن الجسم هو: ما يكون طويلا عريضا عميقا، فإذا
قلتم: إنه " جسم " فقد أثبتتم له الطول والعرض والعمق، ثم إذا قلتم: " لا كالأجسام " فكلأنكم قلتم: ليس بطويل ولا عريض ولا عميق، فقد نفيتم آخرا ما أثبتتموه أولا،
وهذا هو حد المناقضة، ففارق أحدهما الآخر (٨٧).

وقد ذكر الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده مثل هذا الكلام بعينه، وأضاف.
وإذا كان قد قام الدليل على أنه ليس " جسما " فلا يصح القول: إنه " جسم لا
كالأجسام " لأن حكم الأجسام واحد (٨٨).

والجواب: إن " الجسم " عند هشام وفي مصطلحه، وعند من يطلق مقولة " جسم
لا كالأجسام " على البارئ تعالى، هو بمعنى " الشئ " وليس بمعنى " ما له الطول
والعرض والعمق " كما فرضه المعتزلة حتى يرد عليه ما ذكروه، فكلأمهم هذا كله
خروج عن مصطلح هشام.

وإذا كان " الجسم " بمعنى " الشئ " فكما يصح إطلاق مقولة: " شئ لا

(٨٧) شرح الأصول الخمسة: ٢٢١.

(٨٨) في التوحيد، تكملة ديوان الأصول: ٥٩٦.

كالأشياء " على البارئ باعتبار أن حقيقة الشيئية مشتركة بين البارئ وسائر الأشياء، وإنما يمتاز البارئ عنها بخاصية وجودية لا توجد فيها، فهو تعالى " شئ " بخلافها، ولا تشبهه ولا يشبهها، فمن جهة إثبات الشيئية له، خرج عن حد التعطيل، ومن جهة نفي المثل له تعالى خرج عن حد التشبيه، فثبت له تعالى التنزيه الكامل، من دون تعارض بين صدر المقولة وذيلها.

فكذلك مقولة " جسم لا كالأجسام "، على مصطلح هشام، فإن الجسمية - بمعنى إثبات الشيئية بحقيقتها - ثابتة للبارئ تعالى، مشتركة بينه وبين غيره من الأجسام، وإثباتها له يخرج عن حد التعطيل، ونفي المماثلة بينه وبين الأجسام، يخرج عن حد التشبيه، وهو التنزيه الكامل، من دون معارضة بين صدر المقولة وذيلها. فظهر أن ما ذكره غير وارد على هشام، إذ أنهم أوردوا ذلك على مصطلحهم في الجسم، وهو: ما له الطول والعرض والعمق، لا على مصطلحه في " الجسم " وهو: " الشئ ".

وهذا منهم خروج عن أبسط مناهج البحث والجدل الصحيح. وأما قولهم: وإذا كان قد قام الدليل على أنه - تعالى - ليس جسما، فواضح أنه مصادرة على المطلوب، إذ أن هذا هو محل البحث والنزاع فكيف يؤخذ شرطا تترتب عليه النتيجة التي ذكروها.

ثم إن الأدلة التي أقامها المتكلمون على نفي الجسمية عن البارئ تعالى، كلها مبتنية على أن المراد بالجسم هو ذو الأبعاد، وقد ذكروها في كتبهم. ولهذا، لا يرد شئ منها على المقولة، بل نص كثير منهم على أن المقولة على مصطلح هشام لا تدل على التجسيم المعنوي، وليس فيه مخالفة لأصل، ولا اعتراض على فرع، سوى مسألة توقيفية الأسماء التي سنفصل ذكرها في نهاية البحث. ***

٤ - دليل هشام على اختيار هذا المصطلح
نقل استدلال هشام على اصطلاحه في الجسم في رواية يونس بن ظبيان،
قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فقلت له: إن هشام بن الحكم يقول قولاً
عظيماً! إلا أنني أختصر لك منه أحرفاً: يزعم أن الله " جسم " لأن الأشياء شيئان:
جسم،

وفعل الجسم، فلا يجوز أن يكون الصانع بمعنى الفعل، ويجوز أن يكون بمعنى
الفاعل (٨٩).

ومراده: أن الموجودات على قسمين:

إما أعراض، وقد عبر عنها هشام بكلمة " الفعل " وهو ما لا يستقل في
وجوده، بل يحتاج إلى محل يعرض عليه أو يصدر منه.

وإما ذرات، وقد عبر عنه بكلمة " الجسم " وهو ما يستقل في وجوده.

والبارئ جل ذكره، لا يكون إلا من الموجودات المستقلة بالوجود، وبما أن
الأعراض لا تسمى عند هشام " أشياء " والذوات عنده هي الأشياء، وقد عرفنا من
مصطلحه أن الشيء عنده يسمى بالجسم.

والبارئ ليس عرضاً، بل ذات، ويسمى " شيئاً " فإذاً يطلق عليه اسم
" جسم "!

هذا ما نفهمه من استدلال هشام في هذه الرواية، وهو الذي فهمه تلامذة
هشام، وقد نقله ابن أبي الحديد عنهم، فقالوا: إنه " جسم لا كالأجسام " على معنى أنه
بخلاف العرض الذي يستحيل أن يتوهم منه فعل، ونفوا عنه " معنى الجسمية " (٩).

فنفي معنى الجسمية، يدل على أن المراد بقولهم " جسم " مجرد الاسم، وإذا
انتفى عنه معنى الجسمية، وهي التكتل الخارجي المقتضي للأبعاد، كان " الجسم " في

(٨٩) التوحيد - للصدوق -: ٩٩، ب ٦، ح ٧: والحكايات - للمفيد -: ١٣٢.

(٩٠) شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٨٨.

مقابل العرض، وبمعنى الذات المتقومة بنفسها، وهذا في مصطلح هشام هو " الشئ " المرادف لكلمة " الجسم " .

وهذه الفكرة معروفة عن هشام، بكل مقدماتها:

فكان يقول. إن الأفعال صفات الفاعلين، ومعاني لهم، وليست بأشياء ولا أجسام (٩١) لأن الشئ عنده لا يكون إلا جسما (٩٢).

فهشام لا يرى العرض " شيئا " بل يرى ما يقابله " شيئا " و " الشئ " عنده هو " الجسم " والبارئ لا يكون عرضا، بل هو ذات، فهو " جسم " أي " شئ " مستقل

الوجود.

وكذلك كان هشام يرى أن " الحركة " ليست " جسما " لأنها " فعل " و " الفعل " عرض ليس بشئ.

ذكر ذلك في مناظرته لأبي الهذيل العلاف الذي كان يرى الحركة " جسما " (٩٣).

وقد نقل القاضي عبد الجبار شبهة للقائلين بالتجسيم، وهي أنهم قالوا: المعقول: إما الجسم، وإما العرض، والقديم تعالى يستحيل أن يكون عرضا، فيجب أن يكون جسما (٩٤).

فنجد في هذا الاستدلال نفس العناصر التي وجدناها في الاستدلال المنقول عن هشام، فقد جعل فيه " الجسم " مقابل " العرض " وكان في استدلال هشام مقابل " الفعل " .

والفعل، والعرض، مشتركان في أنهما ليس لهما وجود مستقل بل الفعل نوع من العرض، والذي يقابلهما هو الموجود الذي له استقلال في التحقق والوجود، وهو

(٩١) مقالات الإسلاميين ١ / ١١٣، والفرق بين الفرق: ٦٧.

(٩٢) الفرق بين الفرق: ٦٧.

(٩٣) مروج الذهب ٥ / ٢٠ رقم ٢٩١٧.

(٩٤) شرح الأصول الخمسة: ٢٢٥.

المسمى ب " الذات " وب " الشئ " وفي اصطلاح هشام ب " الجسم " .
وحيث أن القديم تعالى ليس عرضا وليس فعلا، بل هو موجود مستقل في
الوجود، قائم بذاته، وبنفسه، ولا يحتاج في وجوده إلى محل يقوم به أو فيه، وهو
شئ "

فهو مرادف - عند هشام - لكلمة " جسم " .

وليس مفاد ذلك التجسيم المعنوي الذي يدعيه " المحسمة " بل هو إطلاق
للفظ " الجسم " بمعنى " الشئ " ، ولا محذور فيه سوى موضوع توقيفية أسماء الله
تعالى، وسيجيء.

ومن هنا نعرف أن القاضي قد حرف هذا الاستدلال، وصوره استدلالا على
التجسيم المعنوي، باعتباره الجسم المفروض في الاستدلال مقابلا للعرض، قسما من
الجوهر، فلهذا فرض في جوابه عنه وجود قسم ثالث ليس بجسم ولا عرض، وأنه هو
ذات معلوم أو يمكن اعتقاده، وهو القديم تعالى (٩٥).

لكن المقابلة المفروضة في الاستدلال بين العرض والجسم، توحى أن المراد
بالجسم هو ما مستقل في الوجود وإلا لم تصح المقابلة، كما لا يصح الحصر، فكيف
يصح

الاستدلال، وكيف يفرض غفلة المستدل عن ذلك؟ مع فرط وضوحه؟
وليس له وجه صحة إلا ما ذكرنا، وحاصله: أن المعقول - والمراد به ما يمكن
فرضه موجودا - إما أن يكون مستقلا بنفسه في الوجود، أو يكون غير مستقل، والأول
هو الذات، ويسميه المستدل " جسما " والثاني هو العرض، والبارئ تعالى لا يكون
عرضا، فهو " الجسم " .

والمراد بالعرض عند هشام هو " المعنى " وهو لا يراه " شيئا " كما عرفت (٩٦).
لأن العرض هو ما يعرض غيره في الوجود، ولا يجب لبثه كلبث الأجسام (٩٧).

(٩٥) شرح الأصول الخمسة: ٢٢٥.

(٩٦) اللمع - للأشعري -: ٣ - ٣٤.

(٩٧) مذاهب الإسلاميين ١ / ٤١٧.

وهذه الحقيقة قد استدل عليها القاضي نفسه، في بيان استحالة كون البارئ تعالى " عرضا " (٩٨).

وظهر أن مراد هشام من " فعل الجسم " في استدلاله هو العرض، المقابل للجوهر، في اصطلاح الفلاسفة.

والقاضي عبد الجبار استعمل كلمة " فعل الجسم " بمعنى آخر، واستعمله في الاستدلال على أن الله تعالى لا يجوز أن يكون جسما، وقد فسرهُ أبو رشيد بأن المقصود

من " فعل الجسم ": إحدائه واختراعه (٩٩).

وهذا تفسير للفعل بمعناه اللغوي، وإضافته إلى مفعوله، كما أن مراده بالجسم هو المعنى المتداول، وعلى هذا فلا يرتبط باستدلال هشام ولا مصطلحه في كلتا الكلمتين: " الجسم " و " فعل الجسم " .

وقد التزم بنفس استدلال هشام من علماء عصرنا الشيخ محمد عبده المصري، فقال: إن أريد من " الجوهر " القائم بذاته، ومن " العرض " القائم بغيره، لكان البارئ " جوهرًا " وصفاته " عرضا " . ولا منع إلا من جهة الاطلاق الشرعي، حينئذ (١٠٠).

فإن جعله " الجوهر " - المفسر بالذات - في مقابل " العرض " هو مثل مقابلة " الجسم " بمعنى الشئ القائم بالذات في مقابل " العرض " في كلام هشام.

وهذا أيضا يبتني على اصطلاح خاص في معنى " الجوهر " كما أن ذاك كان مبتنيا على اصطلاح خاص في معنى " الجسم " .

وإلا فالجوهر بمعنى ما له ماهية، لا يمكن إطلاقه على البارئ جل ذكره.

وهشام بقوله " جسم " وإطلاقه على البارئ تعالى، لا يثبت أية مادة له تعالى، ولا أنه ماهية، بل - كما ذكرنا - أراد بهذه اللفظة التعبير عن كونه تعالى " شيئا " بحقيقة

(٩٨) شرح الأصول الخمسة: ٢٣١.

(٩٩) " أنظر الاستدلال وتوضيحه في: ديوان الأصول: ٥٩٧.

(١٠٠) الشيخ محمد عبده: ٥٣١.

الشيئية، وهو " الموجود " و " القائم بنفسه " فلا يصح عنده التعبير عنه تعالى بالجوهر. ويشهد لذلك أن هشاما كان ممن ينكر الجوهر الفرد.

قال الأشعري - وهو يتحدث عن من يزعم - : أن الجزء يتجزأ أبداً، ولا جزء إلا وله جزء، وليس لذلك آخر إلا من جهة المساحة، وأن لمساحة الجسم آخر، وليس لأجزائه آخر من باب التجزؤ، القائل بهذا القول هشام بن الحكم وغيره (١٠١).

فكل جوهر - عند هشام - لا بد أن يكون متألفاً من أكثر من جزء، وكل متألف متحيز، وكل متحيز لا بد أن يكون يمينه غير يساره، قدامه غير خلفه، وكل ما يتميز أحد جانبيه عن الآخر، فهو منقسم، وكل منقسم فليس ب " أحد " (١٠٢).

والله جل ذكره يقول: (قل هو الله أحد) سورة التوحيد (١١٢) الآية (١). [

وكما أن صدر المقولة " جسم لا كالأجسام " يثبت وجود البارئ تعالى، فهو إخراج له عن حد التعطيل، فكذلك ذيلها ينفي عنه تبارك ذكره كل شبه للأجسام، ومماثلة بينه وبينها، فهو إخراج له تعالى عن حد التشبيه، كما تدل عليه الآية الكريمة: (ليس كمثله شيء).

فهذه الآية نفت عن وجوده تعالى المماثلة لغيره من الأشياء. ومما يدل على أن قوله في ذيل المقولة: " لا كالأجسام " هو بمعنى (ليس كمثله شيء) هو وجود هذه الآية مكان ذلك الذيل في مورد نقل كلام هشام، في حديث الحمانى. إن هشام بن الحكم زعم أن الله " جسم ليس كمثله شيء " (١٠٣).

وهذا الذيل ضروري لتكميل التنزيه، كما عرفت، ولذلك قال ابن حزم. لو أتانا نص بتسميته تعالى " جسماً " لوجب علينا القول بذلك، وكنا حينئذ نقول. إنه " لا كالأجسام " (١٠٤).

(١٠١) مقالات الإسلاميين ١ / ١٢٤.

(١٠٢) اللوامع الإلهية - للفاضل المقداد - : ٨٧، وانظر: الفصل - لابن حزم - ٥ / ٦٦.

(١٠٣) التوحيد - للصدوق - : ١٠٠، ب ٦، ح ٨.

(١٠٤) الفصل ٢ / ١١٨ - ١١٩.

٥ - المقولة لا تدل على التجسيم

قد ثبت أن المقولة حسب مصطلح هشام لا تدل على عقيدة التجسيم، بل تدل على التنزيه الكامل عن حدي التعطيل والتشبيه، وغاية ما تدل عليه أن هشاما كان يطلق اسم "الجسم" على البارئ تعالى، وغرضه إثبات وجوده، وأنه "شئ" قائم بنفسه "وليس" عرضا".

نعم تبقى المقولة مخالفة لمسألة توقيفية أسماء الله تعالى، وذلك أمر آخر سيأتي ذكره في نهاية البحث.

وقد صرح المحققون من العلماء بعدم دلالة هذه المقولة على اعتقاد التجسيم:

١ - منهم الشيخ المفيد رحمه الله، فقد ذكر ما نصه: لم يكن في سلفنا من تدين بالتشبيه من طريق المعنى، وإنما خالف هشام وأصحابه جماعة أصحاب أبي عبد الله عليه السلام بقوله في "الجسم" فرعم أن الله "جسم لا كالأجسام" (١٠٥). فنفيه التشبيه من طريق المعنى، يشمل هشاما وغيره ممن اتهموا بذلك، والتشبيه من طريق المعنى هو التجسيم الحقيقي، ويقابله تنزيه البارئ تعالى عن كونه جسما كالأجسام، أما التجسيم الذي قال به هشام فهو "التجسيم اللفظي" ومن جهة العبارة، والمراد به إطلاق اسم "الجسم" فقط عليه تعالى. وقد استفاد ذلك من تعبير الشيخ المفيد: إن هشاما خالف "بالقول في الجسم" لا إنه خالف "في القول بالجسم" الذي هو مذهب المجسمة. والحاصل أن المفيد ينسب بهذه العبارة إلى هشام قولاً قاله في "الجسم" واصطلاحاً خاصاً به في تفسير الجسم، أطلقه بذلك على البارئ، مخالفاً لجميع الطائفة في هذا، لا أنه قال بالجسم. وإلا لكان كلام المفيد متناقضاً صدرًا وذيلاً.

(١٠٥) الحكايات: ١٣١.

ويؤيد ما ذكرناه أن المفيد قال في مقام آخر: كان هشام بن الحكم شيعياً، وإن خالف الشيعة - كافة - في أسماء الله تعالى (١٠٦).

حيث يحصر مخالفة هشام في موضوع الأسماء، والمعروف هو خلافه في "الجسم" هل يسمى به البارئ أولاً؟

٢ - وقال الشريف المرتضى: فالظاهر من الحكاية عنه القول بـ "جسم لا كالأجسام" ولا خلاف في أن هذا القول ليس بتشبيه، ولا ناقض لأصل، ولا معترض على فرع، وأنه غلط في عبارة، يرجع في إثباتها ونفيها إلى اللغة (١٠٧).

وواضح أن الشريف جعل المقولة من باب إطلاق لفظ "جسم" على البارئ باعتبار تفسيره بغير ما هو في اللغة، وجعل المسألة لغوية، وهذا كاف في إخراج البحث

فيها عن علم الكلام.

مضافاً إلى أن نفي كونها تشبيهاً، أو ناقضة لأصل، يدل بوضوح على عدم كونها دالة على اعتقاد التجسيم، وإلا كانت مناقضة لأصل التوحيد.

٣ - وقال القاضي الأيجي، والسيد الشريف، في المواقف، وشرحه: (إنه تعالى ليس بـ "جسم") وهو مذهب أهل الحق (وذهب بعض الجهال إلى أنه "جسم") ثم اختلفوا.

(فالكرامية) أي بعضهم (قالوا: هو "جسم" أي: موجود).

(وقوم) آخرون منهم (قالوا: هو "جسم" أي: قائم بنفسه. فلا نزاع معهم)

على التفسيرين (إلا في التسمية) أي إطلاق لفظ "الجسم" عليه (١٠٨).

٤ - وقال ابن أبي الحديد: من قال. إنه "جسم لا كالأجسام" على معنى أنه بخلاف "العرض" الذي يستحيل أن يتوهم منه فعل ونفوا عنه "معنى الجسمية" وإنما أطلقوا هذه اللفظة لمعنى أنه "شئ لا كالأشياء" و "ذات لا كالذوات" فأمرهم

(١٠٦) أوائل المقالات: ٤٣، طبع النجف. و ص ٣٧. طبع تبريز.

(١٠٧) الشافعي - للشريف المرتضى -: ١٢.

(١٠٨) شرح المواقف - للسيد الشريف -: ٤٧٣. وما بين الأقواس هو عبارة المواقف.

سهل، لأن خلافهم في العبارة.
والمتعصبون لهشام بن الحكم من الشيعة في وقتنا هذا يزعمون أنه لم يقل
بالتجسيم المعنوي، وإنما قال: إنه "جسم لا كأجسام" بالمعنى الذي ذكرناه
(١٠٩).

وكلامه واضح في إن المقولة أطلق فيها اسم "الجسم" على البارئ على أنه
بمعنى "شئ" لا بمعنى ذي الأبعاد، حتى يكون تجسيما معنوياً.
لكن نسبة هذا التفسير للمقولة إلى خصوص الشيعة في وقته غير صحيح:
لأن هذا التفسير قد نسب إلى تلامذة هشام من قدماء الشيعة، وقد سبق أن
قلنا: إن تلامذة الرجل لا يبعد أن يكونوا. معبرين عن رأي أستاذهم، وخامة إذا
لاحظنا اتفاقهم على ذلك.

٢ - أن هذا التفسير لمقولة هشام مبتن على مصطلح هشام، وقد مضى نقله
عن جمع من العلماء الذين ذكروا آراء هشام، فلا معنى لجعله قولاً للشيعة في عصره
فقط!

٥ - وقال الدواني - في شرحه على العقائد العضدية - : ومن المشبهة من تستر
"بالبلكفة" فقال: هو "جسم لا كأجسام" وله حيز لا كأحياز ونسبته إلى حيزه
ليست كنسبة الأجسام إلى حيزها، وهكذا ينفي جميع خواص الجسم منه، حتى لا
يبقى

إلا اسم "الجسم".

وهؤلاء لا يكفرون (١١٠).

أقول. فقد صرح في النهاية بأن المراد من "الجسم" هو مجرد الاسم، لا
المعنى، وصرح بعدم كفر قائل المقولة، ولو كانت دالة على التجسيم المعنوي، لكانوا
كفرة بلا خلاف.

لكنه قد أدخل في كلامه ما لا يطابق هذا التصريح:

(١٠٩) شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٢٨.

(١١٠) الشيخ محمد عبده: ٥٣٢.

١ - قوله: " وله حيز لا كالأحياز ونسبته إلى حيزه ليست كنسبة الأجسام إلى حيزها ".

وهذه إضافة منه نسبها إلى أصحاب المقولة، ولم نجد لها مضافة إلى المقولة في شيء من مصادرها مطلقا، وهي غلط تنافي تفسيرهم للمقولة، وذلك: لأن مرادهم بالجسم - كما صرح به الدواني أخيرا - هو مجرد الاسم، ومعناه - كما مر مفصلا - هو: الشيء، وقد نفوا بقولهم " لا كالأجسام " كل خواص الجسم - كما

اعترف به الدواني أيضا - فما معنى قوله " وله حيز " ومن أين نسب إليهم إثبات الحيز،

إن كانوا قد نفوا عنه كل خواص الأجسام؟ أليس الحيز من خواصها المنفية؟ فلو كان يقول - نقلا عنهم - . إنه " جسم لا كالأجسام " ليس له حيز ولا أبعاد وهكذا ينفي جميع خواص الأجسام حتى لا يبقى إلا مجرد اسم " الجسم " لكان تفسيرا جيدا للمقولة حسب تفسيرهم.

والحاصل أن قوله: " وله حيز. " يناقض تصريحه بكون المقولة تجسيما لفظيا وعدم كفر قائليها.

٢ - قوله: " من تستر بالبلكفة ".

وهذه الكلمة مصدر جعلي من قولهم: " بلا كيف " وقد استعمل السلفيون من العامة ذلك، حيث أثبتوا لله - جل وعلا - أعضاء، كاليد، والرجل، والعين، وسائر الجوارح وهكذا الاستواء، والنزول، وما أشبه.

وخروجوا عن تشبيهه تعالى بالخلق، قالوا: إن هذه الأعضاء هي " صفات " خبرية لله تعالى شأنه.

وإذا سئلوا عن حقيقة هذه الصفات؟ قالوا - مثلا - : لله يد بلا كيف.

وقد اشتهر عنهم قولهم: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة (١١١).

(١١١) الملل والنحل ١ / ٩٣.

ولنا بحث طويل معهم في هذه المصطلحات، وموقف حاسم في عقائدهم هذه، وفقنا الله لنشره.

" فالبلكفة " من مصطلحات الصفاتية، وقد أصبحت عقيدة الأشاعرة من بعدهم، وصار مذهباً لأهل السنة، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية (١١٢). فقد تهربوا من الإجابة بتكميمهم الأفواه، وتستروا عن التشبيه الذي تدل عليه أسماء الأعضاء بادعائهم " اللا كيف ".
ولذلك قال الشاعر فيهم.

قد شبهوه بخلقه وتخوفوا خوف الورى فتستروا بالبلكفة
لكن الدواني غالط، واعتبر قول القائل. " لا كالأجسام " بلكفة، مع أن المنفي في هذه المقولة ليس هو الكيف، وإنما المنفي صريحا هو التشبيه، ومع ذلك فالدواني يعتبر المقولة " تشبيهاً ".

فما أوضح هذا التهافت!؟

وإذا كان لفظ " جسم " بمعنى " شئ " دلت المقولة على ما تدل عليه الآية الكريمة: (ليس كمثل شئ) [سورة الشورى (٤٢) الآية (١١)] - كما سبق أن شرحناه - فهل يعتبر الدواني هذا - أيضا - بلكفة!؟

٦ - وصرح ابن حزم بأن المقولة لا مانع فيها إلا من جهة توقيفية الأسماء، فقال: ومن قال. إن الله تعالى " جسم لا كالأجسام " فليس مشبهاً (١١٣) لكنه أُلحد (١١٤)

في أسماء الله تعالى: إذ سماه عز وجل بما يسم به نفسه (١١٥).
وقال: إن قالوا لنا: إنكم تقولون: إن الله عز وجل حي لا كالأحياء، وعليم لا كالعلماء، وقادر لا كالقادرين، و " شئ لا كالأشياء " فلم منعتم القول بأنه " جسم لا كالأجسام "؟.

(١١٢) الملل والنعل ١ / ٩٣ وقبلها.

(١١٣) في المصدر: " مشبهاً " وهو غلط، كما لا يخفى.

(١١٤) الألحاد في الشئ: إدخال ما ليس منه فيه.

(١١٥) الفصل ٢ / ١٢٠.

قيل لهم - وبالله التوفيق - : لولا النص الوارد بتسميته تعالى بأنه حي،
وقدير، وعليم، ما سميناه بشيء من ذلك، لكن الوقوف عند النص فرض، ولم يأت
نص بتسميته تعالى " جسما " - ولا قام البرهان بتسميته " جسما " بل البرهان مانع من
تسميته بذلك تعالى.

ولو أتانا نص بتسميته تعالى " جسما " لوجب علينا القول بذلك، وكنا - حينئذ
- نقول: إنه " لا كالأجسام " (١١٦).

وهذا صريح في أن المانع من إطلاق لفظ " جسم " هو التوقيف، لعدم وروده
في النص، وأنه لو أطلق لزم إضافة ذيل المقولة عليه.

وأما قوله: بل البرهان مانع من تسميته بذلك تعالى، فليس بصحيح:

أولا. لو كان هناك مانع غير التوقيف، لما صح إطلاقه عليه تعالى بمجرد
ورود النص به، كما فرضه هو.

وثانيا: إن البرهان لا دخل له في أمر الألفاظ والتسميات، لأن ذلك من
شؤون اللغة والوضع، لا البرهان والعقل، كما سيأتي توضيحه في مسألة توقيفية
الأسماء، إن شاء الله.

. ثم إننا لم نقف على برهان عقلي على عدم صحة إطلاق اسم " الجسم " عليه
تعالى! نعم، قد تم البرهان على نفي التجسيم عنه تبارك وتعالى، وأين هذا من التجسيم
اللفظي!؟

والحاصل: أن المقولة لا تدل على التجسيم، بل تدل على التنزيه عن حد
التعطيل، وعن حد التشبيه، فإطلاق النفي في قوله " لا كالأجسام " صريح في نفي كل
أشكال التماثل والمشابهة بين البارئ تعالى وبين الخلق، وهذا بنفسه قرينة على صرف
معنى " الجسم " عن المفهوم اللغوي والعرفي، إلى مصطلح هشام، وإرادة " الموجود "
أو

" الشيء " أو " القائم بالذات " فلا تكون المقولة إلا تعبيرا عن إثبات وجود البارئ

ونفي كل تشبيه بخلقه عنه.
وقد احتوى أقدم نص نقل فيه كلام هشام هذا، على أنه زعم: أن إثبات
" الشئ " أن يقال: " جسم " فهو " جسم لا كالأجسام ": " شئ لا كالأشياء ".
ثم أضاف. ثابت، موجود، غير مفقود، ولا معدوم، خارج عن الحدين: حد
الإبطال، وحد التشبيه (١١٧).

وهذا هو الغاية في البعد عن اعتقاد التجسيم، ونهاية التمسك بالتنزيه.
وقد ورد في الحديث نفي القول بالتجسيم عن هشام، فيما رواه علي بن
إبراهيم القمي، قال: حدثني أبي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن علي بن موسى
الرضا عليه السلام، قال: قال: يا أحمد، ما الخلاف بينكم، وبين أصحاب هشام بن
الحكم في التوحيد؟

فقلت: جعلت فداك، قلنا نحن ب " الصورة " للحديث الذي روي أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه صورة شاب.
وقال هشام بن الحكم ب " النفي للجسم ".

فقال: يا أحمد، إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أسري به إلى
السماء، وبلغ عند سدرة المنتهى، خرق له في الحجب مثل سم الإبرة، فرأى من نور
العظمة ما شاء الله أن يرى، وأردتم - أنتم - التشبيه!؟
دع هذا، يا أحمد، لا يفتح عليك، هذا أمر عظيم (١١٨).

ثم نفي التجسيم، وعدم إرادة المعنى اللغوي من كلمة " الجسم " بل اعتباره
- على اصطلاح هشام - بمعنى " الشئ " و " الموجود " مع تكميله بنفي التشبيه في
قوله

"... لا كالأجسام " يقتضي نفي " الصورة " عن الباري، لوضوح أن " الصورة " من
لوازم الأجسام، وقد نفاه بقوله " لا كالأجسام ".

(١١٧) اختيار معرفة الرجال. ٢٨٤ رقم ٥٠٣.

(١١٨) تفسير القمي ١ / ٢٠.

كما أن الإمام الرضا عليه السلام جعل كلام هشام ومن تبعه في مقابل التشبيه في الرواية التي احتوت على مقولته، وهي أول نص شيعي جاءت فيه، وإليك نصها: قال عبد الملك بن هشام الحنط: قلت للرضا عليه السلام.

زعم هشام بن سالم: أن الله عز وجل صورة، وأن آدم خلق على مثال الرب. وزعم يونس مولى آل يقطين، وهشام بن الحكم: أن الله " شئ لا كالأشياء " ، وأن الأشياء بئنة منه، وهو بئان عن الأشياء، وزعما: أن إثبات " الشئ " أن يقال " جسم " فهو " جسم لا كالأجسام ": " شئ لا كالأشياء ". ثابت، موجود، غير مفقود،

ولا معدوم، خارج عن الحدين. حد الإبطال، وحد التشبيه. فبأي القولين أقول؟!

فقال عليه السلام. أراد هذا الإثبات.

وهذا شبه ربه تعالى بمخلوق، تعالى الله الذي ليس له شبهه، ولا عدل، ولا مثل ولا نظير، ولا هو في صفة المخلوقين.

لا تقل بمثل ما قال هشام بن سالم.

وقل بما قال مولى آل يقطين وصاحبه (١١٩).

وكلام الإمام الرضا عليه السلام - مضافا إلى توضيحه مراد هشام، وتقريره لهذا المراد - يدل على بعد معتقد هشام عن كل تشبيه، ومنافاته لما قاله هشام بن سالم.

وقد ذكر المفهرسون أن لهشام بن الحكم كتاب " الرد على هشام - بن سالم " (١٢٠).

كما أن مقابلة هشام، للبنظي القائل بالصورة - في رواية القمي - تدل بوضوح على أن هشاما كان لا يقول " بالصورة " .

(١١٩) اختيار معرفة الرجال: ٢٨٥ رقم ٥٠٣.

(١٢٠) لاحظ: رجال النجاشي: ٤٣٣ رقم ١١٦٤ والفهرست للطوسي. ٢٠٤ رقم ٧٨٢، والفهرست - للندم -:

٢٢٤.

وكذلك " الرؤية " فإنها داخله في خواص الأجسام، التي نفاها هشام بقوله:
" ... لا كالأجسام " .

وقد صرح هشام بأن " الرؤية " من لوازم " الجسمية " في مناظرته لأبي الهذيل
العلاف، فقال له: إذا زعمت: أن الحركة ترى، فلم لا زعمت أنها تلمس؟
قال العلاف. لأنها ليست بجسم، فيلمس، لأن اللمس إنما يقع على
الأجسام!

قال هشام: فقل " إنها لا ترى " لأن الرؤية إنما تقع على الأجسام " (١٢١).
فإذا نفى هشام خواص الأجسام عن البارئ بقوله: " لا كالأجسام "
فهو ينفي رؤية البارئ تعالى قطعاً.

ولذا لم ينقل عنه القول بالرؤية إلا ما حكاه بعض خصومه من المعتزلة.
قال الشيخ المفيد: فأما نفى الرؤية عن الله عز وجل بالأبصار، فعليه إجماع
الفقهاء والمتكلمين من العصاة كافة، إلا ما حكى عن هشام في خلافه (١٢٢).
والذي حكى هذا القول الشاذ هو القاضي عبد الجبار، فقال: وأما هشام بن
الحكم وغيره من المجسمة فإنهم يجوزون أن يرى في الحقيقة ويلمس (١٢٣).
مع أننا عرفنا مصطلح هشام في " الجسم " وأنه أطلقه على معنى " الشيء " و
" الموجود " و " القائم بنفسه " ونفى عنه خواص الأجسام بقوله " لا كالأجسام "
وعلمنا

أن ذلك يقتضي نفى هشام ل " الصورة " و " الرؤية " .
والقاضي - نفسه - اعترف بأن معاني " الشيء " و " الموجود " و " القائم بنفسه "
لا تؤدي إلى " التجسيم " ولا تلازم القول ب " الرؤية " (١٢٤).
وقد اعترف القاضي - أيضاً - بأنه: لا أحد يدعي أنه يرى الله سبحانه إلا

(١٢١) مروج الذهب ٥ / ١٢ رقم ٢٩١٧.

(١٢٢) (الفصول المختارة ٢ / ١٢١. وأوائل المقالات. ٥٩.

(١٢٣) المغني ٤ / ١٣٩.

(١٢٤) الغني ٤ / ١٨٠.

من يعتقده " جسما " " مصورا بصورة مخصوصة " ويعتقد أنه يحل في الأجسام (١٢٥).

فإذا وجدنا هشاما ينفي حقيقة الجسم، وينفي الصورة " وينفي كل لوازم الأجسام، فكيف ينسب القاضي إليه القول بالرؤية التي هي من أظهر خواص الأجسام، وألزم لوازم القول باعتقاد التجسيم؟! ومن الغريب أن بعض الكتاب غفل عن كل ما ذكرناه من الحقيقة، فنقل كلام المفيد في نفي القول بالرؤية عن الطائفة كافة إلا ما حكى عن هشام، وقال: فإن صحت الحكاية والنسبة (!) فهي نتيجة لقوله: إن الخالق " جسم لا كالأجسام " لأن القول بكونه " جسما " يفضي إلى القول بجواز الرؤية. لكن هذه الحكاية لا تثبت بطريق مقبول (١٢٦).

وقد عرفت بأن هشاما لم يرد بكلمة " الجسم " ما هو المفهوم الظاهر منه، حتى يكون مفضيا إلى الرؤية، بل أراد " الشئ " و " الموجود " وهذا باعتراف القاضي عبد الجبار - صاحب الحكاية والنسبة - لا يقتضي القول بالرؤية. وقد صدر هذا من الكاتب نتيجة عدم وقوفه على مصطلح هشام، وعدم تدقيقه في أبعاد هذا المصطلح، ولنا لقاء معه في القسم الآتي من هذا البحث. ثم إن جميع ما أورده المحققون من الفلاسفة والمتكلمين من البراهين والأدلة على نفي التجسيم عن الله؟ تبارك وتعالى مبتن على نفي التأليف والتركيب والتحيز والحاجة والجزء، وما أشبه ذلك، عن وجود الباري عز وجل لأن جميع ما ذكر هو من سمات الممكنات، والله تعالى واجب الوجود. ومن الواضح أن شيئا من ذلك لا يرتبط بمسألة اللفظ وإطلاق كلمة " جسم " بمعنى " الشئ " عليه تعالى. وأما مسألة توقيفية أسمائه تعالى، فهذا أمر آخر، سيأتي التفصيل فيه، بعون الله.

(١٢٥) المغني ٤ / ٩٩.
(١٢٦) هشام بن الحكم أستاذ القرن الثاني - لعبد الله نعمة - : ١٤٨.

٦ - مواقف الكلاميين من المقولة:

لقد عرفنا خلال عرضنا لمصطلح هشام مواقف العلماء الناقلين لذلك من المقولة، ورأينا هنا أن نستعرض تلك المواقف في نظرة سريعة: أما الأشاعرة:

فقد صرح رئيس مذهبهم أبو الحسن الأشعري بأن هشاما قال: هو " جسم لا كالأجسام " ومعنى ذلك: أنه " شئ موجود " (١٢٧).

وهذا واضح في تفسيره المصطلح بما لا يدل على التجسيم المعنوي، فإن من يعبر عن الله تعالى بأنه " شئ موجود " لم يذكر بكلامه هذا إلا إثبات وجود الله تعالى، دون أن يعبر عن كون الله تعالى له صفة الجسمية أو غيرها، فكذلك المقولة التي تدل على معنى " شئ موجود " كما فسرنا الأشعري.

مضافا إلى أن ذيل المقولة يدل على نفي تشبيهه بالأجسام كلها، فهو أصرح، في عدم التجسيم المعنوي.

وقد صرح الأشعري في مورد آخر بأن الذي يقول في الباري " جسم " بمعنى أنه " موجود ": لا يثبت الباري ذا أجزاء مؤتلفة، ولا أبعاد متلاصقة (١٢٨).

فهذا - على مصطلح هشام - صريح في نفي المعنى اللغوي للجسم الدال على الأبعاد والأجزاء وتآلفها في الوجود.

وأصرح من ذلك قوله: وقال قائلون: هو " جسم خارج من جميع صفات الأجسام " ليس بطويل، ولا عريض، ولا عميق، ولا يوصف بلون، ولا طعم، ولا مجسة، ولا شئ من صفات الأجسام، وأنه ليس في الأجسام، ولا على العرش ... (١٢٩)

(١٢٧) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٥٧.

(١٢٨) مقالات الإسلاميين ١ / ١٠٤.

(١٢٩) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٦٠.

وهذا النص، وإن لم يفسر فيه الجسم بما اصطلح عليه هشام، إلا أن قوله: " خارج من جميع صفات الأجسام " إلى آخر العبارة، لازم لذلك، بل هذا هو توضيح لذيل المقولة: "... لا كالأجسام " كما هو واضح مما تقدم ذكره مكررا. ومع هذا، فالأشعري ينسب إلى هشام القول بأن ربه في مكان دون مكان، تعالى الله عن ذلك، وكذلك ينسب إليه أقاويل تنافي هذه المقولة منافاة ظاهرة، ويضيف

على مقولته أقبح ما يقال في هذا المجال، مما لا يخفى على عاقل، فكيف يخفى ذلك. على الأشعري المتغافل!؟

هذا، وقد اعترف كبار الأشاعرة، المتقدمون والمتأخرون، بعدم دلالة المقولة على التجسيم، كما نقلناه عن الأيجي، والجويني، والدواني، والرازي، وعبد. وأما الظاهرية:

فقد عرفنا من أشهر شخصية علمية فيهم، وهو ابن حزم الظاهري تصريحه بأن: من قال: " جسم لا كالأجسام " فليس مشبها، لكنه ألحد في أسماء الله تعالى، إذ سماه عز وجل بما لم يسم به نفسه (١٣٠).

مع أنه يوافق على مقولة " شئ لا كالأشياء " (١٣١). وقد عرفنا أن مقولة " جسم لا كالأجسام " هي مرادفة لمقولة " شئ لا كالأشياء " وبمعناها على مصطلح هشام في " الجسم ". وأما المعتزلة:

فقد أبدوا معارضة شديدة للمقولة، باعتبارهم أكثر الناس عداً لهشام ولما ينسب إليه من آراء.

وذلك لأنه الرجل القوي الذي كان يقف في وجههم وهم في أوج قدرتهم

(١٣٠) الفصل ٢ / ١٢٠.

(١٣١) الفصل ٢ / ٨ - ١١٩.

وعزتهم، " فكان الشخصية القوية الذي ناظرهم وناظروه " (١٣٢) وهو الوحيد الذي اضطر الخصوم للاعتراف له بأنه " صاحب غور في الأصول " (١٣٣) وبلغ من القوة بحيث

قالوا في حقه: " لا مجوز أن يغفل عن إزماته على المعتزلة، فإن الرجل وراء ما يلزم به على الخصم " (١٣٤).

وقد ذكر الشهرستاني أن هذه المقولة إنما أوردها هشام في إزام أبي الهذيل العلاف بالذات، وهو من كبار المعتزلة المعاصرين لهشام، وله معه مناظرات عديدة. والمعتزلة مع إجماعهم على مقولة " شئ لا كالأشياء " (١٣٥) ومع أن بعضهم وافق على كبرى " لا شئ إلا وهو جسم " (١٣٦)، إلا أنهم أغفلوا مصطلح هشام، وعارضوا المقولة، وغالطوا في حملها على غير مصطلح هشام، وقد أوضحنا سابقاً مواقع

المغالطة في كلماتهم (١٣٧).

لكن الجبائي - وهو من كبارهم - كان يزعم: أن العقل إذا دل على أن البارئ " عالم " فواجب أن نسميه " عالماً " وإن لم يسم نفسه بذلك، إذا دل العقل على

المعنى، وكذلك سائر الأسماء (١٣٨).

فهو على هذا ملزم بالموافقة على المقولة، على مصطلح هشام، ولكن لم أجد تصريحاً له بذلك.

لكن واحداً من المعتزلة صرح بالحق في شأن المقولة، وهو ابن أبي الحديد، الذي صرح بأن المقولة " جسم لا كالأجسام " إذا كانت على معنى: أن الله تعالى

(١٣٢) ضحى الإسلام - لأحمد أمين - ٣ / ٢٦٨.

(١٣٣) الملل والنحل ١ / ١٨٥.

(١٣٤) الملل والنحل ١ / ١٨٥.

(١٣٥) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٨٠، وانظر موضع التعليق رقم ٧٩.

(١٣٦) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٤٥.

(١٣٧) راجع (ص ٣٩) من هذا البحث.

(١٣٨) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٨٥، وانظر: مذاهب الإسلاميين ١ / ٥٠٠.

بخلاف العرض الذي يستحيل منه الفعل، فهو نفي لمعنى الجسمية، وإنما أطلقوا هذه اللفظة لمعنى أنه " شئ لا كالأشياء " وأمرهم سهل، لأنه خلاف في العبارة (١٣٩).

هذه مواقف عمدة المذاهب الإسلامية التي لها رأي في المباحث الكلامية، من الذين يخالفون هشاما في المعتقد، وخاصة في المذهب، وكما رأينا فإنهم متفقون على عدم

منافاة مقولة هشام للحق، ولا اعتراض لهم على المقولة من حيث المعنى. لكنهم بالرغم من ذلك نسبوا إلى هشام أنواعا من التهم البشعة، والخرافات المنافية لأبسط القواعد العقلية، سعيًا في تشويه سمعته بين المسلمين الموحدين، وتضییعا لأثره في الفكر والعقيدة، وإخفاء لعظمته في تاريخ العلم والثقافة الإسلامية في عصورها المبكرة.

ومن هنا نعرف السبب في إغفال البغدادي صاحب (الفرق بين الفرق) لهذه المقولة عند ذكره لآراء هشام الكلامية، فلم يذكرها مطلقا، مع شهرتها عن هشام،

بينما أبدى حقدا وبغضا في جمع كل خرافة وباطل وكذب، ونسبة ذلك إلى هذا المفكر الموحدا!

(١٣٩) شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٢٨.

٧ - موقف الشيعة من المقولة:

أما الشيعة، أتباع مذهب هشام، فقد عرفنا اتفاقهم قدماء ومتأخرين على أن المقولة لا تدل على التجسيم المعنوي، وإنما أريد من كلمة "الجسم" معنى آخر، غير مدلوله اللغوي المتفاهم، وقد أوضحنا أن المعنى الآخر قد اصطلح عليه هشام وأصحابه وتلاميذه، وأرادوا من كلمة "الجسم" معنى "الشيء" و "الموجود". وقد صرح الشيخ المفيد، والسيد المرتضى، بأن هشام لم يخالف في مقولته "جسم لا كالأجسام" التوحيد، ولا يرد عليه إلا إطلاقه لفظ "الجسم" على البارئ تعالى وإن كان بمعنى "الشيء" (١٤٠).

وقد ذكر ابن أبي الحديد: أن هذا المعنى هو الذي التزمه من قدماء الشيعة: علي بن منصور والسكاك، ويونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان (١٤١). وكذلك صرح كثير من علماء الطائفة، وآخرهم سيدنا الأستاذ، الذي قال في كتاب رجاله بعدم إرادة هشام من كلمة "الجسم" معناها المفهوم، بل أراد معنى آخر (١٤٢).

ولكن الذي يحز في النفس أن يتعرض للموضوع من لم يأخذ له أهفته اللازمة، ممن ينتمون إلى طائفة هشام، فغرتهم كثرة الأقاويل التي اختلقها كتاب الفرق والمقالات، ومؤرخو المذاهب والقضايا الاعتقادية، وملأوا بها الصحائف، فلم تفسح لهؤلاء مجالاً للتأمل في الموضوع بدقة وعمق، من خلال مصادرنا المأمونة لتمييز الصحيح من الفاسد، أولاً، والتوصل إلى الحق الذي أراده هشام، ثانياً، فوقع هؤلاء في الفخاخ التي نصبها أولئك الحاقدون، وما سطروه في صحائفهم السوداء ضد هشام. وأكثر ما نجد تناقل كتاب العصر لما لفته الخصوم عن معتقدات هشام، مما

(١٤٠) الحكايات: ١٣١، "وأوائل المقالات: ٤٣، والشافي - للمرتضى -: ١٢.

(١٤١) شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٢٨.

(١٤٢) معجم رجال الحديث ١٩ / ٣٥٨.

ينافي أبسط قواعد الإيمان والإسلام.
ونقل الكفر وإن لم يكن كافرا - كما يقال - إلا أن تمريرها بالنقل، من دون
تعرض لها بالنقد أو تزيف نقاط الضعف، أو تبين أوجه المغالطة فيها، جريمة لا
تغتفر، فضلا عن أن ييدي المؤلف رأيا يعارض الحق، وينسبه إلى هشام! أو يتناقل تلکم
الأكاذيب من دون نسبتها إلى مختلقها، وكأن الناقل يفرضها من مسلمات التاريخ أو
العلم!

فبما يعتذر من يعد في المذاهب مذهبا باسم " الهشامية " ينسب إليه الغلو
والتشبيه؟!!

مع العلم بأن مؤلفي الفرق ومؤرخي المذاهب من الشيعة لم يذكروا فرقة بهذا
الاسم أصلا، فضلا عن ينسبوا إليها تلکم التهم؟!
ولو نقل ذلك عن مصادر المخالفين لهشام في المذهب، لكفانا مؤونة هذه
الكلمة المؤلمة!

أما هشام، فلن تؤثر في عظمته هذه التصرفات، ولم تخفت نور الحق الذي
التزم به كثرة التشويش عليه، سواء من فعل الخصوم الحاقدين، أو من نقل أبناء
طائفته الغافلين أو المتساهلين.

ولقد رأيت من واجبي الديني والعلمي أن أستعرض ما جاء في كتاب " هشام
ابن الحكم أستاذ القرن الثاني في الكلام والمناظرة " مما وجدته مخالفا لما ثبت عن
هشام، من آراء، وما توصلت إليه من حقائق.

ومع أن مؤلف هذا الكتاب كان متنبها إلى خطورة الموضوع، وصعوبة البحث
فيه، إذ يقول. مع اعترافي بأن ذلك محاولة نموذجية قد لا تبلغ من العمق والشمول
ما لا يطلبه حديث رجل كهشام، ولا يتسع كثيرا للإيضاح، ذلك لأنه لم يحظ
بعناية المترجمين (١٤٣).

(١٤٣) هشام بن الحكم: ٨ - ٩.

ومع ما يعهد من مؤلفه من معرفة وحسن نية وجهد علمي. لكنه - مع هذا كله - وقع للأسف في شباك الأخطبوط المعادي لهشام! ونحن نذكر هنا ما يرتبط بمبحث التجسيم فقط! في انتخاب المصادر:

فهو ينقل عن مصادر متأخرة جدا ما نقلوه عن مصادر قديمة، من دون أن يتابع القضايا، ويراجعها في مصادرها الأصلية.

فمثلا: يعتبر المؤلف هشاما تلميذا لأبي شاعر الديصاني، وقد ذكر مستندا لهذا الاعتبار وهو أربعة نصوص، أحدها منقول عن البرقي، والثاني في رواية عن الإمام الرضا عليه السلام، ثم الثالث عن ابن الخياط المعتزلي، والرابع عن ابن تيمية الحراني، ثم قال: وبعد هذا، فإن جميع النصوص المذكورة متفقة على أن هشاما كان على صلة تامة بهذا الديصاني، وعلاقة وثيقة به (١٤٤).

أقول: وليس شيء من هذه النصوص الأربعة حجة على ما يريد المؤلف إثباته، فالنصان: الثالث والرابع، هما كلمتان لرجلين من ألد خصوم الشيعة، وممن شنعوا على هشام بالخصوص، وممن لم يتقوا الله في نسبة ما هوت نفوسهم إلى هشام وأتباع أهل البيت عليهم السلام، ويشهد بذلك كتاباهما "الإنتصار" للخياط، و"المنهاج" لابن تيمية! ثم متى صارت أقوال الخصوم حجة في حق خصومهم؟! وكيف

صار اتفاق هذين الرجلين دليلا على اتهام هشام؟! (١٤٥).

وأما النص الأول: فقد نقله المؤلف عن المامقاني في تنقيح المقال ٣ / ٢٩٥. وقد نقله المامقاني عن ابن داود الرجالي الحلبي، ولما راجعت "الرجال" لابن داود وجدته ناقلا له عن البرقي، فراجعت رجال البرقي، فوجدت فيه: وفي كتاب سعد:

(١٤٤) هشام بن الحكم ٤٨ - ٤٩

(١٤٥) أنظر ما ذكره القاسمي في كتاب "تاريخ الجهمية والمعتزلة" ص ٣٠ وما بعدها. حول التساهل في

نقل الآراء

والمذاهب، وما يجب أن يعتمد في ذلك.

له كتاب، وكان من غلمان أبي شاعر الزنديق، جسمي، رؤي.
وقد علق محقق الكتاب على هذه العبارة بأن في نسخه تصحيحاً (١٤٦).
ولم يميز في كتاب البرقي أن قوله: " وكان من غلمان.... إلى آخره " منقول عن
سعد، أو هو من كلام البرقي نفسه؟ فإن كان منقولاً عن سعد، فمن هو " سعد " هذا؟
فإن كان هو سعد بن عبد الله الأشعري القمي! الذي له كتاب " رجال
الشيعة " (١٤٧) فهو في كتابه الآخر المسمى ب (المقالات والفرق " لم يذكر عن
هشام

شيئاً، إلا أنه عده في من ذكرهم من " وجوه أصحاب جعفر بن محمد، وأهل العلم
منهم

والفقه والنظر، وهم الدين قالوا بإمامة موسى بن جعفر عند وفاة أبيه " (١٤٨).
ثم إن ابن داود الذي نقل عن البرقي تلك العبارة، ناقش مضمونها في
القسمين من رجاله:

فقال في القسم الثاني. هشام بن الحكم: لا مرء في جلالته، لكن البرقي نقل
فيه غمزا، لمجرد كونه من تلاميذ أبي شاعر الزنديق، ولا اعتبار بذلك (١٤٩).
وقال في القسم الأول - بعد نقل عبارة البرقي المذكورة - مع أنني لا أستثبت
ما قاله البرقي قدحا فيه، لأن حال عقيدته معلوم، وثناء الأصحاب عليه متواتر، وكونه
تلميذ الزنديق لا يستلزم اتباعه في ذلك، فإن الحكمة تؤخذ حيث وجدت (١٥٠).
ثم إن المامقاني - بعد أن نقل ذلك - ذكر في دفع ذلك أمرين.
١ - أن رجال البرقي، الموجود عنده، خال عن ذكر تلميذ هشام لأبي شاعر،
أولا.

٢ - أنه قد ورد في أخبار كثيرة مناظرته لأبي شاعر، واحتجاجه عليه في

(١٤٦) رجال البرقي: ٣٥.

(١٤٧) لاحظ: رجال النجاشي، والفهرست - للطوسي -.

(١٤٨) المقالات والفرق - لسعد -: ٨٨ رقم ١٦٨.

(١٤٩). رجال ابن داود - القسم الثاني -: ٦٠.

(١٥٠) رجال ابن داود - القسم الأولى -: ٢٠٠ رقم ١٦٧٤.

التوحيد، على وجه يعلم عدم كونه تلميذا له، ثانيا (١٥١).
والحق أن المامقاني قد تبرأ من مضمون تلك العبارة.
والمؤلف، كيف يصرف النظر عن كل هذه المناقشات، وينقل تلك العبارة،
ويعتبرها نصا دالا على ما يريد إثباته من تلمذ هشام للديصاني؟!
وأما النص الثاني، فهي رواية عن الإمام الرضا عليه السلام، نقلها عن
المامقاني أيضا (١٥٢).
لكن المامقاني نقل الرواية تلك عن الكشي، وهي موجودة في رجاله (١٥٣).
وقد ذكر المامقاني: أن الرواية قاصرة سندا.
بالنظر إلى أن في السند: " عن بعض أصحابنا " وهم لا يعتبرون بمثله.
هذا، مع أن النص الموجود في رجال الكشي هو: من غلمان هشام، وهشام
من غلمان أبي شاعر وليس في الرواية: " هشام بن الحكم " وهكذا نقله المامقاني.
ولكن المؤلف أضاف كلمة " بن الحكم " على متن الرواية، من دون إشارة إلى
عدم وجودها في المصدر، ولا في مصدر المصدر!
هذه قيمة النصوص التي اعتمد عليها المؤلف في دعواه الخاطئة، أي كون
هشام تلميذا للديصاني، ومع هذا يسلم للدعوى، ويبنى على هذه النصوص بناء
مهزوزا، هنا وفي ما يلي من صفحات كتابه، ويستنتج آراء خاطئة ينسبها إلى هشام،
ويقول بملء فيه: إن هذه الآراء وصلت إلى هشام، من أثر الفكر الرواقي، من طريق
أبي شاعر الديصاني!
ويقول: بل من الجائز أن تكون نزعتة " الحسية " " الماذية " هي أصداء للنزعة
الرواقية، انعكست في تفكيره بواسطة الديصانية (١٥٤).

(١٥١) تنقيح المقال ٣ / ٢٩٥.

(١٥٢) يلاحظ أنه أرجع إلى تنقيح المقال ٣ / ٢٩٥ بينما الرواية المذكورة في ص ٢٩٩ من المصدر.

(١٥٣) اختيار معرفة الرجال. ٢٧٨ رقم ٤٩٧.

(١٥٤) هشام بن الحكم... ٥٠ - ٥١.

وهذا كله مبني على وهم خاطئ، مصدره تلك النصوص التي عرفنا عدم حجيتها، وعدم قابليتها لإثبات تلك الدعوى!
وبنفس الأسلوب يدعي أن هشاما اعتنق مذهب جهم بن صفوان، ويستند إلى نصوص من مناقشات، ولكن المؤلف لم يلاحظ فيها شيئا، ويقول: فهشام، إذن، من دعاة الجهمية، ناظر على طريقتها، متحمسا لها (١٥٥). ويستند أخيرا إلى الشبه الموجود بين بعض آراء هشام وبين آراء الجهمية، التي ذكرها مؤلفو كتب الفرق، ويقول: من البعيد أن يكون ذلك عفوا واتفقا (١٥٦). ولا بد أن نسأله هنا. بماذا يفسر الاختلاف بين هشام وبين جهم في آرائه الأخرى؟! هل يعتبرها عفوا أو اتفقا؟!

مع أن الموارد التي ادعى موافقة هشام لجهم فيها، والتي تمثل بها كشاهد على دعواه، ليس الأمر فيها كما زعم، بل هناك مخالفة بين رأييهما لم يدقق فيه المؤلف، فقد

ادعى - نقلا عن مقالات الإسلاميين، للأشعري، ص ١٠٨ - أن هشاما نسب إليه القول: " بأن الله لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه، وأن الأشياء لا تعلم قبل كونها... " ثم يقول: وهذا الرأي نفسه للجهم (١٥٧).

أقول: هب أن هشاما يوافق الجهم إلى هذا الحد، لكن هل تنتهي المسألة إلى هنا؟ كلا، بل، إن هشاما يخالف جهما في نهاية المسألة نفسها: فجهم يدعي فيها: " أن علم الله محدث، هو أحدثه، فعلم به، وأنه غير الله " (١٥٨). لكن هشاما يقول: إن الله يعلم الأشياء بعلم، وأن العلم صفة له، ليست هي هو، ولا غيره، ولا بعضه، ولا يجوز (١٥٩) أن يقال في العلم: " إنه محدث أو قديم " لأنه

(١٥٥) هشام بن الحكم...: ٥١.

(١٥٦) هشام بن الحكم...: ٥١.

(١٥٧) هشام بن الحكم...: ١ - ٥٢.

(١٥٨) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٦٤.

(١٥٩) وذكره في المصدر - أيضا - في ١ / ١٠٨ بلفظ " فيجوز أن يقال: العلم محدث أو قديم، لأنه صفة، والصفة لا توصف... ".

وقد طبعها المحقق الألماني (٥، ريتز): " فيجوز " بالنصب، كي يكون منموبا بأن مقدرة جوابا للنفي في " ليست... " ومعناه: فلا يجوز، كما جاء في الموضوع التالي من المصدر.
لكن المحقق المصري (عبد الحميد) طبعها: " فيجوز " فناقض معنى الجملة السابقة، ومعارضاً للموضوع الآخر الذي صرح فيه بقوله " لا يجوز " كما أثبتنا في المتن، فلاحظ.

(٦١)

صفة، والصفة عند هشام لا توصف (١٦٠).
ومن الواضح أن من خالف أحدا في جزء دعواه، سواء في جزء الصغرى، أو
جزء الكبرى، فهو مخالف له في النتيجة!
فكيف تخفى هذه البديهية على المؤلف.
والغريب أنه جعل نفس هذا الأمر الذي اختلف فيه هشام والجهم مثالا آخر
لما يدعيه من توافقهما في الرأي! وبعد أن نقل كلام هشام في العلم، وتصريحه بأنه "
لا
يقال فيه محدث ولا قديم" يقول: ونجد في هذا شبهها بقول الجهم حين يستدل على
ذلك فيقول: "إذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو: إما أن يحدث في ذاته تعالى، و..."
(١٦١).

فانظر - بالله عليك - كيف يكون الشبه بين من ينفي الحدوث والقدم، وبين
من يفرض الحدوث ويتكلم على أساسه؟!
والأغرب أن المؤلف لما ينقل قول هشام. ليس يخلو القديم من أن يكون لم
يزل عالما لنفسه، كما قالت المعتزلة، أو عالما بعلم قديم، كما قالت الزيدية، أو عالما
على الوجه الذي أذهب إليه (١٦٢).
يقول: ويقصد بالوجه الذي يذهب إليه. أن العلم حادث (١٦٣). ويقول - بكل
جرأة -: فرأي هشام هنا مشتق من رأي جهم بكامله!
أقول: لكن عرفت أن القول بحدوث علم الله هو رأي جهم فقط، وأما رأي

(١٦٠) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٦٣، والملل والنحل ١ / ١٨٥.

(١٦١) هشام بن الحكم...: ٥٢.

(١٦٢) هشام بن الحكم...: ١٢٨ نقلا عن الإنتصار - للخياط -: ١٠٨.

(١٦٣) هشام بن الحكم...: ١٢٨.

هشام فهو أن العلم صفة، وهي لا توصف بحدوث ولا قدم! فهو ينكر حدوث العلم! فكيف يجرؤ المؤلف على هذا التصريح الخطير! لا أجد جوابا لهذا، إلا أن أقول للمؤلف: " ما هكذا تورد يا سعد الإبل ". ولو شاء المؤلف أن يرى بأمر عينه اختلافات هشام والجهم، فليقرأ في " مقالات الإسلاميين " للأشعري:

١ - أن الجهم يزعم أن الحركة جسم، ومحال أن تكون غير جسم (١٦٤).
٢ - أن هشاما يقول. الحركات وأمثالها ليست أشياء ولا أجساما (١٥٦).
وهذا ما عثرنا عليه في طريق بحثنا، ولم نتصد له، ولعل البحث المقصود يدلنا على الكثير جدا. وكيف كان، فهذا يكفي في تفنيد مزاعم المؤلف، ودعواه مكررا أن هشاما كان ديصانيا أو جهميا حتى بنى على ذلك كثيرا من اتهاماته الصعبة ضد هشام. كما يقول عند تعرضه لموضوع " التجسيم " في رأي هشام: فالنزعة الحسية بادية على شيء من آرائه، فهو يجسم الأعراض، والجو، حتى الخالق تعالى ويضيف: وقد رجحنا وصول هذه الفلسفة إلى هشام من طريق الديصانية. وبخاصة أن هشاما صحب أبا شاكر الديصاني، ولازمه حتى عد من غلمانته، كما سبق (١٦٦). ويقول بعنوان " ذاته " - بعد نقل الأقوال المتعارضة في نسبة التجسيم إلى هشام - ما نصه. وإنما إذ نقف بين هذه النصوص المتضاربة، لا يمكننا أن ننزه هشاما عن القول بالتجسيم (١٦٧). ثم يستدل على ذلك بقوله:

١ - إن حكاية التجسيم عنه مستفيضة.
٢ - إن الصدوق روى في كتابه " التوحيد " ما يشعر بذلك.

(١٦٤) مقالات الإسلاميين ٢ / ٣٢.

(١٦٥) مقالات الإسلاميين ١ / ١١٣.

(١٦٦) هشام بن الحكم...: ٩٩.

(١٦٧) هشام بن الحكم...: ١٢١.

٣ - إن المفيد نسب إليه مقولة " جسم لا كالأجسام ".
ثم يؤكد على أن هشاما كان جهميا ديصانيا، ويصل إلى هذه النتيجة:
وعلى ذلك، يمكننا أن نقول: إن هشاما كان يذهب إلى أن الله تعالى، " جسم
لا كالأجسام " وذلك قبل أن يدين بمذهب الصادق. ولكنه بعد ذلك رجع.
واعتبر رأيه هذا جمعا بين الناسبين التجسيم إليه، وبين النافين لتلك النسبة
عنه، ويقول: فكلا الفريقين، المتشيع عليه، والمتشيع له، قد يكون على صواب
(١٦٨).

وواضح أن شيئا من أدلته تلك لا تثبت مدعاه، ولا يصح ترتيب هذه النتيجة
الخاطئة عليه:

فالحكايات المستفيضة: تنحل إلى أكثرية اختلقنها أهواء خصوم هشام،
واصطنعتها أغراضهم، وصاغت أحقادهم، فلا قيمة إثباتية لها على التحقيق، ولا تقاوم
الجدل والبحث العلمي.
وتنقسم إلى مجموعة أخرى معرضة للاحتتمالات والترديدات، والتفسيرات
المبعدة لها عن إثبات ما يريد المؤلف.
فهل يسمى مثل هذا استفاضة؟! وهل تكون مثل هذه الاستفاضة حجة على
شيء؟!!

نعم، هي بمجموعها تدل على ثبوت قضية في حق هشام، بنحو المعلوم
الإجمالي، لكن جزئيات هذه القضية ومفرداتها غير واضحة من خلال تلك الحكايات
المستفيضة، والقدر الثابت الصحة منها هو أن هشاما أطلق تلك المقولة: " جسم لا
كالأجسام " على البارئ جل وعلا، وقد عرفت أنها - في مصطلح هشام - لا تدل إلا
على التنزيه المحض والتوحيد الكامل.

وأما الروايات التي نقلها الصدوق، فلا دلالة في شيء منها على التزام هشام
بالتجسيم المادي لله تعالى شأنه، وإنما احتوى قسم منها على أن له قولا في " الجسم
"،

(١٦٨) هشام بن الحكم ١٢٣.

وهذا لا يدل على أكثر من إطلاق اسم " الجسم " . وقسم آخر بين فيه مصطلح هشام، أو تكرار لمقولته، ولم نجد فيها ما يتضمن نسبة التجسيم المادي إلى هشام (١٦٩).
وأما كلام المفيد، فليس هو إلا نقلا للمقولة عن هشام، وهو مدار بحثنا هذا، وقد عرفت أنها لا تدل إلا على التوحيد والتنزيه، فكيف يستدل به المؤلف على مدعا؟!!

ويتعرض المؤلف لمسألة التجسيم المنسوب إلى هشام تحت عنوان " الأعراض " ويقول: لكن هشاما خالف ما هو المعروف في الأعراض، فقد نسب إليه الشهرستاني والأشعري والبغدادي وابن حزم الأندلسي، القول بأن الألوان والطعوم والرائحة أجسام (١٧٠)

وأشار في الهامش إلى مصادر عديدة، منها: الفصل - لابن حزم - (٥ / ٤٢)، وقد كان هذا الكتاب أمامي عند مطالعتي لهذا الكلام، وفتحته (في نفس الجزء، والصفحة) فعجبت لما لم أجد في هذا المكان إلا قول ابن حزم - السطر ٩ - .
قال أبو محمد: وقد اختلف الناس في المعدوم، أهو شيء أم لا؟

فقال أهل السنة، وطوائف من المرجئة، والأشعرية، وغيرهم: ليس شيئا، وبه يقول " هشام بن عمرو الفوطي " أحد شيوخ المعتزلة.

وقال سائر المعتزلة: المعدوم شيء، فقال: عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط: إن المعدوم جسم في حال عدمه إلا أنه ليس متحركا ولا ساكنا ولا مخلوقا ولا

محدثا في حال عدمه (١٧١).

ثم نظرت في الصفحة حتى آخرها فلم أجد ذكرا لهشام بن الحكم، ولا في صفحات سابقة ولا لاحقة عليها!

ولو سامحنا المؤلف، في ذكره اسم هشام بن الحكم بدل هشام بن عمرو، فهل

(١٦٩) هشام بن الحكم... ١٢٤، وسنذكر في نهاية هذا البحث أكثر تلك الروايات ونوضح محاملها.

(١٧٠) هشام بن الحكم...: ١٦٢.

(١٧١) الفصل ٥ / ٤٢ / س ٩ فما بعدها.

له عذر في أنه ذكر الحديث عن مطلب الأعراض: اللون، والطعم، الرائحة، نقلا عن هذا المصدر، في تلك الصفحة، ولم نجد لها ذكرا فيها؟! فهل اعتمد طبعة أخرى من الكتاب؟! وهو لم يذكر فهرسا لطبعات مصادره؟! ثم ماذا عن المصادر الأخرى؟ وعن المطالب الأخرى؟ وعن أرقام الصفحات والمجلدات؟ فهل مثل هذا الكتاب يعتمد عليه كمصدر أمين؟! ولولا أن بعض المغرضين قد استند إلى ما في هذا الكتاب من آراء حول هشام، وجعله دليلا على نسبة التجسيم الماذي إليه؟! ولولا التخوف من أن يصبح ما جاء في الكتاب - من آراء خاطئة - شاهدا لمن تسول له نفسه اتهام هشام بما لا يليق من أباطيل؟! لولا كل ذلك، لما تعرضنا لما فيه، لبعد المدة التي مضت على طبعه، ولعل كلمتنا هذه توقف المؤلف على ما في كتابه، فيحاول أن ينقحه، ليؤدي هدفه - الذي لا

بد أن يكون خيرا - بأفضل ما كان عليه، ويقطع الطريق على من يسئ الاستفادة منه من المغرضين.

ولقد ألقنا إلى هذا التعرض استشهاد بعض المؤلفين المغرضين بما جاء فيه على اتهامه لهشام بالتجسيم الماذي متبجحا بأنه لم يبق في ساحة هذا الاتهام وحيدا بعد

أن كان مؤلف كتاب " هشام بن الحكم. " يذهب إلى مثل ما ذهب إليه، ويقول بنفس مقالته.

بالرغم من أن هذا المغرض لم يمت إلى العلم بصلة، سوى إنه تعلم على أيدي الأجانب المعادين للإسلام والهادفين إلى إحداث البلابل بين صفوف المسلمين، ولم يعتمد في كتاباته إلا على مصادر ضعيفة، ومقدمات سخيفة، فبنى عليها نتائج موهومة، تصور أنها حقائق ثابتة، مدعيا لنفسه عناوين كالدكترة والأستاذية وما أشبه، مما يحسبه الجاهل شيئا!

فهذا مؤلف كتاب " الصلة بين التشيع والتصوف " مع قربه من مصادر تراث

الشيعة ومعرفته بعلمائهم، تراه يخبط في كتابه هذا خبط عشواء لا يهدي سبيلا! وفي خصوص هشام بن الحكم يحاول أن يتفلسف لإثبات أقبح ما أتهم به على طول الخط من أعداء التشيع وخصومه، ألا وهو " التجسيم المادي ". ولئن عجز أولئك الحاقدون من إثبات هذه التهمة بصراحة واضطروا - من حيث أرادوا أو لا - إلى الاعتراف ببراءة هشام منها، إلا أن هذا المغرور حاول أن يصور القضية بشكل معقول! هين طبعي!.

وقد حاول الأستاذ المحقق المحامي المرحوم توفيق الفكيكي أن ينبهه إلى الصواب من خلال تصويب بعض أخطائه التي لا يهمننا منها سوى موضوع التجسيم، إلا أنه أبى إلا ركوب عناده وغيه، فلم يرعو، بل زاد على أخطائه في كتاب " الصلة... "

خطأ أفحش، في رده على الأستاذ الفكيكي فيما نشره في مجلة " الإيمان " الصادرة في النجف.

ولعلاقة ذلك بموضوع البحث رأينا التصدي له، فنقول:
أما ما ذكره في رده على الأستاذ الفكيكي، فهذا نصه:
إن هذا المتكلم [يعني هشام بن الحكم] فلسف التجسيم قبل ظهور نفي الصفات عند أبي الهذيل العلاف المعتزلي (المتوفى ٢٣٥) [كذا] بحيث حصل منه نظرية هي إلى التجريد أقرب، وذلك دون نقض المعنى المادي، الذي يفهم من آيات التشبيه. وجاء ذلك من استغلال فكرة النور التي كانت من تراث الشيعة.

فجعل هشام النور المدى الأقصى الذي يمكن تشبيه الأجسام به، واعتبره " جسما لطيفا ".
ثم جعل ما ليس بمادة - كالعلوم، والحركات - أجساما.
وبذلك (١٧٢) المعنى المجرد بالكائن المجرد في لطافة الجسم.

(١٧٢) كذا وردت هذه الكلمة في المصدر، ولعلها تصحيف من " ويدل " فلاحظ.

وانحل الإشكال، وصارت الجسمية لله اعتبارا عقليا، وأمرا ذهنيا، خالصا، ليس إلى تلمسه سبيل، كما أن العلم والحركات أجسام لا تلمس.

وذلك لأن الله تعالى - بقول هشام -: " جسم لا كالأجسام " و " صورة (١٧٣) لا كالصور " تماما كما هو " عالم بعلم، وعلمه ذاته " التي يستشهد بها المعتزلة، دليلا على التجريد والتنزيه.

فأي ضمير بعد في أن يكون هشام مجسما عقليا؟ يقدم الدليل على أن المادة المعنية إلهية لا تدرك بالحواس؟ وأين الإشكال، إذن؟

ثم قال: يبقى شئ مهم جدا، هو أنني لم أنفرد بهذا الرأي في هشام. وإن عرضت له على عجل في رسالتي التي فرغت منها سنة (١٩٥٨) فقد توصل إليه الشيخ عبد الله نعمة بعد دراسة واستقصاء في كتاب برأسه يدور حول " هشام بن الحكم... " طبع لبنان (١٩٥٩).

ثم أخذ بنقل كلام الشيخ نعمة بطوله (١٧٤).

أقول: إن هذا الكاتب قد ادعى على هشام دعاوى طويلة عريضة، ولم يقدم على واحد منها دليلا أو شاهدا، وهي:

١ - أن هشاما أثبت نظريته على أساس عدم نقض المعنى المادي الذي يفهم من آيات التشبيه.

٢ - استغلال هشام لفكرة النور وجعله النور المدى الأقصى الذي يمكن تشبيه الأجسام به.

٣ - اعتبار هشام للنور جسما لطيفا.

٤ جعل هشام ما ليس مادة - كالحركة والعلم - جسما لطيفا.

(١٧٣) المطبوع في المصدر: " وصوت " .

(١٧٤) مجلة " الإيمان " النحفية، السنة الأولى. سنة ١٣٨٣ هـ، العدد ٧ - ٨، ص ٦٠٤.

٥ - بذل هشام المعنى المجرد بالكائن المجرد، في لطافة الجسم.
٦ - صارت الجسمية اعتبارا عقليا خالصا، ليس إلى تلمسه سبيل، كما أن العلم والحركات أجسام لا تلمس.
٧ - لأن الله تعالى - بقول هشام - : " جسم لا كالأجسام " و " صورة لا كالصور " تماما كما هو عالم بعلم وعلمه ذاته، التي يستعملها المعتزلة دليلا على التجريد والتنزيه.

٨ - وإقامة الدليل على أن المادة المعينة إلهية لا تدرك بالحواس. وإليك - تفصيل مناقشتنا لهذه الدعاوى:

١ - إن هشاما بنى نظريته على أساس عدم نقض المعنى المادي المفهوم من آيات التشبيه. فيه بحثان:

الأول: إن الربط بين مقالة هشام وبين رأيه في آيات التشبيه، وأن تلك الآيات والمعنى المادي المفهوم منها كانت مؤثرة في نظريته في التجسيم!. وهذا ما لم أجده في أي مصدر من المصادر التي تعرضت لمقولة هشام، أن ذكر فيه ارتباط نظرية هشام برأيه في آيات التشبيه، فلم تذكر تلك الآيات في سياق مقولته، حتى يمكن فرض الربط بينهما. هذا من جهة. ومن جهة أخرى: فإن مقولة هشام المحتوية على ذيل: " لا كالأجسام " تنفي كل تشبيه - على الاطلاق - بين الخالق والمخلوق - كما سبق أن أوضحناه مفصلا

- وهذا وحده يدعو إلى الاعتقاد بأن هشاما لا بد أن يكون من أهل تأويل تلك الآيات، وعدم فهم المعنى المادي منها. وقد يشير إلى هذا أيضا عدم نقلهم خلافا عن هشام، للطائفة الشيعية التي تلتزم بالتأويل كما هو واضح في مقامه.

الثاني: إن نظرية هشام في " الجسم " مبنية على المعنى المادي، وعدم نقضه! إن مصطلح هشام في " الجسم " وهو " الشئ " بحقيقة الشيئية التي هي " إثبات

الذات " و " الموجود " و " المستقل بالنفس " كما أثبتناه مفصلاً، يعني: أن هشاماً
ينزه

البارئ جل ذكره عن كل ماهية مادية موجودة في أي جسم طبيعي آخر.
فكيف يجوز أن ننسب إليه إدخال " المعنى المادي " في نظريته حتى على
فرض " اللطافة "؟!

وفي هذه النقطة بالذات، يختلف ما قصده الكاتب عما ثبت عن هشام في
تفسير مقولة " جسم كالأجسام " حيث لم نجد في. كلمات الكاتب - كلها - ذكراً
ولا

إشارة إلى مصطلح هشام في " الجسم " ذلك الذي تناقلته كافة المصادر، وقررت
وأكدت

نسبته إلى هشام!

ومن هذه النقطة يبدأ انحراف الكاتب عن التوجيه الصحيح لمقولة هشام،
كما سنثبته في النقاط التالية.

٢ - استغلال هشام لفكرة النور وجعله النور المدى الأقصى الذي يمكن
تشبيه الأجسام به.

إن الكاتب لم يفسر في كتاب " الصلة... " (فكرة النور) ولكنه في كتاب
" الفكر الشيعي " ذكرها بقوله: إن حركة الغلو شرعت للتصوف (فكرة النور الإلهي)
الذي ينتقل عن طريق الأنبياء والأئمة من الله إلى قادتهم (١٧٥).

وأعاد نفس الجملة في حديثه عن الشلمغاني (١٧٦).

وذكر أن العلاج وصف النور الإلهي بالشعشعاني (١٧٧).

ولم يذكر مصدراً يذكر فيه النور مرتبطاً بنظرية هشام في التجسيم!

لكنني وجدت ذكر النور في عرض حديثهم عن هشام في المصادر التالية:
قال الحميري: قال هشام بن الحكم من القطعية - ومن قال بقوله -: هو شيء

(١٧٥) الفكر الشيعي. ٢٦.

(١٧٦) الفكر الشيعي: ٢٠٢ نقلاً معجم الأدباء ١ / ٢٣٥.

(١٧٧) الفكر الشيعي: ٣١٢، نقلاً عن الفهرست - للنديم -: ١٩٠.

جسيم، لا طويل ولا عريض، نور من الأنوار. (١٧٨).
وقال ابن أبي الحديد: وأصحابه من الشيعة يدفعون - اليوم - هذه الحكايات عنه، ويزعمون أنه لم يزد على قوله: "جسم لا كالأجسام" وأنه إنما أراد بإطلاقه هذه اللفظة عليه "إثباته" وصدقوا عنه أنه كان يطلق عليه كونه "نورا" لقول الله سبحانه: "الله نور السماوات والأرض، مثل نوره... " سورة النور (٢٤) الآية (٣٥) [١٧٩].

وهذا بمجرد، لا يقتضي أن تكون هناك - عند هشام خاصة - فكرة النور، ولا أن تكون هذه الفكرة من تراث الشيعة، دون باقي المسلمين!!
فالفكرة - إن صح التعبير - موجودة في الآية القرآنية، و "النور" أطلق على البارئ تعالى بنص القرآن، وأهل السنة وأصحاب الحديث يلتزمون بإطلاق "النور" عليه تعالى استنادا إلى نفس الآية (١٨٠) وكذلك بعض كبار المعتزلة (١٨١).
فمن أين أصبحت هذه الفكرة شيعية خاصة؟!
ثم من أين جاء الكاتب بدعوى أن هشاما استغل هذه الفكرة في سبيل نظريته في التجسيم؟!
وإذا جاء شئ في حق الحلاج والشلمغاني وأمثالهما، فهل يحق لأحد أن ينسبه إلى كل الشيعة؟!
أهكذا يكون البحث العلمي الموثق، المستند؟!
نعم، إن ابن أبي الحديد نسب إلى هشام بن سالم - وليس ابن الحكم - القول بأن الله "نور" على صورة الإنسان، مع أنه أنكر أن يكون "جسما" (١٨٢).

(١٧٨) الحور العين: ١٤٨.

(١٧٩) شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٢٤.

(١٨٠) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٦٠.

(١٨١) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٩٢.

(١٨٢) شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٢٤.

ونسب الشهرستاني ذلك إلى محمد بن النعمان مؤمن الطاق (١٨٣).
فنسبة ما ذكره الكاتب إلى هشام بن الحكم دعوى عريضة، لم تذكر في أي مصدر.

مع أن هذه النسبة تعني أن هشاما كان بصدد تشبيه الذات الإلهية بالجسم النوري، بينما مقولة هشام "جسم لا كأجسام" - كما عرفنا - بصدد تنزيه البارئ - سبحانه - من كل شبه بالأجسام، سواء الأجسام اللطيفة أو غيرها؟ ونفى عنه كل خواص الأجسام من المواد أو الأعراض، فنسبة الكاتب اللطافة، أو المعنى المادي، إلى هشام ينافي ذلك ويناقضه، ويعارض ما ثبت نسبته إلى هشام.
٣ - ٥ - اعتبار هشام للنور "جسما لطيفا".

وجعل هشام ما ليس مادة - كالعلوم والحركات - أجساما. وبدل المعنى المجرد بالكائن المجرد في لطافة الجسم. إن نسبة هذه الأفعال: (الاعتبار) و (الجعل) و (التبديل) إلى هشام، انفرد بها هذا الكاتب حيث لم جد لها أثرا في المصادر المتوفرة للبحث عن هشام، بل ما وقفنا عليه من المصادر يدل على ضد النسبة الثانية:

فقد صرحت كتب المقالات بأن هشاما نفى أن تكون الحركات أجساما: قال الأشعري: حكي عنه أنه قال: هي [أي أفعال الفاعلين] معان وليست بأشياء ولا أجسام، وكذلك قوله في صفات الأجسام، كالحركات، والسكنات، والإرادات، والكراهات، والكلام، والطاعة، والمعصية، والكفر، والإيمان (١٨٤). بل الذي قال بأن الحركة جسم، هم معارضو هشام وخصومه، كجهم (١٨٥) وأقرب إلى ذلك النظام الذي قال: إن الصوت جسم (١٨٦) وفرقة من المعتزلة التي

(١٨٣) الملل والنحل ١ / ١٨٧.

(١٨٤) مقالات الإسلاميين ١ / ١١٣، والفرق بين الفرق: ٦٧.

(١٨٥) مقالات الإسلاميين ٢ / ٣٢.

(١٨٦) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٠١.

زعمت: أن كلام الجسم، وأنه مخلوق (١٨٧) ومن قال منهم برؤية الأعراض (١٨٨).
وأما ما نسبته إلى هشام من تبديل المعنى المجرد بالكائن المجرد: فلم يذكر
الكاتب أنه من أين أخذه؟ هل وجدته في مصدر؟ أو أنه أخذه من آراء أخرى لهشام
فاستنبط هذا منها؟

كما أنه لم يذكر وجه هذا التبديل! فإن المعنى المجرد هو موجود ذهني لا
يمكن تحقيقه في الخارج، والكائن المجرد هو موجود خارجي وإن كان جسما لطيفا،
فما

معنى تبديل هذا بذاك؟! وما هو دليله؟!

وهكذا يسطر الكاتب مقدمات من نسج خياله، وينسبها إلى هشام، ليبيّن
عليه رأيه المنهار وينسبه - بكل صلافة - إلى هشام.

٦ - صارت الجسمية اعتبارا عقليا خالصا، ليس إلى تلمسه سبيل، كما أن
العلم والحركات أجسام لا تلمس.

إن الإشكال على التجسيم هو أن مقتضاه العرفي أن تكون للجسم أبعاد
ثلاثة على الأقل: الطول والعرض والعمق، أو التآليف والتركيب والتجزؤ، وهذا هو
الجسم باصطلاح المجسمة والمعتزلة، على ما عرفت.

ولو اعتبرت الجسمية أمرا عقليا، كان هذا اصطلاحا آخر في الجسم فلا بد
له من دليل اعتبار.

والكاتب كما أنه لم يذكر دليلا على هذا الاعتبار والاصطلاح فهو لم يذكر
قبل ذلك واحدا من المصادر كان قد ذكر ذلك منسوبا إلى هشام.

وإذا جعل الكاتب هذه النتيجة حتمية على أساس المقدمات السابقة
وخامة أن هشاما يرى أن الحركات أجسام، فقد عرفت عدم صحة نسبة شيء من
تلك المقدمات إلى هشام، خاصة هذه المقدمة، فإنه خالفها بالقطع!

(١٨٧) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٤٥.

(١٨٨) مقالات الإسلاميين ٢ / ٤٦.

مضافا إلى أن أساس هذا التفسير لنظرية هشام هو أنه يرى من ذات البارئ " مادة معينة " وهو ما لم يقله هشام، بل ينافي مقولته منافاة قاطعة، كما سيأتي. وهذا بخلاف ما التزمناه من اصطلاح هشام في " الجسم " بمعنى " الشيء " فمضافا إلى شهرته عنه، وإقامته الدليل عليه، كما سبق أن فصلناه، فهو بمعنى " شيء " لا كالأشياء " المقولة التي التزمها كل المسلمين - عدا الشاذين - وهو يعبر عن مجرد وجود الذات الإلهية، منزها عن كل خواص الأجسام، فهو خارج عن حد التعطيل وحد التشبيه، كما قلنا.

٧ - التعليل بأن الله تعالى " جسم لا كأجسام " و " صورة لا كالصور " تماما كما هو " عالم بعلم، وعلمه ذاته " التي يستشهد بها المعتزلة دليلا على التجريد والتنزيه....

أقول: هذا التعليل منقول عن هشام في إلزام أبي هذيل العلاف، كما نقله الشهرستاني، قال: هشام بن الحكم، صاحب غور (١٨٩) في الأصول، لا مجوز أن يغفل

عن إزماته على المعتزلة، فإن الرجل وراء ما يلزم به على الخصم، ودون ما يظهره من التشبيه، وذلك أنه ألزم العلاف، فقال له. إنك تقول: البارئ تعالى " عالم بعلم، وعلمه ذاته " فيشارك المحدثات في " أنه عالم بعلم " ويباينها في " أن علمه ذاته " فيكون " عالما

لا كالعالمين " فلم لا تقول: ". إنه جسم لا كأجسام " و " صورة لا كالصور " وله " قدر

لا كالأقدار " إلى غير ذلك (١٩٠).

بيان الإلزام في هذا الكلام: أن أبا الهذيل التزم من بين المعتزلة، بأن الله يعلم الأشياء بعلم هو ذاته (١٩١).

ولكن. هشاما يقول: إن الله يعلم الأشياء بعلم، وعلمه صفة له، ليست هي هو،

(١٨٩) كذا بالغين المعجمة في طبعة المصدر. الموجودة بهامش الفصل، لكن المطبوع في المصدر الذي راجعناه (" غور "

بالعين المهملة، هل هو خطأ مطبعي!؟

(١٩٠) الملل والنحل / ١ / ١٨٥.

(١٩١) مقالات الإسلاميين / ١ / ٢٢٥ و ٢٤٣.

ولا غيره، ولا بعضه (١٩٢).

فاختلفا في أن علم الله عين ذاته، كما يقول العلاف، أو صفة للذات، كما يقول هشام.

فإذا كان علم الله عين ذاته، اختلف عن علم المخلوقين لأن علمهم صفة لهم، بإطلاق "عالم" على البارئ يختلف عن إطلاق "عالم" على المخلوقين، لاختلاف

"العالم" بالحقيقة في الموردين، والحاصل أن كلمة "العالم" عند إطلاقها على البارئ تعالى ليست بمعنى العلم المفهوم عند المخلوقين، بل معناه أمر آخر خاض بالله تعالى، ومع هذا يصح إطلاق "عالم" على البارئ تعالى، إلا أنه لا بد أن يقال: "لا كالعالمين"

حتى ينفي عنه أي شبهة بالمخلوقين في علمه وعالميته.

فإن كان هذا التغيير في معنى "العالم" والاصطلاح على إرادة الذات منه، كافيا لصحة إطلاق اسم "عالم" عليه، فليكن إطلاق "جسم" عليه تعالى كذلك، بصرفه عن معناه اللغوي العرفي، وإرادة أصل "الشيء" و "الموجود" منه صحيحا، فيقال: إنه "جسم لا كأجسام".

وإن لم يكن هذا التواضع كافيا، فلا بد أن لا يصبح "عالم لا كالعالمين!!" فالعلاف إما أن يلتزم بكون علم الله ليس عين ذاته بل هو صفة مثل علم سائر العالمين، فهو تنازل عن رأيه في العلم!

أو يلتزم بإطلاق "جسم لا كأجسام" على البارئ تعالى من دون حرج وهذا اعتراف بصحة مقولة هشام في الجسم!

وقد عرف من شرحنا هذا أن هشاما لا يمكن أن يقيس مقولته "جسم لا كأجسام" على قول العلاف "عالم بعلم، وعلمه ذاته"! وذلك:

١ - أن هذا مخالف لرأي هشام في العلم!

٢ - أن هذا ليس فيه أي إلزام على العلاف، فكيف يذكره الشهرستاني

(١٩٢) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٦٣.

بعنوان أنه إلزام!
كما عرف من خلال حديثنا أن قول. " عالم بعلم، وهو ذاته " ليس من كلام
المعتزلة كلهم بل هو من كلام العلاف فقط! وقد خالفه فيه هشام وجماعة من المعتزلة
أيضا.

٨ - فأبي ضير - بعد - في أن يكون هشام مجسما عقليا، يقدم الدليل على أن
" المادة المعينة " إلهية، لا تدرك بالحواس؟
وأين الإشكال إذن.

أقول: إن كان المراد من التجسيم العقلي، هو التجسيم المادي، لكون الذات
الإلهية. عنده مادة معينة لا تدرك بالحواس، كما هو صريح كلامه هنا، وهو الأمر
المبني

على المقدمات التي ذكرها الكاتب ورتبها للتوصل بها إلى هذه النتيجة!
فهذا ما لم يقله هشام، بل هذا معارض لما في مقولته من التجريد والتنزيه
عن كل خواص الأجسام، ومنها " المادة " .
مع أن تلك المقدمات غير تامة، كما سبق أن قلنا.

وأما الضير في هذه التهمة، فلا يتجه منه إلى هشام أي سوء، لأن نسبة باطل
هذه التهمة إلى حق هشام بن الحكم كنسبة الحجر إلى البحر في قول الشاعر:
لا يضر البحر أمسى زاخرا* أن رمى فيه غلام بحجر
وإنما الضرر كله عائد إلى الكاتب وكتابات الضحلة، فتسلب عنهما الثقة،
وكفى ما أوردنا دليلا على خلط الكاتب، فلم يفهم مراد هشام، ولا وقف على
مصطلحه!

رأما: أين الإشكال؟

فيقال له: إنه كامن في عدم قدرتك على الخوض في هكذا موضوع،
حساس، لم تخبره أبدا، ولم تعرف كيف تستخدم مصادره، ولا لك قدرة على فهم
عباراتهم، وكلماتهم، ثم تعتمد أساسا على مصادر الأعداء وتحاول أن تنسب ما فيها
إلى

هشام من دون مناقشة أو تفنيد.

ولو نظر هذا الرجل في مصادرها الموثوقة، لوجد أن قضية " التجسيم " قد انتفت

فلم يبق أي أثر للمادة في كلمة " الجسم " لما وضعت على غير معناها المفهوم، وأريد منها معنى " الشيء " فليس هناك إلا ذكر للرب بلفظ " الجسم " وهذا هو المفهوم من مقولة " جسم لا كأجسام " حسب تفسيرنا لها، على مصطلح هشام. وأما مناقشة الكاتب في كتابه " الصلة بين التشيع والتصوف. " فهذا نص عبارته:

أما التجسيم الذي قال به هشام فلا داعي للإفاضة فيه، ونكتفي من ذلك بأنه قد بني على فكرة منطقية تقول: " إن بين معبوده - أي هشام - وبين الأجسام تشابها ما بوجه من الوجوه، ولولا ذلك لما دلت عليه " [الملل والنحل ١ / ٢٠٨] وينتهي إلى أنه " لا يشبه شيئا من المخلوقات ولا يشبهه شيء " [الملل والنحل ١ / ٢٠٨] يضاف إلى هذا أن أبا الحسن الأشعري، لما ذكر تجسيم هشام ابن الحكم لله وأن له طولاً وعرضاً، أردف ذلك بقوله: " على المجاز دون التحقيق " [مقالات الإسلاميين: ١٠٢]. وأدخل من هذا في بعد هشام بن الحكم عن التجسيم المادي لله ما ذكره علي بن إبراهيم القمي من اختلاف هشام وأحمد بن محمد بن أبي نصر، في كيفية رؤيته (كذا) النبي لله في المعراج، فقال الآخر: نحن نقول بالصورة للحديث الذي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ربه في صورة شاب، وقال هشام بالنفي للجسم... " [تفسير علي بن إبراهيم: ١٩]. وقد حاول الشيعة، قدماء ومحدثين، أن ينفوا عن هشام بن الحكم القول بالجسمية بكل ما أوتوا من قوة، غير أن الحجة أعيتهم، ومن هنا اعترف الشيخ المفيد بقوله بالجسمية " وقرن الشيعة ذلك بحكايتهم رجوع هشام عنها، وكان ذلك غاية ما بذلوه من جهد! [نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، للدكتور علي سامي النشار، ط ٢، مصر ١٩٦٤، ص ٢٤١]. وذكر الشيخ عبد لله نعمة في هشام أنه " في آرائه الموجودة بين

أيدينا اتجاه مادي، ونزعة حسية قلما تخفى..... ثم هو يغرق في نزعته الحسية حتى حكي عنه القول بأن الجوهر جسم رقيق... " [هشام ابن الحكم، بيروت ١٩٥٩، ص ٩٨ - ٩٩].
وكذلك فعل الدكتور محمد جواد مشكور في تحقيقه لكتاب " المقالات والفرق " لسعد بن عبد الله الأشعري [طهران ١٩٦٣، ص ٣٢١].

وقد أخذ الأستاذ توفيق الفكيكي في شأن هشام بن الحكم برأي الشيخ المفيد وأصر على نفي التجسيم عنه دون دليل واضح [أنظر نقده للطبعة الأولى من هذا الكتاب في مجلة " الإيمان " النجفية، السنة الأولى، العدد الخامس والسادس، ١٩٦٤، ص ٣٩٨، ٤٠٥].
ومن الغريب أن تهمة التجسيم لم تنف عن هشام على أيدي الشيعة وإنما فعل ذلك أهل السنة، فأبو الحسن الأشعري وابن حزم الظاهري قدما المادة الكلامية لهذه البراءة، والدكتور علي سامي النشار وضعها على أساس منطقي فلسفي مؤداه " أن الفعل لا يصح إلا من جسم، والله فاعل، فوجب أنه جسم " وأن " معنى الجسم أنه موجود " وكان هشام يقول: أريد بقولي: " جسم " أنه موجود، وأنه شيء، وأنه قائم بنفسه [نشأة الفكر الفلسفي، ص: ٢٤١، ٢٤٤، ٢٥٦].
ويختتم الدكتور النشار ذلك بحكمه من " أن الجسم عند هشام بمعنى الموجود، فكل موجود جسم... " " والله موجود، فهو جسم، لكنه لا كالأجسام " (ص ٢٤٦) [١٩٣].

١ - قوله: فكرة منطقية تقول إن بين معبوده [أي هشام] وبين الأجسام تشابها ما بوجه من الوجوه، ولولا ذلك لما دلت عليه.
أقول: إن هذا الكلام نسبه الأشعري (١٩٤) والشهرستاني (١٩٥) إلى هشام

(١٩٣) الصلة بين التشيع والتصوف: ١٤٣.

(١٩٤) مقالات الإسلاميين ١ / ١٠٣.

(١٩٥) الملل والنحل ١ / ١٨٤.

ابن الحكم، نقلا عن ابن الراوندي.
وأضاف الشهرستاني في موضع آخر إليه قوله: الأعراض لا تصلح أن تكون دلالة [كذا، والصواب ذالة] على الله تعالى، لأن منها ما يثبت استدلالا، وما يستدل به على الباري تعالى يجب أن يكون ضروري الوجود لا استدلالا (١٩٦).
لكن هذه المقالة - بعين اللفظ - منقولة عن هشام بن عمرو الفوطي، فقد ذكر الشهرستاني في فرقة "الهشامية" من المعتزلة، ما نصه:
ومن بدعه في الدلالة على الباري تعالى قوله في الأعراض لله لا تدل على كونه خالقا ولا تصلح دلالات، بل الأجسام تدل على كونه خالقا (١٩٧).
وليس هذا أول خلط لهم بين الهشامين. ابن الحكم، وابن عمرو الفوطي.
مع أن نسبة هذه المقالة إلى هشام بن الحكم لا يناسب مقولته المعروفة المذيلة بقوله "... لا كالأجسام" حيث ينفي فيها كل شبه بين الخالق والمخلوق.
والعجيب أن الكاتب يقول. "وينتهي إلى أنه لا يشبه شيئا من المخلوقات، ولا يشبهه شيء".
فكيف ينتهي القول بالشبه بينهما إلى القول بعدم الشبه، أليس هذا "خلفا" كما يقول المناطقة؟!

مع أن هذا ليس هو النهاية في رأي هشام، بل هو يرى ذلك من البداية، أليس هو الذي ينفي كل شبه بين الخالق والمخلوق في مقولته: "جسم لا كالأجسام!"

التي هي أشهر ما نقل عنه في هذا المجال؟!
٢ - قوله: وأدخل من هذا في بعد هشام بن الحكم عن التجسيم المادي لله، ما ذكره علي بن إبراهيم القمي
أقول: فلماذا لم يعتمد الكاتب وأمثاله على هذه الرواية لتكون أساسا واضحا لرأي هشام في التجسيم، فينفوا عنه التجسيم المعنوي مطلقا، وهو مدلول مقولته

(١٩٦) الملل والنحل ١ / ١٨٥.

(١٩٧) الملل والنحل ١ / ٧٢.

" جسم لا كالأجسام " كما أوضحناه؟! والكاتب لم يهمل هذه الرواية فقط بل خالفها ونسب إلى هشام القول بأن " المادة المعينة إلهية " لا تدرك بالحواس، كما نقلنا كلامه عن مجلة " الإيمان " النجفية.

٣ - قوله: وقد حاول الشيعة - قدماء ومحدثين - أن ينفوا عن هشام بن الحكم القول بالجسمية، بكل ما أوتوا من قوة، غير أن الحجة أعيتهم! أقول: إن الكاتب لم يحاول - أولا - إثبات القول بالجسمية على هشام من طريق الشيعة، حتى تصح له مطالبتهم بحجة على النفي. فإننا لم نجد عند الشيعة نسبة التجسيم المطلق إلى هشام وأنه قال بالجسمية المعنوية، حتى يحتاجوا في نفيها عنه إلى حجة، بل غاية ما في الأمر أن الخصوم - وخاصة المعتزلة - اتهموا هشاما بأشكال من التجسيم، وقد يتناقضون في ما نسبوه إليه، وإن كان أقوى وأصرح ما نسبوه هو القول " بجسم لا كالأجسام ". وقد أجمع كافة أهل الفرق على عدم دلالة ذلك على التجسيم المعنوي، بل غاية ما يفيد هو التجسيم اللفظي والاسمي، كما فصلناه. فمن أين جاء جزم الكاتب وأمثاله بثبوت القول بالتجسيم لهشام، حتى يحتاج لنفيه إلى حجة؟!!

٤ - قوله. ومن هنا اعترف الشيخ المفيد بقوله بالجسمية. أقول. هذا من موارد تحريف الكاتب وأستاذه للحقيقة، حيث نقلوا عن الشيخ المفيد هذا الاعتراف، بينما كلامه لا يدل على ذلك، فهو في هذا الصدد يقول: وإنما خالف هشام بن الحكم كافة أصحاب أبي عبد الله عليه السلام بقوله في الجسم (١٩٨).

ومعناه: أن لهشام قولاً في " الجسم " مخالفاً به الآخرين، وهذا القول في الجسم، هو ما اصطلحه فيه من إرادة " الشئ " منه.

(١٩٨) الحكايات: ١٣١

فأين هذا من القول بالجسمية؟! وإذا كان النشار - المصري، أستاذ الكاتب - إلى هذا الحد من الجهل باللغة العربية، فليس له الحق بالتدخل في معالجة كلمات العلماء، فهو لا يميز الفرق بين " القول في الجسم " و " القول بالجسم "!

٥ - قوله: وقرن الشيعة ذلك بحكايتهم رجوع هشام عنها، وكان ذلك غاية ما بذلوه من جهد.

أقول: إن حكاية الشيعة للرجوع ليس لما توهمه الكاتب من ثبوت اعتقاد هشام بالتجسيم، وإنما ذلك من جهة مخالفة هشام للحق في ما التزمه بالنسبة إلى إطلاق

اسم الجسم على الباري، مع أنه لم يرد ذلك في الشرع، فأسماء الله تعالى توقيفية. كما سيأتي بيان ذلك في الفقرة التالية.

٦ - قوله: وذكر الشيخ عبد الله نعمة.

أقول: قد ذكرنا ملاحظتنا على أقوال الشيخ، في كتابه فراجع.

٧ - قوله: وكذلك فعل الدكتور

أقول: لم يكن هذا الدكتور بصدد التحقيق والتدقيق فيما يثبت، بل هو يحاول جمع ما في المصادر وسردها تباعا من دون نقد لها، فليس ذكرها دليلا على قبول أو رد.

٨ - قوله. وقد أخذ الأستاذ توفيق الفكيكي

أقول: يكفي في فضل الأستاذ الفكيكي رحمه الله أنه قد نبهك على بعض أوهامك، وخاصة في نسبتك إلى الشيخ المفيد الاعتراف بأن هشاما قال بالجسمية، ولكنك أبيت التنبه إلى أن المفيد لم يعترف بمثل ذلك، وأنه إنما نسب إلى هشام خلافا في التجسيم اللفظي فقط.

ولولا ركوبك رأسك، وتأثرك الواضح في ما كتبت برأي معلميك من المستشرقين والمتغربين، لكان كلام الفكيكي خيرا هاديا لك إلى أن تفك جفنيك عن الإطباق، وأن تفتحهما لترى الحقيقة المتوفرة على مقربة منك عند علماء الشيعة في

الكاذمية، والنحف، دون أن تمد يد الاستجداء إلى الغربيين الحاقدين على الإسلام وأذئابهم من البعيدين عن التشيع، أو أن تتأمل في ما كتبه المصادر باللغة العربية، لتعرف

حقيقة رأي هشام من خلالها دون أن تعتمد على واسطة رجل آخر، وإن كان النشار! ولقد تقاعست عن الرجوع إلى المصادر إلى حد أنك تقول: من الغريب أن تهمة التجسيم لم تنف عن هشام على أيدي الشيعة، وإنما فعل ذلك أهل السنة، فأبو الحسن الأشعري، وابن حزم الظاهري، قدما المادة الكلامية لهذه البراءة! إن تهمة التجسيم، وبالصورة التي نسبتها أنت وسلفك العامة إلى هشام، لم ترد في شيء من المصادر الموثوقة عند الشيعة، حتى يكونوا بحاجة إلى نفيها، فأنت تغالط بهذه العبارة، وتريد أن تظهر أن الشيعة قد وافقوا على أصل التهمة ولكنهم لا ينفوها! بل تكذب على الشيخ المفيد أنه اعترف بها! وكأنك قد فرغت من هذا الإثبات وأنت منتظر للنفي منهم.

كلا، فإن من أثبت التهمة ضد هشام ليس إلا خصومه وأعداء دينه، ممن لم يتقوا الله في شيء، وليسوا أمناء على شيء، بل كلماتهم متضاربة ومتناقضة إلى حد السقوط، ولم يثبت شيء من تلك الاتهامات ضد هشام بطريق واحد من علماء الشيعة، سوى أنه أطلق مقولة "جسم لا كالأجسام" التي لم تدل على ما نسب إليه، بل دلت على التنزيه والتوحيد.

وقد اعترف جميع أهل المقالات بأن المقولة لا تدل على التجسيم المعنوي المؤدي إلى الكفر، وفي مقدمتهم كبار الشيعة القدماء، وأعظم الشيعة المتأخرين. فظهر أن المادة الكلامية لبراءة هشام موجودة في مقولته، وفي اصطلاحه في "الجسم" أنه بمعنى "الشيء" وليس أول من قدمها هم العامة، بل إنهم هم أول من قدم التهمة ضد هشام وأعلنوها عليه حربا شعواء، مبناهما الاتهام الباطل، والتحريف للحقائق.

وإذا وجب أن يحاسب أحد في هذا المجال، فهم هؤلاء الذين ملأوا صحفهم السوداء باتهام هشام، وذكروا في حقه خرافات لا يفوه بها ملي فضلا عن مسلم موحد

مثل هشام، مع وقوفهم على مصطلح هشام في " الجسم " الذي يصلح أساسا لبراءته عن وصمة " التجسيم " .

ولو كانوا يعتقدون - حقا - ببراءة هشام، لما تناقلوا كل تلك الاتهامات الشنيعة، أو لتراجعوا عنها بكلمة.

والعجيب أن الكاتب لا يحاسبهم على تصرفاتهم المشبوهة هذه، ويريد أن يحاسب الشيعة - ظلما - على ما لم يقصروا فيه!

٩ - قوله: والدكتور سامي النشار وضعها على أساس منطقي فلسفي مؤداه " إن الفعل لا يصح إلا من جسم، والله فاعل فوجب أنه جسم " وأن معنى " الجسم " أنه " موجود " . إلى آخره.

أقول: ليس الدكتور النشار هو الذي وضع هذا الأساس لنظرية هشام، بل هشام نفسه وضع هذا الأساس واستدل به على اصطلاحه في " الجسم " بمعنى " الشئ "

و " الموجود " ، كما ذكرناه سابقا مفصلا، وقد تناقلته المصادر القديمة. وهذا دليل آخر على تقصير الكاتب في تتبعه، وخاصة للمصادر القرية منه، واعتماده الأساسي على فكر الغربيين وأعداء التشيع، وإلا فهذا كتاب الكشي من المصادر الأصيلة، وكذلك كتاب " التوحيد " للشيخ الصدوق، وهو في متناول يده، ويحتوي على أهم ما يرتبط بالموضوع، فلماذا يتركه ويلجأ إلى كلمات النشار وأمثاله. ولئن أخفى النشار مصدره الذي استقى منه هذه، الفكرة الفلسفية، فإن وجود ذلك لا بد أن يكون مدعاة للكاتب إلى أن ينصرف عن إصراره على أن يجعل من هشام رجلا يقول بالتجسيم للبارئ، بمعنى اعتبار المادة المعينة إلهية، لا تدرك بالحواس، كما انتهى إليه في مجلة " الإيمان " النجفية. ***

٨ - موقف الأئمة من مقولة هشام:

إن لأئمة أهل البيت عليهم السلام مواقف حاسمة في الدفاع عن الحق، وبيان الحقيقة، وفي خصوص مجال التوحيد والتنزيه، وقد أفصحوا عن ذلك بأقوال صريحة، قاطعة، محكمة، جمعتها صحف أصحابهم، ومؤلفات أوليائهم، وحفظتها صدور

قوم مؤمنين، وهم يتلونونها على المنابر، وفي المجالس، على ألسنة المبلغين رسالات الله، فتطمئن بها قلوب رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه.

فهذا رسول الله سيد الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وآله وسلم يقول - وهو يخاطب الدين قالوا: إن الله يحل في هياكل رجال كانوا على هذه الصور -: أخطأتم الطريق وضللتهم، أما أنتم فقد وصفتم ربكم بصفة المخلوقات! أو يحل ربكم في شيء، حتى يحيط به ذلك الشيء؟! فأبي فرق بينه - إذن - وبين سائر ما يحل فيه من لونه، وطعمه، ورائحته، ولينه، وخشونته، وثقله، وخفته؟! ولم صار هذا المحلول فيه محدثا، وذلك قديما، دون أن يكون ذلك محدثا وهذا قديما؟! (١٩٩). وهذا أمير المؤمنين سيد الموحدين الإمام علي عليه السلام قد سبق كل الموحدين في التوحيد الكامل، والتنزيه الشامل، في خطبه وبياناته، والمعتزلة - المدعون

للسبق في ذلك - اعترفوا بأن خطب الإمام عليه السلام في بيان التشبيه وإثبات العدل أكثر من أن تحصى.

قال يحيى بن حمزة العلوي - من أئمة الزيدية -: وأعظم كلامه ما حواه كتاب " نهج البلاغة " وقد تواتر نقله عنه، واتفق الكل على صحته، وقد أورد فيه من الترغيب والترهيب، والتخويف والتقريب، والمواعظ والزجر، وخلاص التوحيد، وصریح التنزيه، ولطائف الحكم، ومغاصات الأفهام، ما يبهر القرائح، وتحار في إتقانه العقول، ويذهل الفهم (٢٠٠).

(١٩٩) الإحتجاج - للطبرسي -: ٢٧.

(٢٠٠) مشكاة الأنوار - للعلوي -: ٥ - ١٧٦.

فمن خطبة له: أول الدين معرفته، وكمال معرفته التصديق به، وكمال تصديقه توحيده، وكمال توحيد الإخلاص له، وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة، فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله، ومن جهله فقد أشار إليه ومن أشار إليه فقد حده، ومن حده فقد عده، ومن قال: فيم؟ فقد

ضمنه، ومن قال: علام؟ فقد أخلى منه، كائن لا عن حدث، موجود لا عن عدم، مع كل شيء لا بمزايلة (٢٠١).

وفي خطبة أخرى: الحمد لله الذي لا يموت، ولا تنقضي عجائبه... ولم تقع عليه الأوهام فتقدره شبها ماثلا، ولم تدركه الأبصار فيكون بعد انتقالها حائلا... (٢٠٢).

وفي الثالثة: الحمد لله الذي لا تدركه الشواهد، ولا تحويه المشاهد، ولا تراه النواظر ولا تحيط به السواتر الدال على قدمه بحدوث خلقه، وبحدوث خلقه على وجوده، وباشتباههم على ألا شبه له (٢٠٣).

وقال الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام: من كان ليس كمثلته شيء، وهو السميع البصير، كان نعته لا يشبه نعت شيء فهو ذاك (٢٠٤). وقال عليه السلام: إلهي يدك قدرتك، والتقدير على غير ما به وصفوك، وإني برئ يا إلهي من الذين بالتشبيه طلبوك، ليس كمثلك شيء إلهي، ولن يدر كوك، وظاهر ما بهم من نعمك دليلهم عليك لو عرفوك، وفي خلقك يا إلهي مندوحة أن يتناولوك، بل سووك بخلقك، ومن ثم لم يعرفوك، واتخذوا بعض آياتك

(٢٠١) نهج البلاغة: ٢٣٩ - ٤٠، الخطبة ١، والاحتجاج - للطبرسي - : ١٩٩. وانظر: مشكاة الأنوار: ١٧٧.

(٢٠٢) التوحيد - للصدوق - : ٣١.

(٢٠٣) نهج البلاغة. ٢٦٩ الخطبة ١٨٥، مشكاة الأنوار: ١٧٦.

(٢٠٤) بلاغة الإمام علي بن الحسين عليهما السلام: ١٦.

ربا فبذلك وصفوك، تعاليت عما به المشبهون نعتوك (٢٠٥).
وقال الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام - في جواب من قال: ما هو؟ - : هو شيء بخلاف الأشياء، أرجع بقولي " شيء " إلى إثبات معنى، وأنه " شيء " بحقيقة الشيئية، غير أنه: لا جسم، ولا صورة، ولا يحس ولا يجس، ولا يدرك بالحواس الخمس " لا تدركه الأوهام، ولا تنقصه الدهور، ولا يغيره الزمان. هو سميع بصير، سميع بغير جارحة، وبصير بغير آله.
وقد روى هذا الحديث: هشام بن الحكم (٢٠٦).

وفيما قرره الإمام علي بن محمد الهادي عليه السلام من الدين، الذي عرضه عليه عبد العظيم الحسيني. إن الله تبارك وتعالى واحد، ليس كمثلته شيء، خارج عن الحدين: حد الإبطال وحد التشبيه، وإنه ليس بجسم ولا صورة ولا عرض ولا جوهر بل هو مجسم الأجسام، ومصور الصور وخالق الأعراض والجواهر ورب كل شيء (٢٠٧).

وقال الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: ... لا تضبطه العقول، ولا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأبصار، ولا يحيط به مقدار عجزت دونه العبارة، وكلت دونه الأبصار، وضل فيه تصاريف الصفات، احتجب بغير حجاب محجوب، واستتر بغير ستر مستور، عرف بغير رؤية، ووصف بغير صورة، ونعت بغير جسم لا إله إلا الله، الكبير المتعال (٢٠٨).

وقال الإمام الصادق عليه السلام: . تعالى الله عما يصفه الواصفون المشبهون الله تبارك وتعالى بخلقه، المفترون على الله. فانف عن الله البطلان والتشبيه، فلا نفي، ولا تشبيه، هو الله، الثابت الموجود، تعالى الله عما يصفه

(٢٠٥) بلاغة الإمام علي بن الحسين عليهما السلام: ١٧

(٢٠٦) التوحيد - للصدوق - : ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٢٠٧) التوحيد - للصدوق - : ٨١.

(٢٠٨) التوحيد - للصدوق - : ٩٨.

الواصفون... (٢٠٩).

والشيعة استشهدوا بهدي أئمتهم عليهم السلام في ذلك، فهم يعتقدون بالتوحيد الكامل، والتنزيه الخالص، للخالق تعالى، عن كل تجسيم أو شبه بخلقه. كما أنهم يقولون بتوقيفية أسمائه تعالى، فلا يطلقون اسما عليه تعالى إلا ما ورد به الشرع المقدس.

قال الصدوق رحمه الله: أسماء الله تبارك وتعالى لا تؤخذ إلا عنه أو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو عن الأئمة الهداة عليهم السلام (٢١٠). وقال الشيخ المفيد: لا يجوز تسمية البارئ تعالى إلا بما سمي نفسه في كتابه، أو على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، أو سماه به حججه من خلفاء نبيه عليهم السلام، وكذلك أقول في الصفات، وعليه تطابقت الأخبار من آل محمد صلى الله عليه وآله وهو مذهب جماعة من الإمامية وكثير من الزيدية (٢١١). وقد خالف الجبائي - من المعتزلة - في ذلك، فكان يزعم أن العقل إذا دل على أن البارئ عالم، فواجب أن نسميه عالما، وإن لم يسم نفسه بذلك، إذا دل على المعنى،

وكذلك في سائر الأسماء.

وخالفه البغداديون - من المعتزلة - فزعموا أنه لا يجوز أن نسمي الله عز وجل باسم قد دل العقل على صحة معناه إلا أن يسمي نفسه بذلك (٢١٢). وقد كانت هذه المسألة بالخصوص سببا لانفصال أبي الحسن الأشعري عن المعتزلة، حيث ناظر أستاذه الجبائي فيها، فقال الأشعري: إن طريقي في مأخذ أسماء الله الإذن الشرعي، دون القياس اللغوي (٢١٣).

(٢٠٩) التوحيد - للصدوق - : ١٠٢ ح ١٥.

(٢١٠) التوحيد - للصدوق - : ٣٠٠ رقم ٦.

(٢١١) أوائل المقالات: ٥٨.

(٢١٢) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٨٥.

(٢١٣) مذاهب الإسلاميين ١ / ٥٠١.

وبهذا انضم الأشاعرة إلى المسلمين في توقيفية الأسماء.
وقد ذكر الغزالي في هذا الباب تفصيلاً، وهو يتحدث عن اسم "الجسم"
وهذا نصه.

ندعي: أن صانع العالم ليس بجسم، لأن كل جسم فهو متألف من جوهرين
متحيزين... ونحن لا نعني بالجسم إلا هذا.
فإن سماه "جسماً" ولم يرد هذا المعنى، كانت المضايقة معه بحق اللغة، أو بحق
الشرع، لا بحق العقل. فإن العقل لا يحكم في إطلاق الألفاظ ونظم الحروف
والأصوات التي هي اصطلاحات (٢١٤).
وقال في موضع آخر: العقل عندنا لا يوجب الامتناع من إطلاق الألفاظ،
وإنما يمنع عنه: إما لحق اللغة، وإما لحق الشرع:
أما حق اللغة: فذلك إذا ادعى أنه موافق لوضع اللسان، فيبحث عنه، فإن
ادعى واضعه له أنه اسمه على الحقيقة، أي واضع اللغة وضعه له فهو كاذب على
اللسان، وإن زعم أنه استعاره، نظراً إلى المعنى الذي به شارك المستعار منه، فإن صلح
للاستعارة لم ينكر عليه بحق اللغة، وإن لم يصلح قيل له. أخطأت على اللغة، ولا
يستعظم ذلك إلا بقدر استعظام صنيع من يبعد في الاستعارة، والنظر في ذلك لا يليق
بمباحث المعقول.

وأما حق الشرع، وجواز ذلك وتحريمه، فهو بحث فقهي يجب طلبه على
الفقهاء، إذ لا فرق بين البحث عن جواز إطلاق الألفاظ من غير إرادة معنى فاسد،
وبين البحث عن جواز الأفعال.
وفيه رأيان:

أحدهما: أن يقال: لا يطلق اسم في حق الله تعالى إلا بالإذن، وهذا لم يرد فيه
إذن.

(٢١٤) الاقتصاد - للغزالي - : ٢١.

وثانيهما: أن يقال: لا يحرم إلا بالنهاي، وهذا لم يرد فيه نهى. فينظر: فإن كان يوهم خطأ، فيجب الاحتراز منه، لأن إيهام الخطأ في صفات الله تعالى حرام.

وإن لم يوهم خطأ لم يحكم بتحريمه. فكلا الطريقتين محتمل.

ثم الإيهام يختلف باللغات وعادات الاستعمال، فرب لفظ يوهم عند قوم، ولا يوهم عند غيرهم (٢١٥).

وأجمع ما رأيت بهذا الصدد ما ذكره الشيخ الشهيد، ونقله الكفعمي، وهذا نصه. هنا فائدة يحسن بهذا المقام أن نسفر قناعها، ونحدر لفاعها، وهي: أن الأسماء التي ورد بها السمع، ولا شئ منها يوهم نقصا يجوز إطلاقها على الله تعالى إجماعا

وما عدا ذلك، فأقسامه ثلاثة:

الأول: ما لم يرد به السمع ويوهم نقصا فيمتنع إطلاقه على الله تعالى إجماعا، كالعارف، والعاقل، والفطن، والذكي لأن المعرفة قد تشعر بسبق فكرة، والعقل هو المنع عما لا يليق، والفطنة والذكاء يشعران بسرعة الإدراك لما غاب عن المدرك. وكذا المتواضع: لأنه يوهم الذلة، والعلامة: لأنه يوهم التأنيث، والداري: لأنه يوهم تقدم الشك.

وما جاء في الدعاء من قول الكاظم عليه السلام - في دعاء يوم السبت - " يا من لا يعلم ولا يدري كيف هو؟ إلا هو " يوهم (٢١٦) جواز هذا، فيكون مرادفا للعلم.

(٢١٥) الاقتصاد - للغزالي -: ٢٠ - ٢١.

(٢١٦) كلمة " يوهم " ساقطة من نسخة المصباح، وواردة في قواعد الشهيد.

الثاني: ما ورد به السمع، ولكن إطلاقه في غير مورده يوهم النقص، فلا يجوز، كأن يقول. يا ماكر ويا مستهزئ، أو يحلف به. قال الشهيد رحمه الله في قواعده: ومنع بعضهم أن يقول: "اللهم امكر بفلان" وقد ورد في دعوات المصباح: "اللهم استهزئ به ولا تستهزئ بي". الثالث: ما خلا عن الإيهام، إلا أنه لم يرد به السمع "كالنجي، والأريحي. قال الشهيد رحمه الله. والأولى التوقف عما لم يثبت التسمية به، وإن جاز أن يطلق معناه عليه (٢١٧).

إذا عرفت ذلك، فنقول:

قال الشيخ نصير الدين أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي - قدس الله سره - في فصوله.

كل اسم يليق بجلاله، ويناسب كماله مما لم يرد به إذن يجوز إطلاقه عليه تعالى، إلا أنه ليس من الأدب، لجواز أن لا يناسبه تعالى من وجه آخر (٢١٨). قلت: فعنده يجوز أن يطلق عليه الجوهر لأن الجوهر قائم بذاته، غير مفتقر إلى الغير، والله تعالى كذلك.

وقال الشيخ علي بن يوسف بن عبد الجليل في كتابه "منتهى السؤل": لا يجوز أن يطلق على الواجب تعالى صفة لم يرد في الشرع المطهر إطلاقها عليه، وإن صح اتصافه بها معنى، كالجوهر مثلا، بمعنى القائم بذاته، لجواز أن يكون في ذلك مفسدة خفية لا نعلمها، فإنه لا يكفي في إطلاق الصفة على الموصوف ثبوت معناها له، فإن لفظتي. "عز" و "جزل" لا يجوز إطلاقهما على النبي صلى الله عليه وآله وإن كان عزيزا جليلا في قومه، لأنهما يختصان بالله - تعالى، ولولا عناية الله ورأفته بعباده، في

(٢١٧) القواعد والفوائد ٢ / ١٧٦ - ١٧٨.

(٢١٨) الفصول النصيرية: ١٧ - ١٨.

إلهام أنبيائه أسماءه، لما جسر أحد من الخلق ولا يهيم، في إطلاق شيء من هذه الأسماء والصفات عليه سبحانه.

قلت: هذا القول أولى من قول صاحب "الفصول" المتقدم آنفاً، لأنه إذا جاز عدم المناسبة - ولا ضرورة داعية إلى التسمية - وجب الامتناع ما لم يرد به نص شرعي

من الأسماء، وهذا معنى قول العلماء: "إن أسماء الله تعالى توقيفية" أي موقوفة على النص والإذن الشرعي (٢١٩).

وأما موقف هشام من مسألة الأسماء:

وبعد أن عرفنا أن هشاماً لم يخالف الحق في مسألة التوحيد والتنزيه، ولكنه كان له رأي خاص في كلمة "الجسم" حيث كان يطلقها على البارئ تعالى على معنى "شيء موجود" في مقولته: "جسم لا كأجسام" فهي عنده بمعنى "شيء لا كالأشياء"، فخالفه منحصر في إطلاق اسم "الجسم" على البارئ من دون إرادة معناه المعروف.

وعرفنا - أيضاً - أن أعلام الشيعة وكافة الفرق الإسلامية اعترفوا بعدم دلالة هذه المقولة على التجسيم المعنوي لله تعالى.

لكن، بما أن الحق في الأسماء أنها توقيفية، فلا مجوز إطلاق أي اسم على البارئ تعالى إلا بتوقيف، وورود إذن من الشرع بذلك، وقد اتفقت كلمة المسلمين، إلا من شذ، على ذلك كما ذكرنا.

وقد تفرد هشام من بين الطائفة بمخالفته في كلمة "الجسم" حيث اصطاح لها معنى "الشيء" فأطلقها على البارئ تعالى في مقولته.

فأصبح لذلك مورداً للنقد الشديد من قبل الأئمة عليهم السلام والعلماء،

(٢١٩) المصباح - للكفعمي - : ٨ - ٣٣٩.

وتركز نقدهم له على هذه النقطة بالذات، يعني مخالفته للطائفة في إطلاق الاسم على البارئ تعالى، كما قال المفيد: كان هشام بن الحكم شيعيا وإن خالف الشيعة كافة في أسماء الله تعالى (٢٢٠).

ففي حديث محمد بن الفرغ الرخجي، قال. كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام، أسأله عما قال هشام بن الحكم في "الجسم"؟ وهشام بن سالم في "الصورة"؟

فكتب عليه السلام: دع عنك حيرة الحيران، واستعد بالله من الشيطان، ليس القول ما قال الهشامان (٢٢١).

فالملاحظ أن المنسوب إلى هشام في كلام الراوي هو "القول في الجسم" لا "القول بالجسم" - ومعناه: أن له مقالة في لفظ "الجسم" وأنه يعني به غير ما هو المفهوم المتعارف منه.

وإلا، فالذي يقول بالتجسيم الاعتقادي، فهو يقول. إنه جسم كالأجسام، بينما هشام يقول: إنه لا كالأجسام.

والحاصل. أن الفرق واضح بين القول في الجسم، وبين القول بالجسم، كما أشرنا سابقا.

ويمكن استفادة التركيز على هذه الجهة - أي كون خلاف هشام في مسألة اللفظ - من قول الإمام عليه السلام: "ليس القول ما قال الهشامان" حيث جعل التركيز في النفي على القول، فلاحظ.

ويدل على أن الروايات المتهمة على هشام، إنما تنظر إلى قضية مخالفة هشام في الأسماء واللفظ، أنها احتوت على المقولة، ثم عقب فيها الإمام عليه السلام بما ذكره عن التجسيم، كما في حديث الحماني قال: قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر

عليه السلام: إن هشام بن الحكم زعم: أن الله "جسم، ليس كمثلته شيء" عالم،

(٢٢٠) أوائل المقالات: ٤٣.

(٢٢١) التوحيد - للصدق -: ٩٧ ح ٢.

سميع، بصير، قادر، متكلم، ناطق، والكلام والقدرة والعلم تجري مجرى واحدا، ليس شئ منها مخلوقا.

فقال: قاتله الله، أما علم أن الجسم محدود، والكلام غير المتكلم، معاذ الله وأبرأ إلى الله من هذا القول، لا جسم، ولا صورة، ولا تحديد، وكل شئ سواه مخلوق،

وإنما تكون الأشياء بإرادته ومشيعته من غير كلام، ولا تردد في نفس، ولا نطق بلسان (٢٢٢).

فإن المقولة على مصطلح هشام لا تدل على التجسيم المعنوي، كما أثبتنا مفصلا، فلا يكون - كلام الإمام عليه السلام متوجها إلى هذه الجهة، بل إلى جهة المخالفة في كلامه، وهي مشكلة إطلاقه اسم الجسم على البارئ تعالى. وكذلك رواية يونس بن ظبيان، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له. إن هشام بن الحكم يقول قولاً عظيماً، إلا أنني أختصر لك منه أحرفاً، يزعم: أن الله جسم، لأن الأشياء شيئان: جسم وفعل الجسم، فلا يجوز أن يكون الصانع بمعنى الفعل، ويجوز أن يكون بمعنى الفاعل.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: ويله، أما علم أن الجسم محدود متناه، والصورة محدودة متناهية، فإذا احتمل الحد احتمال الزيادة والنقصان، وإذا احتمل الزيادة والنقصان كان مخلوقاً.

قال. قلت: فما أقول؟

قال: لا جسم، ولا صورة، وهو مجسم الأجسام، ومصور الصور، لم يتجزأ، ولم يتناه، ولم يتزايد، ولم يتناقص (٢٢٣).

لو كان كما يقول، لم يكن بين الخالق والمخلوق فرق، ولا بين المنشئ والمنشأ، لكن هو المنشئ، فرق بين من جسمه وصوره وأنشأه، إذ كان لا يشبهه

(٢٢٢) التوحيد - للصدوق - : ١٠٠ ح ٨.

(٢٢٣) إلى هنا أورد المفيد في الحكايات: ١٣٢.

شيء، ولا يشبه شيئاً (٢٢٤).
فكلام الإمام عليه السلام " ويله. إلى آخره " مذكور بعد دليل مصطلح
هشام الذي هو الأساس لمقولته، وقد عرفنا أن المقولة لا تدل إلا على التجسيم
اللفظي والاسمي، فمقصود الإمام عليه السلام الاستنكار على هشام أن يستعمل
كلمة الجسم - ولو على مصطلحه - اسماً للبارئ تعالى، مع أن المفهوم العرفي العام
للكلمة هو المحدود المتناهي!

ورواية الصقر بن أبي دلف، قال: سألت أبا الحسن [الهادي] علي بن محمد
ابن علي بن موسى الرضا عليهم السلام عن التوحيد، وقلت له: إني أقول بقول هشام
ابن الحكم؟

فغضب عليه السلام ثم قال: ما لكم ولقول هشام! إنه ليس منا من زعم
أن الله عز وجل " جسم " ونحن منه براء في الدنيا والآخرة.

يا بن أبي دلف: إن الجسم محدث، والله محدثه ومجسمه (٢٢٥).
حيث جعل المدار فيها على " قول هشام " وقد عرفنا أن قوله هو التجسيم
الاسمي دون المعنوي.

ولعل ما ورد في الروايات من نسبة القول بالجسم [بنحو مطلق] إلى هشام،
من أثر عدم درك بعض الرواة لمقولة هشام بشكلها الدقيق وتصورهم أنه يقول
بالتجسيم المنصرف إلى الحقيقي، وعرضهم ذلك على الأئمة عليهم السلام، فكان ذلك
يستدعي هجوم الأئمة على ذلك، وعلى المنقول عنه الذي هو هشام (٢٢٦).
وكذلك يمكن حمل الروايات المتضمنة لاختلاف الأصحاب في الجسم
والصورة، على تنازعهم في إطلاق لفظي " الجسم " أو " الصورة " عليه تعالى لا القول

(٢٢٤) التوحيد - للصدوق - : ٩٩ ح ٧.

(٢٢٥) التوحيد - للصدوق - : ١٠٤ ح ٨.

(٢٢٦) التوحيد - للصدوق - . ٩٨ ح ٤ و ٩٩ ح ٦.

بأنه جسم أو صورة (٢٢٧).
لوضوح كون هذا القول كفرا مخرجا عن الملة، فكيف يمكن أن يقع في
الطائفة نزاع كبير في ذلك، وهو لم ينقل عن أحد من رجال الشيعة، كما نقل عن
بعضهم القول بإطلاق اسم "الجسم".
ثم إن رواية نقلها الكشي، تحدث فيها عن مخاصمة جمع من كبار الأصحاب
فيما اختلفوا فيه من التوحيد وصفة الله عز وجل، فكتب أحدهم إلى أبي الحسن موسى
الكاظم عليه السلام يحكي له مخاطبتهم وكلامهم ويسأله أن يعلمه. ما القول الذي
ينبغي أن ندين الله به من صفة الجبار؟
فأجابه في عرض كتابه: إن الله أجل وأعلى وأعظم من أن يبلغ كنه صفته،
فصفوه بما وصف به نفسه، وكفوا عما سوى ذلك (٢٢٨).
فالظاهر من السؤال والجواب، هو أن البحث والمناظرة والخلاف الواقع بين
الأصحاب إنما كان في إطلاق الصفات على الله تعالى.
وهذا القدر من تصرف هشام، في لفظ "جسم" ولو بالتواضع والاصطلاح لم
يكن مستساغا من شخصية علمية عظيمة مثل هشام، لأن شخصا مقتدرا قد تسنم
القمة الشماء في علم الكلام، والمناظرة، وهو منسوب إلى مذهب الشيعة، مذهب أهل
البيت عليهم السلام لا بد أن لا يغفل عن أن الأعداء مترصدون له ولأمثاله من
أنصار الحق، لاقتناص أية كلمة، ليقيموا الدنيا ولا يقعدوها، ويجعلوا من الحبة قبة
- كما يقول المثل - ويغروا بنا كلابهم، ويشيروا علينا غوغاءهم، ويتهموا كل الطائفة،
من أولها إلى آخرها، حتى الأئمة الأطهار سلام الله عليهم دعائم العدل والتوحيد.
فكان لا بد لهشام أن يتأبى من استعمال هذه الكلمة لأنها مدعاة لاتهامه
بالتجسيم، ومغرية للجهلة بالهجوم عليه، وعلى الطائفة التي ينتمي إليها.

(٢٢٧) التوحيد - للصدوق - : ١٠٠ ح ٩ و ١٠١ ح ١٢ و ١٣ و ١٤.
(٢٢٨) اختيار معرفة الرجال: ٢٧٩ - ٢٨٠ ح ٥٠٠.

فمع أننا عرفنا أن المقولة " جسم لا كالأجسام " ليست إلا دليلا على التنزيه، نافية لحد التعطيل وحد التشبيه، وبالرغم من اعتراف كافة الفرق الإسلامية بأنها لا تدل على التجسيم الحقيقي، وإن دلت على التجسيم اللفظي الاسمي، فمع كل هذا نجد أن أصحاب الفرق قد حاكوا تلك الحكايات البشعة ضد هشام ونسبوا إليه زورا وبهتانا، واختلقوا مذهبا وهميا نسبوه إليه باسم " الهشامية "، إلى آخر الترهات التي يندى لها الجبين.

فلأجل مثل هذه الغفلة من هشام، هذه الغفلة التي سببت للأئمة عليهم السلام هذه المشاكل، وللطائفة هذه العراقيل والاتهامات، مما كانت في غنى عنه، لجأ الأئمة عليهم السلام إلى توجيه العتاب الشديد إلى هشام ومحاسبته على ذلك حسابا عسيرا، دفعا للاتهامات الواردة على الشيعة.

كما أن ما ذكره الأئمة عليهم السلام فيه توجيه للأمة إلى الحق في عقيدة التوحيد، ونفي التجسيم عن ساحة عقيدتهم، وفي كثير منها توجيه بشكل أو آخر إلى أن فعل هشام إنما كان مصطلحا خاصا به، وأن إطلاقه كلمة " الجسم " كان على خلاف

رغبة الشارع وإذنه، دون أن يكون له قول بالتجسيم الحقيقي. ومهما يكن سبب تصرف هشام هذا، وسبب صدور هذه المقولة منه، فإن تسببها لمشاكل على الطائفة مما لا يرتاب فيه، وهي زلة منه بلا ريب. إلا أن من الأعلام من يعتقد أنه قد رجع حتى عن التجسيم بالاسم. قال الشيخ المفيد: وقد روي أنه رجع عن القول بعد ذلك (٢٢٩). وقال الكراجكي: وأما موالاتنا هشاما فهي لما شاع منه واستفاض من تركه القول بالجسم الذي كان ينصره، ورجوعه عنه، وإقراره بخطئه فيه، وتوبته منه (٢٣٠). وقد يؤيد هذا بما روي عن هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن أسماء الله عز وجل واشتقاقها؟

(٢٢٩) الحكايات: ١٣١.

(٢٣٠) كنز الفوائد - للكراجكي - : ١٩٧.

فقال له: " الله " مشتق من " إله " و " إله " يقتضي مألوها، والاسم غير المسمى، فمن عبد الاسم دون المعنى فقد كفر ولم يعبد شيئاً، ومن عبد الاسم والمعنى فقد أشرك وعبد الاثنين، ومن عبد المعنى دون الاسم فذاك " التوحيد ". أفهمت يا هشام.
قال: قلت: زدني.

قال: لله عز وجل تسعة وتسعون اسماً، فلو كان الاسم هو المسمى لكان كل اسم منها هو إلهها، ولكن الله عز وجل معنى يدل عليه بهذه الأسماء وكلها غيره.

يا هشام، الخبز اسم للمأكل، والماء اسم للمشروب، والثوب اسم للملبوس، والنار اسم للمحرق.
أفهمت يا هشام فهما تدفع به عنا وتنافر أعداءنا والملحدون في الله والمشركين مع الله عز وجل غيره.
قلت: نعم.

فقال: نفعك الله به، وثبتك، يا هشام.
قال هشام: فوالله ما قهرني أحد في التوحيد حينئذ حتى قمت مقامي هذا (٢٣١).

ولا يظن بهشام: أن يكون بعد هذا الحديث الشريف ممن يصر على القول في التجسيم بمصطلحه الخاص، أي التجسيم اللفظي الاسمي.
وكذلك دعاء الإمام عليه السلام له بالثبات، فإن ذلك لا يمكن أن يكون لمن يخالف النصوص ويلتزم بالتجسيم اللفظي المخالف لمسألة توقيفية الأسماء، كما شرحناه.

مضافاً إلى أن ما ورد في مدح هشام على لسان الأئمة والعلماء حتى المعاصرين

(٢٣١) التوحيد - للصدوق - ٢٢٠ ح ١٣.

يدل على عظمة هشام، وقوته في العلم والعمل، بما لا يصح معه فرض مخالفته في أمر الأسماء إلى حد العتاب!

فهذا المدح يكشف عن رجوعه إلى الحق حتى في أمر الأسماء، ذلك الموضوع الذي أدى إلى حزازة استنكرت على هذا المفكر العملاق، فبرأ بالتوبة المنقولة ساحته عن كل تهمة وشبهة.

وقد أفصحت نصوص مادحة له عن أكثر من ذلك.

فقد قال المفيد: هشام بن الحكم كان من أكبر أصحاب أبي عبد الله جعفر ابن محمد عليه السلام، وكان فقيها، وروى حديثا كثيرا، وصحب أبا عبد الله عليه السلام وبعده أبا الحسن موسى عليه السلام، وبلغ من مرتبته وعلوه عند أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، أنه دخل عليه بمنى، وهو غلام، أول ما اختط عارضاه، وفي مجلسه شيوخ الشيعة. فرفعه على جماعتهم، وليس فيهم إلا من هو أكبر سنا منه، فلما رأى أبو عبد الله عليه السلام أن ذلك الفعل قد كبر على أصحابه قال: هذا ناصرنا بقلبه، ولسانه، ويده (٢٣٢).

وروى المفيد عن الصادق عليه السلام أنه قال لهشام: مثلك من يكلم الناس (٢٣٣).

وقال المرتضى: ومما يدل على براءة هشام من هذه التهم: ... ما روي عن الإمام الصادق في قوله عليه السلام: هشام بن الحكم رائد حقنا، وسابق قولنا، المؤيد لصدقنا، والدافع لباطل أعدائنا، من تبعه وتبع أثره تبعنا، ومن خالفه، وألحد فيه فقد عادانا وألحد فينا (٢٣٤).

وقال ابن النديم: هشام بن الحكم... من جلة أصحاب أبي عبد الله جعفر ابن محمد عليه السلام، وهو من متكلمي الشيعة الإمامية، وبطائنتهم، وممن دعا له

(٢٣٢) الفصول المختارة: ٢٨.

(٢٣٣) تصحيح الاعتقاد: ٢١٨، والشافي - للمرتضى -: ١٢.

(٢٣٤) الشافي - للمرتضى -: ١٢، ومعالم العلماء: ١٢٨ رقم ٨٦٢.

الصادق عليه السلام، فقال: أقول لك ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لحسان، لا تزال مؤيدا بروح القدس ما نصرتنا بلسانك " (٢٣٥). وفي هذا الحديث إيماء إلى زلة هشام في مسألة اللفظ، التي تبرأ منها برجوعه ويدل على ذلك بوضوح ما قاله زميله المتكلم العظيم علي بن إسماعيل الميثمي - لما بلغه مطاردة الخليفة هارون العباسي لهشام - . إنا لله وإنا إليه راجعون، على ما يمضي من العلم إن قتل، فلقد كان عضدنا وشيخنا، والمنظور إليه بيننا (٢٣٦). ولئن استغل الأعداء بعمد، وبعض المغفلين من دون قصد، ظاهر المقولة في التهجم على هشام، فالأمل أن نكون قد وفقنا في هذا البحث لأن نبدي جانبا من عظمة الرجل، وبرأته من كل ما اتهموه به، بشرحنا للمقولة، على مصطلحه. وإلى هنا نطوي نهاية البحث، ونسأل الله التوفيق للدفاع عن الحق وأهله. وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين. * * *

(٢٣٥) الفهرست - للنديم - : التكملة - ٢٢٤. وانظر الشافي - للمرتضى - ١٢.
(٢٣٦) اختيار معرفة الرجال. ٢٦٣ رقم ٤٧٧.

المصادر والمراجع

- ١ - الإحتجاج علي أهل اللجاج.
تأليف: أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، الطبرسي (ق ٦).
تحقيق السيد محمد باقر الموسوي الخرساني، مؤسسة الأعلمي، بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ٢ - الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة.
تأليف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكاتب الدينوري (ت ٢٧٦).
تعليق وتصحيح: الشيخ محمد زاهد الكوثري، مكتبة القدسي - مصر ١٣٤٩ هـ.
- ٣ - اختيار معرفة الرجال، (المعروف برجال الكشي).
اختصار الشيخ الطوسي أبي جعفر، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠).
تحقيق الشيخ حسن المصطفوي - مشهد ١٩٦٨.
- ٤ - الإقتصاد في الاعتقاد:
تأليف: الغزالي محمد الطوسي، الطبعة الأولى، مكتبة الحسين / القاهرة.
- ٥ - الإنتصار في الرد على " فضيحة المعتزلة " لابن الراوندي.
تأليف: أبي الحسين، عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الحناط المعتزلي.
تحقيق د. نبيرج السويدي. دار قابس. دمشق ١٩٨٦.
- ٦ - الأنساب
تأليف: السمعاني، عبد الكريم بن محمد التميمي (ت ٥٦٢).
نشر: مرجليوث، ليدن ١٩١٢ أعادته مكتبة المثنى - بغداد.
- ٧ - أوائل المقالات في المذاهب المختارات.
تأليف: الشيخ المفيد أبي عبد الله، محمد بن محمد بن النعمان البغدادي (ت ٤١٣).
تقديم: الشيخ فضل الله الزنجاني، المطبعة الحيدرية - النجف ١٣٩٣.
- ٨ - الإيمان.
مجلة شهرية أصدرها الشيخ موسى اليعقوبي، في النجف، السنة الأولى ١٣٨٣ هـ.
- ٩ - بلاغة الإمام علي بن الحسين عليه السلام.
تأليف: الشيخ جعفر عباس الحائري.

- الطبعة الثانية - مطبعة كربلاء - كربلاء ١٣٨٣ هـ .
- ١٠ - تاريخ الجهمية والمعتزلة
تأليف: الشيخ جمال الدين القاسمي
الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥ هـ .
- ١١ - تاريخ الفرق الإسلامية.
تأليف: علي مصطفى الغرابي.
مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٧٨ هـ .
- ١٢ - تأويل مختلف الحديث.
تأليف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكاتب الدينوري (ت ٢٧٦).
تحقيق: محمد زهيرى النجار - دار الجيل - بيروت ١٣٩٣ هـ .
- ١٣ - تراثنا.
مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم .
- ١٤ - التعريفات.
تأليف: السيد الشريف الجرجاني علي بن محمد، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية - القاهرة ١٣٠٦ .
- ١٥ - تفسير القمي.
تأليف: الشيخ علي بن إبراهيم أبي الحسن القمي .
- ١٦ - تكملة ديوان الأصول. لابن رشيد.
تأليف: الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده.
مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٦٩ .
- ١٧ - تلبيس إبليس أو نقد العلم والعلماء.
تأليف: عبد الرحمن أبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧).
تصحيح: محمد منير الدمشقي.
إدارة الطباعة المنيرية - مصر .
- ١٨ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع.
تأليف: محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي (ت ٣٧٧).

- تقديم وتعليق: الشيخ محمد زاهد الكوثري.
مكتبة المعارف - بيروت ١٣٨٨ هـ.
- ١٩ - تنقيح المقال في أحوال الرجال.
تأليف: الشيخ عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١).
المطبعة المرتضوية - النجف ١٣٥٢.
- ٢٠ - التوحيد.
تأليف: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين القمي (ت ٣٨٥).
تعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني. مكتبة الصدوق - طهران ١٣٩٨.
- ٢١ - الحكايات.
إملاء الشيخ المفيد على السيد الشريف المرتضى.
تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني، نشر في مجلة (تراثنا) الفصلية - الصادرة عن
مؤسسة
آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم العدد (١٧) سنة ١٤٠٩ هـ.
- ٢٢ - الحور العين.
تأليف: الأمير أبي سعيد بن نشوان الحميري (ت ٥٧٣).
تحقيق: كمال مصطفى - أعيد طبعه في طهران ١٩٧٣.
- ٢٣ - ديوان الأصول.
تأليف: أبي رشيد، سعيد بن محمد النيسابوري.
تحقيق: د. محمد عبد الهادي أبو ريذة. مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٦٩.
- ٢٤ - رجال البرقي.
المنسوب إلى أحمد بن أبي عبد الله البرقي!
منشورات جامعة طهران ١٩٦٢ - طهران.
- ٢٥ - الرجال.
تأليف: الحسن بن علي بن داود، تقي الدين الحلبي (ت بعد ٧٠٧).
تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم رحمه الله.
المطبعة الحيدرية - النجف ١٣٩٢.
- ٢٦ - رجال النجاشي.

- تأليف: أحمد بن علي بن أحمد بن العباس الأسدي الكوفي (ت ٤٥٠).
تحقيق. السيد موسى الزنجاني.
مؤسسة النشر الإسلامي - قم ١٤٠٧.
٢٧ - سير أعلام النبلاء.
للذهبي.
دار الرسالة.
٢٨ - الشافي.
ليلد الشريف المرتضى، علم الهدى، علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦).
طبعة الحجر - إيران.
٢٩ - شامل في أصول الدين.
للجويني.
ط. ريتز - الإسكندرية - مصر.
٣٠ - شرح أسماء الله الحسنى = لوامع البينات. للرازي.
٣١ - شرح الأصول الخمسة.
تأليف: القاضي عبد الجبار بن أحمد.
تحقيق. د. عبد الكريم عثمان. مكتبة وهبة - القاهرة ١٣٨٤ هـ.
٣٢ - شرح المواقف.
للسيد الشريف، طبعة تركيا.
٣٣ - شرح نهج البلاغة.
لابن أبي الحديد المعتزلي.
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
٣٤ - الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين.
(حاشية الشيخ محمد عبده على شرح الدواني للعقائد العضدية)
تحقيق: د. سليمان دنيا. دار إحياء الكتب العربية - ١٣٧٧ هـ.
٣٥ - الصواعق المحرقة.
تأليف: أحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤).

- المطبعة الميمنية - مصر ١٣١٢ هـ .
- ٣٦ - الصلة بين التشيع والتصوف .
تأليف: د. كامل مصطفى الشيبلي .
الطبعة الثانية - دار المعارف - مصر ١٩٦٩ .
- ٣٧ - ضحى الإسلام .
تأليف: أحمد أمين .
الطبعة السابعة مكتبة النهضة المصرية - ١٩٦٤ .
- ٣٨ - فتح الباري شرح صحيح البخاري .
تأليف: ابن حجر العسقلاني .
- ٣٩ - الفرق بين الفرق .
تأليف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي (ت ٤٣٩) .
تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة محمد علي صبيح - القاهرة .
- ٤٠ - الفصل في الملل والأهواء والنحل .
تأليف: علي بن حزم الأندلسي الظاهري (ت ٤٥٦) .
طبع مصر، وأعادته مكتبة المثنى - بغداد .
- ٤١ - الفصول المختارة من العيون والمحاسن .
اختيار السيد الشريف المرتضى .
المطبعة الحيدرية - النجف، وأعادته مكتبة الداوري - قم .
- ٤٢ - الفصول النصيرية (فصول العقائد)
تأليف: الخواجة نصير الدين الطوسي
طبع بالمطبعة الرحمانية بمصر ١٣٤١ هـ .
- ٤٣ الفكر الشيعي والنزعات الصوفية .
تأليف: د. كامل مصطفى الشيبلي .
الطبعة الأولى - مكتبة النهضة - بغداد ١٣٨٦ هـ .
- ٤٤ - الفهرست
تأليف: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن أبي جعفر (ت ٤٦٠) .

- صححه وعلق عليه: السيد محمد صادق بحر العلوم رحمه الله.
المطبعة الحيدرية - النجف: ١٣٨ هـ
- ٤٥ - الفهرست.
تأليف: أبي الفرج محمد بن إسحاق النديم الوراق.
تحقيق: رضا تجدد - طهران ١٣٩١.
- ٤٦ - في التوحيد = ديوان الأصول لأبي رشيد.
٤٧ - القواعد والفوائد
تأليف: الإمام الشيخ محمد بن مكي الشهيد الأول (المقتول عام ٧٨٦).
تحقيق: الشهيد السيد عبد الهادي الحكيم رحمه الله،
منشورات مكتبة المفيد - قم.
- ٤٨ - الكافي.
تأليف: الشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الرازي، الشهير بالكليني (ت ٣٢٩).
دار الكتب - طهران.
- ٤٩ - كلمة حول الرؤية.
للسيد الإمام شرف الدين العاملي (ت ١٣٧٧).
مطابع النعمان / النجف ١٣٨٧ هـ.
- ٥٠ - كنز الفوائد.
تأليف: الكراجكي.
٥١ - لسان الميزان.
تأليف: ابن حجر العسقلاني.
طبع حيدر آباد - الهند، أفست مؤسسة الأعلمي.
- ٥٢ - اللمع.
تأليف: الأشعري.
٥٣ - اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية.
تأليف: جمال الدين المقداد بن عبد الله الأسدي السيوري الحلبي (ت ٨٢٦).
تحقيق: الشهيد السيد محمد علي القاضي الطباطبائي - تبريز ١٣٩٦ هـ.

- ٥٤ - لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى الصفات (طبع باسم: شرح أسماء الله الحسنى).
- تأليف: الرازي محمد بن محمد الخطيب الرازي فخر الدين (٠).
راجعه: طه عبد الرؤوف سعد - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٤ م.
- ٥٥ - مذاهب الإسلاميين.
تأليف: د. عبد الرحمن بدوي.
الجزء الأول، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧١ م.
- ٥٦ - مروج الذهب ومعادن الجوهر.
تأليف: أبي الحسن، علي بن الحسين المسعودي (ت).
طبع بيروت في ٧ أجزاء.
- ٥٧ - مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار
تأليف: الإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٥).
تحقيق: محمد السيد الجليند - دار الفكر الحديث القاهرة ١٩٧٣ م.
- ٥٨ - المصباح (جنة الأمان الواقية)
تأليف: تقي الدين إبراهيم بن علي العاملي الكفعمي.
الطبعة الثالثة - مؤسسة الأعلمي - بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ٥٩ - معالم العلماء.
تأليف: ابن شهر آشوب محمد بن علي المازندراني (ت ٥٨٨).
تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم - المطبعة الحيدرية - النجف ١٣٨٠ هـ.
- ٦٠ - معجم رجال الحديث.
تأليف: الإمام الخوئي السيد أبو القاسم الموسوي دام ظله.
الطبعة الأولى - النجف.
- ٦١ - معجم مقاييس اللغة.
لابن فارس.
- ٦٢ - المغني في أبواب العدل والتوحيد.
تأليف: القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي الأسد آبادي (ت ٤١٥).
تحقيق: محمود محمد الخضير - المؤسسة المصرية - ١٩٥٨ م.

- ٦٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب.
لابن هشام الأنصاري، مراجعة الأفغاني.
- ٦٤ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين.
تأليف: الأشعري، أبي الحسن علي بن إسماعيل (ت ٣٢٤).
تصحيح. هلموت ريتز - الطبعة الثالثة، دار النشر فرانز - بفيستادن ١٤٠٠ هـ.
وتحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٣٦٩ هـ.
- ٦٥ - الملل والنحل.
تأليف: الشهرستاني محمد عبد الكريم.
تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل.
مؤسسة الحلبي وشركاه - القاهرة ١٣٨٧ هـ.
- ٦٦ - المواقف.
للأيجي، مع شرحه للسيد الشريف.
- ٦٧ - نهج البلاغة، من كلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.
جمع: السيد الشريف الرضي محمد بن الحسين الموسوي (٤٠٦).
تحقيق. د. صبحي الصالح، دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٣٨٧ هـ.
- ٦٨ - هشام بن الحكم أستاذ القرن الثاني في الكلام والمناظرة.
تأليف. الشيخ عبد الله نعمة - بيروت ١٩٥٩ م.

أهل البيت (ع)
في المكتبة العربية

(١٢)

السيد عبد العزيز الطباطبائي

حرف الميم

٤٣٥ - مآثر النفوس القائمة من أكابر أبناء فاطمة

لأبي القاسم بن محمد بن أحمد الميركي، من أعلام القرن الحادي عشر.
ألفه سنة ١٠٠٧ هـ.

قال في أوله بعد البسملة والديباجة: "إني كنت مولعا في أيام السفر بمطالعة
كتب التاريخ والسير، فلم أجد لأهل البيت كتابا مفردا يختص بذكر أخبارهم،
ويقتص مناقب أخبارهم...".

نسخة بالمكتبة الغربية في الجامع الكبير في صنعاء، رقم ١٦٨ تاريخ، كتبها
محمد بن حسين بن أحمد السياغي بخط نسخي جيد، وفرغ منه ٢٥ ذي الحجة
سنة ١٣٧٣ هـ، وفرغ من مقابلتها ٢٥ محرم سنة ١٣٧٤ هـ، وهي في ٦٦٢ صفحة،
ذكرت في

فهرسها ص ٦٩٤.

٤٣٦ - المائة كلمة

من حكم أمير المؤمنين وقصار كلمه عليه السلام.

اختيار وجمع الجاحظ، أبي عثمان عمرو بن بحر الكناني - بالولاء - البصري
المعتزلي (١٦٣ - ٢٥٥ هـ).

تجد ترجمته في كثير من معاجم التراجم وكتب عنه محمد كرد علي نحو المائة
صفحة في أمراء البيان ٢ / ٣١١ - ٤٨٧، وأفرد أبو حيان التوحيدي كتابا في أخباره
وحياته سماه: "تقريظ الجاحظ".

وكتب العصريون عنه الكثير الكثير في الصحف العربية، وخصصت مجلة
"المورد" البغدادية عددا خاصا بالجاحظ، وهو عددها الرابع من المجلد السابع

= ١٣٩٩

١٩٧٨، وألفوا كتباً عن حياته وأدبه منها: "الجاحظ معلم العقل والأدب" لشفيق
جبري، و"أدب الجاحظ" لحسن السندوبي، و"الجاحظ" لفؤاد أفرام البستاني،
و"الجاحظ" لحنا الفاخوري، و"النثر الفني وأثر الجاحظ فيه" لعبد الحكيم.
وأما المائة كلمة

فقد رواها عنه اثنان من تلامذته المختصين به: أحمد بن أبي طاهر طيفور أبو
الفضل الكاتب البغدادي - المتوفى سنة ٢٨٠ هـ -، وابن قتيبة الدينوري - المتوفى
سنة ٢٧٦ هـ -.

ورواها ابن دريد عن أحمد بن أبي طاهر، ورواها أبو أحمد العسكري عن
ابن دريد.

ورواها أخطب خوارزم، تلميذ الزمخشري وخليفته، في كتاب "مناقب أمير
المؤمنين عليه السلام" ص ٢٧٠ بإسناده عنه (١).

(١) أبو المؤيد موفق بن أحمد الخوارزمي. ضياء الدين المكي، تلميذ الزمخشري وأستاذ المطرزي المشتهر
بأخطب

خطباء خوارزم والخطيب الخوارزمي (٤٨٤ - ٥٦٨ هـ).

له ترجمة في إنباه الرواة ٣ / ٣٣٢، والجواهر المضيئة ٢ / ١٨٨، والعقد الثمين ٧ / ٣١٠، والغدير ٤ /
٣٩٧ - ٤٠٧،

والفوائد البهية: ٤١. وبغية الوعاة ٢ / ٣٠٨.

له عدة مصنفات منها: "مقتل الحسين عليه السلام" مطبوع في جزئين، و"مناقب أمير المؤمنين عليه
السلام"

مطبوع في تبريز والنجف الأشرف - وهي التي اعتمدها - وفي طهران وقم.

وله: "الكفاية في النحو" ألفه على غرار "المفصل" للزمخشري كشرح على الأنموذج، لم يطبع.

منه مخطوطة من القرن الثامن. في مكتبة المدرسة الفيضية في قم. رقم ١٨٠٨، ذكرت في فهرسها ١ /
٢١٩.

وثلاث نسخ في مكتبة المسجد الأعظم في قم، برقم ٣١٦٦ و ٥٧٨ وبآخر المجموعة ٢٦٢٠، ذكرت في
فهرسها.

ومخطوطتان معها شرح على شواهداها، إحداها في المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم ٦٨٢٥، ذكرت

في فهرسها ١٦ / ٣٧١، والأخرى في كلية الإلهيات في مشهد، برقم ١٧١٦، ذكرت في فهرسها ٣ / ٨١٢. ونسخة في مكتبة البرلمان الإيراني السابق مترجمة إلى الفارسية باللهجة الطبرية. وأخرى في المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم ٦٩٦٧ ذكرت في فهرسها ١٦ / ٤١٥. ومخطوطتان في مدرسة سبهسالار في طهران، برقم ٦٩٢٤ و ٨١١٢ ذكرتا في فهرسها ٥ / ٤٣٩ - ٤٤٠. ومخطوطتان في مكتبة ملك العامة في طهران. برقم ٢٩٣٥ و ٢٣٢٩، ذكرتا في فهرسها ١ / ٦٠٤.

قال. وأخبرنا الفقيه أبو سعيد الفضل بن محمد الأسترآبادي، حدثنا أبو غالب الحسن بن علي بن القاسم، حدثنا أبو علي الحسن بن أحمد الجهرمي بعسكر مكرم، حدثني أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد [العسكري] حدثني أبو بكر محمد

ابن الحسن بن دريد، قال: قال أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر صاحب أبي عثمان الجاحظ:

كان الجاحظ يقول لنا زمانا: إن لأمير المؤمنين مائة كلمة، كل كلمة منها تعني بألف كلمة من محاسن كلام العرب.

قال: وكنت أسأله دهرا بعيدا أن يجمعها لي ويمليها علي، وكان يعدني بها ويتغافل عنها ضنا بها.

قال: فلما كان آخر عمره أخرج جملة من مسودات مصنفاته فجمع منها تلك الكلمات وأخرجها إلي بخطه، فكانت الكلمات المائة هذه. لو كشف الغطاء ما ازددت

يقينا... (٢).

وأما ابن قتيبة فقد أدرجها في كتابه "عيون الأخبار" ذكره بروكلمن في تاريخ الأدب العربي ١ / ١٤٤ من الأصل الألماني و ١ / ١٧٩ من الترجمة العربية.

(٢) وراجع مجلة: "المورد" العدد الخاص بالجاحظ " ص ٢٩٩ الموروث الجاحظي مخطوطا ومطبوعا، بقلم هدى شوكة بهنام.

وبروكلمن هو الذي حقق كتاب " عيون الأخبار " ونشره في أربعة أجزاء في ألمانيا من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٠٨ .
وأدرجها الثعالبي في كتابه " الإعجاز والإيجاز " ص ٢٨ - ٣٠ من طبعة مصر سنة ١٨٩٧ م .

وأدرجها الخطيب الخوارزمي الموفق بن أحمد المكي - المتوفى سنة ٥٦٨ هـ - في كتاب " مناقب أمير المؤمنين عليه السلام " ص ٢٧٠ ، ورواها بإسناده عن الجاحظ كما تقدم .

وذكرها كل من أبي الفتح الأمدي ناصح الدين محمد بن عبد الواحد - المتوفى سنة ٥١٠ هـ - في مقدمة كتابه " غرر الحكم ودرر الكلم " وابن الشرفية الواسطي في مقدمة كتابه " عيون الحكم والمواعظ " متعجبين من الجاحظ كيف اقتصر على هذه

المائة فحسب!

مخطوطات المائة كلمة:

١ - مخطوطة سنة ٥٥٩ هـ ، مع شرحها للرشيد الوطواط - المتوفى سنة هـ - ، في مكتبة الغازي خسرو بيك في سرايفو في يوغسلافيا ، ضمن المجموعة رقم ٧٩٨ ، ذكرت في فهرسها ٢ / ٨٣٦ .

٢ - مخطوطة سنة ٥٦٩ هـ ، في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت ، ضمن المجموعة من ٢٧ - ٣٠ ، رقم التصنيف A A ٦٦ : ٠٨ MS ٢٩٧ سابقا ، رقم ٢٦٤ ، ذكرت في فهرسها ص ٦٥ .

٣ - مخطوطة سنة ٦٨٦ هـ ، مع الترجمة بالفارسية ، في المكتبة السلিমانية في إسلامبول ، من كتب أيا صوفيا ، رقم ٢٠٥٢ .

٤ - مخطوطة القرنين ٧ و ٨ ، في مكتبة أمبروزيانا ، ضمن المجموعة رقم ٢٦٥ . D ، من الورقة ٥٤ ب - ٥٥ ب ، ذكرها الدكتور صلاح الدين المنجد في فهرسها ، الجزء الثاني ، القسم الأول ص ٤١ .

٥ - مخطوطة سنة ٧٣٣ هـ، كتبها كمال الدين حسين الحافظ الهروي، في مكتبة البلاط الإيراني (كتابخانه سلطنتي) رقم ٢٠٢، وصفت في فهرسها للمخطوطات الدينية ص ٨٧٠.

٦ - مخطوطة سنة ٧٦٤ هـ، مع شرحها للوطواط، في المكتبة الوطنية في باريس، ضمن المجموعة رقم ٣٣٦٥، وصفها دوسلان في فهرسها ص ٨٨، وذكرها الأستاذ دانش

بزوه في نشرة المكتبة المركزية لجامعة طهران ٩ / ٢٩٩.

٧ - مخطوطة سنة ٧٧٢ هـ، كتبت في بغداد، ضمن مجموعة في الخزانة الغروية في النجف الأشرف، ذكرت في العدد الخاص بالجاحظ من مجلة "المورد" البغدادية ص ٢٩٩.

٨ - مخطوطة سنة ٧٧٢ هـ، بخط نسخي مشكول، في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، رقم ١٤٧٧٧ / ٣، ذكرت في فهرسها لمخطوطات الأدب ص ٥٣٢، وربما تكون

هي التي كانت في الخزانة الغروية فتسربت إلى هناك!؟

٩ - مخطوطة القرن الثامن مع شرح الوطواط، في مكتبة عاطف أفندي في إسلامبول، ضمن المجموعة رقم ٢٢٠٧.

١٠ - مخطوطة سنة ٨٧٧ هـ مع شرح الوطواط، في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد، بأول المجموعة رقم ٧١٣٦.

١١ - مخطوطة القرن العاشر تتخللها ترجمة فارسية، كتبها بابا دوست بن خواجه محمد البخاري، في مكتبة طوبقبو في إسلامبول، رقم ٥١٢٢، ذكرت في فهرسها

للمخطوطات العربية ٣ / ٧٠٨.

١٢ - مخطوطة القرن العاشر، في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، رقم ٢٣٩٤٤، ذكرت في فهرسها لمخطوطات الأدب ص ٥٣٢.

هذا ما عثرنا عليه من مخطوطات الكتاب. من القرن السادس حتى القرن العاشر، وأما من بعد القرن العاشر فمخطوطاته كثيرة شائعة لا نطيل الكلام بذكرها، فمنها مثلاً أربع نسخ في المتحف العراقي، ذكرت في فهرسها ص ٥٣٢ - ٥٣٣، وثلاث

نسخ في برلين بالأرقام ٨٨٥٦ و ٨٨٥٧ و ٨٦٥٧ وهذه مع ترجمة فارسية وشرح لمحمد بن

محمد بن عبد الرشيد، المتوفى سنة ٥٥٠٩ هـ (١).
وأما شروحها وترجمتها إلى اللغات الأخرى فكثيرة يعسر إحصاؤها، وقد سبق وأن ذكرنا ما وجدنا من ذلك بشئ من البسط في العدد الخاص بالشيخ الرضي من مجلة "تراثنا" هذه، وهو العدد الخامس ١٤٠٦ هـ، ص ٣٣ - ٣٩. فراجع طبعاته:

- ١ - طبعه وليم بول مع ترجمته إلى الإنجليزية في أدنبرة سنة ١٨٣٢ م.
- ٢ - طبع في تبريز سنة ١٢٥٩ هـ.
- ٣ - طبع ضمن مجموعة "التحفة البهية" سنة ١٣٠٢ في إسلامبول، ص ١٠٧ - ١١٤.
- ٤ - وطبع في طهران سنة ١٣٠٤ هـ.
- ٥ - طبع في تبريز سنة ١٣١٢ هـ.
- ٦ - طبع مع "الشهاب" للشيخ يحيى البحراني في إيران سنة ١٣٢٢ هـ.
- ٧ - طبع ضمن "التحفة البهية" في إسلامبول سنة ١٣٤١ هـ.
- ٨ - طبع في صيدا سنة ١٣٤١ هـ.
- ٩ - وطبع ضمن "الإعجاز والإيجاز" للثعالبي بطبعاته في مصر وبيروت كما تقدم.

٤٣٧ - ما أنزل الله من القرآن في أمير المؤمنين
لأبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن ميمون بن عون القزويني.
ترجم له الرافعي في التدوين ٢ / ٢٢٧ وقال. "سمع المسنجر بن الصلت
والحسين بن علي الطنافسي ومحمد بن يحيى بن منده الأصبهاني وغيرهم، روى عنه

(١) راجع مجلة: "المورد" البغدادية، العدد الخاص بالجاحظ، ص ٢٩٩.

محمد بن علي الفرضي، قال الخليل الحافظ: وحدثني عنه أبي وجدي، ورأيت بخطه كتابا جمعه في ذكر ما أنزل الله من القرآن في أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ". وقال أيضا في ترجمة محمد بن علي بن هزارد ١ / ٤٥٧: " وحدث أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن ميمون في كتاب له جمع في ما أنزل الله تعالى من القرآن في

شأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه... ".

٤٣٨ - ماتم الثقلين في شهادة علي والحسين

لحسن الزمان محمد بن قاسم علي بن ذي الفقار علي التركماني الحيدرآبادي، المولود بها والمتوفى بها في شبابه نحو سنة ١٣٢٨ هـ.

ترجم له عبد الحق في نزهة الخواطر ٨ / ١٠٧ وأطراه بقوله: " الشيخ العالم المحدث... أحد كبار العلماء... له مصنفات عديدة، منها: نور العينين في فضيلة المحبوبين... وأشهر مصنفاته: الفقه الأكبر في علوم أهل البيت الأطهر... ". مخطوطة منه في مكتبة جامعة علي كره بالهند.

وطبع في حيدرآباد الهند.

٤٣٩ - ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام

لأبي الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين، المولود في أصفهان سنة ٢٨٤ هـ، والمتوفى ببغداد سنة ٣٥٦ هـ.

راجع عن حياته مقدمة كتابيه " الأغاني " و " مقاتل الطالبين " وأما كتابه هذا فقد ذكره له الشيخ الطوسي في الفهرست برقم ٨٩٦، ورواه عن أحمد بن عبدون عنه. وجاء اسم الكتاب في بعض مخطوطات " الفهرست " وفي " معالم العلماء " لابن شهر آشوب رقم ٩٨٦: " كتاب التنزيل في أمير المؤمنين عليه السلام ".

٤٤٠ - ما نزل من القرآن في علي
للحسين بن الحكم بن مسلم الحبري، أبي عبد الله الكوفي، المتوفى
سنة ٢٨٦ هـ.

ترجم له ابن شهر آشوب - المتوفى سنة ٥٨٨ هـ - في معالم العلماء برقم ١٠١٥
وقال: " له كتاب: ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام ". كما وذكر له
برقم ٢٢٤ كتاب " المسند " أو " المستند " .

ضبطه ابن ماكولا في الإكمال ٣ / ٤١ فقال: " أما الحبري، بكسر الحاء المهملة
وفتح الباء المعجمة بواحدة وبالراء فهو... والحسين بن الحكم بن مسلم الحبري
الكوفي، يروي عن إسماعيل بن أبان وأبي حفص الأعشى... " .

وفي أنساب السمعاني ٤ / ٤٤ نحوه حرفيا تقريبا!

وهو ثقة، وثقه الدارقطني في " سؤالات الحاكم النيسابوري عنه " ص ١١٤
فقال: " الحسين بن الحكم بن مسلم الحبري، ثقة.

مخطوطاته:

١ - مخطوطة في طشقند بالاتحاد السوفيتي، سميت بالتنزيل أو تنزيل الآيات،
جاء في نهايتها: " آخر التنزيل جمع الحبري. هذه النسخة نقلت من الخزانة الشريفة
المستنصرية من نسخة بخط ابن هلال الكاتب المعروف بابن البواب رحمه الله.
فرغ من نسخها العبد الفقير إلى الله محمد بن الحسن ابن النعائم، يوم
السادس من شوال سنة ٦٦١ هـ " .

وعليها ختم فيها رقم الكتاب ٣٢١٦، وكتب فيه: " بوخارا دولت كوتوبخان
سنك انبار يدن تالندی " أي: أخذ من مخزن مكتبة بخارى الحكومية.
وهي من وقف خواجه بارسا محمد بن محمد بن محمود الحافظ البخاري،
المتوفى سنة ٨٦٥ هـ، وعليها ختمه، وقد ظفر بها زميلنا الباحث الدكتور حسين علي

محفوظ الكاظمي، أستاذ كلية الآداب في جامعة بغداد عند سفرته إلى الاتحاد
السوفيتي، وجدها في المجمع العلمي الأوزبكي في طشقند، ضمن المجموعة رقم
٢٩٨٨،

فصور عليها بالميكروفيلم وصورت عليه نسخة لنفسه، وهي بخط نسخ وثلث جميل
جيد حشن.

٢ - نسخة بخط ياقوت أو مكتوب عليها بخط نسخ جميل رائع، جاء في
نهايتها: " آخر ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام،
جمع

الحبري، كتبه الفقير إلى رحمة ربه الغني ياقوت المستعصي بالخزانة المستنصرية...
في

تاسع شهر رمضان سنة ست و... - عمائه " (١).

وهذه النسخة في مكتبة مجلس الأعيان الإيراني السابق (سنا) برقم ٤٠١،
ذكرت في فهرسها.

طبعاته:

١ - نشره لأول مرة زميلنا العلامة الجليل السيد أحمد الحسيني الأشكوري،
فطبعه في قم سنة ١٣٩٥ هـ. باسم " ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام ".

٢ - ونشر مرة ثانية في بيروت بتحقيق زميلنا الباحث المحقق السيد محمد
رضا الحسيني الجلاي، وصدر من منشورات مؤسسة آل البيت - عليهم السلام -
لإحياء التراث / فرع بيروت سنة ١٤٠٨ = ١٩٨٧ باسم " تفسير الحبري " ! مع
مقدمة

ضافية ودراسة شاملة عن الكتاب ومؤلفه واستدراكات وتخريجات وفهارس فنية.

٤٤١ - ما نزل من القرآن في علي (عليه السلام)

للمرzbاني، أبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد، الخراساني
الأصل، البغدادي (٢٩٧ - ٣٨٤ هـ).

(١) راجع للتأكد من تاريخ النسخة ما كتبه العلامة الجلاي في مقدمة " تفسير الحبري " ص ١٧٣ - ١٧٨.

له ترجمة في معالم العلماء - لابن شهر آشوب - : رقم ٧٨٦، وأمل الآمل ٢ / ٢٩٢،
وروضات الجنات ٧ / ٣٣٨، وتأسيس الشيعة الكرام لجميع فنون الإسلام - للسيد
الصدر - : ٩٤ و ١٦٨ و ٢٤٩ - ٢٥٢، والكنى والألقاب - للمحدث القمي ٣ /
١٧٧، والقرن
الرابع من طبقات أعلام الشيعة - لشيخنا صاحب الذريعة رحمه الله - : ٢٩٤،
والذريعة ١٩ / ٢٩، ومقدمة تفسير الحبري - تحقيق الأستاذ الباحث السيد محمد
رضا
الحسيني الجلالي - ٨٢ و ١٤٩، وأعيان الشيعة ١٠ / ٣٣، ومعجم رجال الحديث -
لسيدنا
الأستاذ الإمام الخوئي دام ظنه الوارف - ١٧ / ٨٣.
وكل هذه المصادر ذكرت له كتابه هذا: ما نزل من القرآن في علي عليه
السلام.
وممن روى عنه من أصحابنا: الشيخ الأجل المفيد، وتلميذاه الشريفان
الرضي والمرتضى علم الهدى قدس الله أرواحهم.
ويظهر أن آباءه كانوا وجهاء وشخصيات بارزة، قال عنه القفطي: " من بيت
رياسة ونفاسة " فقد أورد في معجم الشعراء - ص ٤٦٢ - قصيدة للشنوفي يمدح أباه
أبا علي عمران بن موسى - والد المرزباني - جاء فيها:
سليل ذرى العلياء موسى فجوده * كبحر أتى العافين تجري متاعبه
تقيل من موسى وآبائه الندى * وبالسلف الأمجاد حلت ضرائبه
أعز كان الجود غيث بكفه * أنامله للمعتفين سحائبه
وكان هو موسرا، فقد حكى عنه. كان في داري خمسون ما بين لحاف ودواج
معدة لأهل العلم الذين يبيتون عندي.
قال الصيمري: وأكثر أهل الأدب الذين روى عنهم سمع منهم في داره (١)
وكانت داره مجمع الفضلاء (٢).

(١) تاريخ بغداد ٣ / ١٣٦، أنساب السمعاني (المهزباني)، معجم الأدباء ٧ / ٥٠، والدواج بضم الدال
وتشديد الواو

وتخفيفه: فراش النوم.

(٢) الوافي بالوفيات - للصفدي - ٤ / ٢٣٦.

وكان وجيها معظما، قال القفطي: من بيت رياسة ونفاسة. مقدم في الدول وعند أهل العلم وكان عضد الدولة فنا خسرو ابن بويه - علي كبره وتعظمه - يجتاز بباب أبي عبيد الله [المرزباني] فيقف بالباب حتى يخرج إليه أبو عبيد الله فيسلم عليه ويسأله عن حاله!... (١).

وقد أثرى المكتبة العربية بمصنفات كبار غزيرة المادة، واحتفظ لنا بالشئ الكثير من المواد الأدبية وأخبار الأدباء والشعراء وأشعارهم، جاهليين وإسلاميين، وله كتاب " شعراء الشيعة " (٢) وقد سرد النديم في " الفهرست " أسماء مصنفاته من ص

١٤٦ -

١٤٩ من طبعة إيران المحققة الكبيرة الحجم، وكذا القفطي عدد مؤلفاته في إنباه الرواة ٣ / ١٨٢ - ١٨٤، وياقوت ٧ / ٥٠ - ٥٢.

ولم يطبع من مؤلفاته الكثيرة سوى مجلد من معجم الشعراء، والموشح، وأخبار السيد الحميري، طبع في النجف الأشرف بتحقيق الأستاذ الشيخ محمد هادي الأميني حفظه الله.

٤٤٢ - ما نزل من القرآن في علي

أو: المنتزع من القرآن العزيز في مناقب مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام).

للحافظ أبي نعيم، أحمد بن عبد الله بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني (٣٣٦ - ٤٣٠ هـ).

راجع عن حياته سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٥٣ وما ذكر بهامشه من المصادر.

وكتابه هذا ذكره له الحافظ ابن شهر آشوب المازندراني، المتوفى سنة ٥٨٨ هـ،

في كتاب " معالم العلماء " ص ٢٥ رقم ١٢٣، وكذا معاصره الحافظ ابن البطريق الأسدي

الحلي، المتوفى نحو سنة ٦٠٠ هـ، فقد روى عن الكتاب في أول كتابه " المستدرك -

المختار " (٣)

(١) القفطي في إنباه الرواة ٣ / ٨٠ - ٨١.

(٢) الوافي بالوفيات ٤ / ٢٣٧.

(٣) المستدرك المختار في مناقب وصي المختار، لابن بطريق الأسدي الحلي، المتوفى سنة ٦٠٠ أو ٦٠٦ هـ استدرك

فيه ما فاته من مناقب أمير المؤمنين عليه السلام في كتابه الذي سماه " عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار ".

قال شيخنا الطهراني رحمه الله في الذريعة ٢١ / ٥: " أخرج فيه قريبا من ستمائة حديث من كتب العامة... وعند السماوي نسخة عتيقة.. "

أقول. ونسخة المغفور له العلامة السماوي رحمه الله قد انتقلت من بعده إلى مكتبة آية الله الحكيم العامة في

النجف الأشرف " والله أعلم بمصير الإسلام وتراثه ومقدساته في العراق!

وفي كتابه الآخر: " خصائص الوحي المبين " وسماه في ص ٢٣: المنتزع من القرآن العزيز

في ما ورد في مناقب مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).
ثم رواه عن مؤلفه أي نعيم بثلاثة طرق، فقال.

أخبرنا به الشيخ العدل الحافظ أبو البركات علي بن الحسين بن علي بن الحسن بن عمار المحدث الموصللي، في رجب من سنة ٥٩٥، عن الشيخ أبي محمد عبد الله

ابن علي بن عبد الله بن عمر، المعروف بابن سويدة التكريتي المحدث، عن الشيخ الحافظ أبي البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد بن الحسن الأنماطي، عن أبي علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد الأصفهاني، عن الحافظ أبي نعيم.
ومن طريق آخر:

أخبرنا به الشيخ محمد بن أحمد بن عبيد الموصللي، عن الشيخ إسماعيل بن علي بن عبيد المحدث الموصللي، عن أبي الفضل ابن ناصر، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد الأصفهاني، عن أبي نعيم.

ومن طريق آخر:

أخبرنا الشيخ الفقيه أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد الأصفهاني " عن الحافظ أبي نعيم. وقد روى ابن بطريق في كتاب " الخصائص من كتاب ما نزل من القرآن في علي، لأبي نعيم " نحو ثمانين حديثاً، فاعتنمها زميلنا العلامة الباحث الشيخ محمد باقر المحمودي حفظه الله فاستخرج هذه الثمانين حديثاً وسماها باسم " النور المشتعل من

كتاب ما نزل " في علي عليه السلام لأبي نعيم الأصفهاني، وصدر الكتاب من مطبوعات

وزارة الإرشاد في طهران سنة ١٤٠٦ هـ.

كما أن العلامة المحمودي حقق أيضا كتاب " خصائص الوحي المبين فيما نزل في أمير المؤمنين عليه السلام " لابن بطريق وصدر أيضا في طهران من مطبوعات وزارة الإرشاد في عام ١٤٠٦ هـ وكان قد طبع في إيران طبعة حجرية في عام ١٣١١ هـ ونحن بعد بأمل أن يوجد كتاب أبي نعيم فيطبع بكامله.

٤٤٣ - ما نزل من القرآن في علي عليه السلام لأبي بكر محمد بن مؤمن الشيرازي.

استخرجه من اثني عشر تفسيراً: تفسير يعقوب بن سفيان، وابن جريج، ومقاتل، ووكيع بن الجراح، ويوسف القطان، وقتادة، وأبي عبيدة، وعلي بن حرب الطائي، والسدي، ومجاهد، ومقاتل بن حيان، وأبي صالح (١).

وهناك بعض الخلاف في اسمه، ففي بعض المصادر: محمد مؤمن وفي بعضها محمد بن عبد المؤمن وفي بعضها محمد بن موسى وأكثر ما جاء اسمه محمد بن مؤمن.

ونسبه السيد ابن طاوس في " اليقين " في الباب ١٥١ نيشابوريا، وفي ١٥٣ وبقية المصادر وصف بالشيرازي، ولعله شيرازي الأصل كان يسكن نيشابور وهناك خلاف في اسم كتابه، فقد ترجم له الشيخ منتجب الدين ابن بابويه الرازي في " الفهرست " برقم ٣٩٣، وابن شهر آشوب في " معالم العلماء " رقم ٧٨٤، ولم

نجد له ترجمة سوى عند هذين، وكلاماً سمي كتابه: " نزول القرآن في شأن أمير المؤمنين عليه السلام " وكذلك الشيخ عبد الجليل الرازي في كتاب " النقض " ص ٢١٢، عبر عنه بكتاب: " نزول القرآن في شأن أمير المؤمنين عليه السلام " ولذلك نكرر

اسمه في حرف النون أيضاً.

(١) شواهد التنزيل ٢ / ٣٧٤ رقم ١١٥٩ من الطبعة الأولى. بيروت سنة ١٣٩٣ هـ.

ولكن ابن شهر آشوب نفسه ذكره في مقدمة كتابه " مناقب آل أبي طالب " باسم: " ما نزل من القرآن في علي ".
وذكره السيد ابن طاوس - قدس الله نفسه - في كتاب " اليقين " في البابين ١٥١ و ١٥٢ باسم: تفسير الحافظ محمد بن مؤمن وقال في كتاب " الطرائف " ص ٨٠:

" وروى هذا الحديث الحافظ عندهم محمد بن موسى في كتابه الذي استخرجه من التفاسير الاثني عشر. "

وهناك خلاف في مذهبه أيضا، فقد عده الشيخ عبد الجليل القزويني الرازي في كتاب " النقض " الذي ألفه سنة ٥٥٢ هـ في ص ٢١٢ في عداد أعلام الشيعة وكبار مفسريها، وكذلك معاصره الشيخ منتجب الدين ترجم له في " فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفهم " رقم ٣٩٣ وقال. " ثقة عين، مصنف كتاب نزول القرآن.... أخبرنا به

السيد أبو البركات المشهدي - رحمه الله - عنه " (١).

ولكن معاصره ابن شهر آشوب السروي، المتوفى سنة ٥٨٨، ترجم له في " معالم العلماء " وعده كراميا (٢) وكذلك في كتابه مناقب آل أبي طالب ١ / ١١ عد " ما نزل

من القرآن " هذا من مصادر كتابه من مؤلفات العامة، فابن شهر آشوب يراه عاميا حنبليا كراميا. وكذلك السيد ابن طاوس - رحمه الله - يعده في كتاب " الطرائف " من

علماء العامة (٣).

وأظنه هجر وأهمل، ولم نجد له ترجمة في شيء من كتب القوم لكراميته، شأنه شأن سائر الكرامية، وهذا يؤيد كونه نيشابوريا.

وهناك اضطراب في عمره، فبينما نرى أن الحاكم الحسكاني - المتوفى حدود سنة ٤٧٠ هـ - والذي بدأ بتحمل الحديث منذ عام ٣٩٠ هـ يروي في " شواهد التنزيل "

(١) السيد أبو البركات محمد بن إسماعيل المشهدي، رقم ٣٨٧.

(٢) معالم العلماء - طبعة النجف الأشرف - : رقم ٧٨٤.

(٣) كتاب الطرائف - طبعة مطبعة الخيام في قم سنة ١٤٠٠ هـ : ٨٠ و ٩٣ و ٩٦.

عن ابن مؤمن مباشرة كما في الرقم ٨١، وبواسطة علي بن الحسين النسائي الإمامي كما

في الرقم ١١٥٩، وربما يروي عن السيد عقيل عن علي بن الحسين الإمامي عنه، إن كان محمد بن عبيد الله أو محمد بن عبد الله الذي يروي عنه الحسكاني بهذا الإسناد هو ابن مؤمن هذا، فيكون ابن مؤمن من أعلام القرن الرابع أو أدرك مطلع القرن الخامس.

ومن ناحية أخرى نرى الحافظ ابن شهر آشوب المازندراني، المولود سنة ٤٨٨ هـ يروي عن ابن مؤمن بالإجازة منه بكل صراحة، فقد قال في كتابه " مناقب آل أبي طالب " ١ / ١١: " وأجاز لي أبو بكر محمد بن مؤمن الشيرازي رواية كتاب ما نزل من القرآن في علي.... ".

فهل أن ابن مؤمن عاش من القرن الرابع إلى القرن السادس، أو أنهما اثنان؟

٤٤٤ - ما نزل من القرآن في علي

لأبي الفضائل وأبي المحامد المظفر بن أبي بكر أحمد بن محمد بن المختار الحنفي، الرازي المولد، الآقسرائي المسكن، المتوفى سنة ٦٣١ هـ. له كتاب " بذل الحبا في آل العباء " تقدم في حرف الباء، وله كتاب " حجج القرآن " مطبوع بالقاهرة.

ترجم له الداودي في طبقات المفسرين ١ / ٨٦ ووصفه بالفقيه الرازي الحنفي الصوفي المفسر، قال. " قال القرشي: قدم دمشق وكان يفسر القرآن على المنبر بجامعة، ثم رحل منها متوجها إلى بلاد الروم وتولى بها القضاء والتدريس، وسمع الحديث الكثير... ".

رأيت منه مخطوطة في مكتبة لاله لي، ضمن المجموعة رقم ٣٧٣٩، في المكتبة السليمانية في إسلامبول، والمجموعة كلها رسائل هذا المؤلف كتبها نصر الله بن محمد

القصري في سنة ٧٣٨ هـ، وهذا الكتاب يبدأ في المجموعة بالورقة ٢١ ب، ونسخت عليها

نسخة بيدي في رحلتي إلى تركيا عام ١٣٩٧ هـ، ضمن مجموعة نتائج الأسفار. وفي المجموعة أرجوزة للمؤلف يشير فيها إلى ترجمة نفسه بقوله:
وأحمد الرحمان واسمي أحمد* ووالدي محمد وسيد
وجدي المظفر المعظم* وبعده المختار جدي الأقدم
ومولدي الري ونعم المولد* يخرج منه المؤمن الموحد
فرغت منها في ربيع الأول* والحمد لله العلي الأعدل
بأقسرا في أشهر منتميه إلى* ثلاثين مع الستمئه.

وهناك مصنفات أخرى في: ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام،
لها أسماء خاصة، تقدم منها في حرف الشين: "شواهد التنزيل لقواعد التفضيل"
للحاكم الحسكاني، وفي حرف التاء "تنبيه الغافلين في فضائل الطالبين للحاكم
الجشمي.

وأما مؤلفات أصحابنا بهذا الصدد فهي كثيرة خارجة عن شرطنا، مبثوثة في
موسوعة "الذريعة إلى تصانيف الشيعة".

٤٤٥ - المبكيات

في أخبار الشهداء بالطف.

لنصير الدين عبيد الله بن جلال الدين الحسيني الهندي البرهان بوري،
المتوفى بالمدينة المنورة في ١٥ محرم سنة ١٢٩٣ هـ.

ترجم له عبد الحي في نزهة الخواطر ٧ / ٥١٦ وأطراه بقوله. "أحد العلماء
المبرزين في الفقه والأصول، ولد ونشأ ببلدة برهان بور وقرأ العلم على والده وعلى
غيره من الأساتذة ثم تصدر للتدريس وله مصنفات كثيرة...".

أقول: ومما ذكر من مصنفاته: "ساطع الأنوار من كلام سيد الأبرار" و "تنبيه
الأغبياء في فضائل سيد الأصفياء" وهذا يأتي في المستدرک، و "هل من مزيد في
جواز

اللعن على يزيد " لعنه الله ولعن من مهد له ومكنه، وذكر له المبكيات كما ذكرنا.
٤٤٦ - المحبة لأهل البيت

لنوري الاسكداري، وهو الشيخ محمد بن عثمان الرومي الرفاعي، المتوفى
سنة ١٢٧٣ هـ.

ترجم له إسماعيل باشا في هدة العارفين ٢ / ٣٧٥ - ٣٧٦، وكحالة في معجم
المؤلفين. ١٠ / ٢٨٠ وذكر كتبه ومنها هذا الكتاب.

٤٤٧ - مختصر الأربعين في مناقب أهل البيت الطاهرين

تخريج الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم الشيرازي ثم البغدادي، المولود
ببغداد سنة ٥٢٩ هـ، والمتوفى بها سنة ٥٨٥ هـ.

ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢١ / ٢٣٩ وقال. " وكان ذا رحلة واسعة
ومعرفة جيدة وصدق وإتقان، وثقه ابن الديثي.... وقد أجاد تأليف الأربعين، وهو في
مجلد... "

نقل عنه السيد ابن طاوس المتوفى سنة ٦٦٤ هـ في كتبه، منها في كتاب " اليقين "
ص ٤٩٢ باب ١٩٩.

٤٤٨ - مختصر البيان في نسب آل عدنان

لأبي العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد فتحا بن عبد الله
ابن يحيى ابن جزى الكلبي الأندلسي الغرناطي الجزيري.

اختصره من كتاب عبد الله بن عيسى بن محمد بن خلدون التونسي.

أوله: " الحمد لله المنفرد في الذات والصفات والأفعال.... "

نسخة في خزانة الرباط بالمغرب، ضمن المجموع ١٠٩٣. D فرغ منه في

شهر صفر عام ١١٧٥ هـ ذكرت في فهرسها ج ٢ ق ٢ ص ١٦١ رقم ٢١٦٨.

نسخة أخرى منه فيها أيضا، ضمن المجموع رقم ١٤٢٨ .D.

نسخة أخرى فيها، ضمن المجموع رقم ١١٣٣ .D.

٤٤٩ - مختصر شواهد التنزيل

" شواهد التنزيل لقواعد التفضيل " في الآيات النازلة في أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام للحاكم الحسكاني الحنفي، من أعلام القرن الخامس، وقد تقدم في حرف الشين.

ومختصره هذا لإسماعيل بن حسين بن حسن بن هادي جغمان اليمني الخولاني الصنعاني (١٢١٢ - ١٢٥٦ هـ).

نيل الوطر ١ / ٢٧٠، معجم المؤلفين ٢ / ٢٦٥.

نسخة منه ضمن مجموعة من مؤلفات جغمان في المتحف البريطاني، رقم ٥٢٣٨٩٨.

٤٥٠ - المختصر في نسب آل سيد البشر صلى الله عليه وآله

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي، النسابة الواسطي، الصوفي الرفاعي، المتوفى حدود سنة ٨٠٠ هـ.

هدية العارفين ١ / ٧٢٦.

٤٥١ - مختصر القول المختصر في علامات المهدي المنتظر

الأصل لابن حجر الهيتمي، وقد تقدم.

وهذا المختصر لحفيده رضي الدين بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن

حجر الهيتمي السعدي المصري الشافعي (١٠١٠ - ١٠٧١ هـ).

هدية العارفين ١ / ٣٦٩.

٤٥٢ - مدائح أهل البيت عليهم السلام
لابن اللعيبة، وهو فخر الكتاب أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الجويني
البغدادي ثم القاهري، المتوفى بها سنة ٥٨٦ هـ.
ترجم له ياقوت في معجم الأديباء ٩ / ٤٣ وفي طبعة ٣ / ١٥٦، وابن خلكان في
وفيات الأعيان ٢ / ١٣١، وابن الفوطي في تلخيص مجمع الآداب ٣ / ١٤٣ (فخر
الكتاب)، والمنذري في التكملة: رقم ٤٣، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٢١ / ٢٣٣،
والصفدي في الوافي بالوفيات ١٢ / ١٢٧ وقال: "صاحب الخط المليح، كان أديبا
فاضلا،
ذكره العماد في الخريدة... يقال: إنه كتب مائتين وثلاثين ختمة وربعة، وله (حيل
الملوك)
و (مدائح أهل البيت)...".
٤٥٣ - المدائح الحسينية
للأستاذ المصري أحمد خيرى، وهو الأديب الشاعر الكاتب أحمد بن خيرى
باشا بن يوسف الحنفي المصري، المولود بالقاهرة سنة ١٣٢٤، والمتوفى بها سنة
١٣٨٧ هـ.
وكتابه هذا مطبوع في مصر، وله كتاب "القول الجلي في أفضلية علي عليه
السلام".
له ترجمة في أعلام الزركلي ١ / ١٢٢ - ١٢٣، وفي مقدمة كتابه "الأرجوزة
اللطيفة" المطبوع ببغداد.
٤٥٤ - مرآة الفكر في المهدي المنتظر
للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي، المتوفى سنة ١٠٣٣ هـ.
وتقدم له في حرف الفاء: "فرائد فوائد الفكر في المهدي المنتظر".
إيضاح المكنون ٢ / ٤٦٢.***

٤٥٥ - مرآة المؤمنين وتنبية الغافلين في مناقب أهل بيت سيد المرسلين
للمولوي ولي الله بن حبيب الله بن محب الله الأنصاري الهندي اللكهنوي
(١٢٨٢ - ١٣٧٠ هـ).

له ترجمة في نزهة الخواطر ٧ / ٥٤٢ جاء فيها: " أحد الأساتذة
المشهورين.... وبذل جهده في التدريس حتى انتهت إليه الرياسة العلمية بمدينة
لكهنو... " ثم عدد مؤلفاته وذكر منها هذا الكتاب.
نسخة في المكتبة الناصرية في لكهنو بالهند، وعنها مصورة في مكتبة المرعشي بقم.
نسخة في مكتبة أمير المؤمنين العامة في النجف الأشرف.
وذكر للمؤلف في مرآة التصانيف ص ٢٣٥ عن تاريخ أدبيات ٢ / ٣٨٩ كتابا
باسم " تنبيه الغافلين في مناقب آل سيد المرسلين " وأظنه هو هذا الكتاب وليس كتابا
آخر؟

٤٥٦ - المراتب

في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام.
لأبي القاسم إسماعيل بن أحمد بن محفوظ البستي المعتزلي، المتوفى حدود
سنة ٥٤٢٠ هـ.

نرح من الري إلى آمل طبرستان عند فتنة النواصب والشيعة بالري في نيف
وأربعمائة.

ترجم له ابن المرتضى في أصحاب قاضي القضاة (القاضي عبد الجبار) من
طبقات المعتزلة ص ١١٧ قال: " ومنهم أبو القاسم إسماعيل بن أحمد، أخذ عن
القاضي، وله كتب جيدة، وكان جدلا حاذقا ويميل إلى مذهب الزيدية، وناظر
الباقلاني فقطعه، لأن قاضي القضاة ترفع عن مكالمته! "
وترجم له كحالة في معجم المؤلفين ٢ / ٢٧٩ نقلا عن " تراجم الرجال "

للجنداري، وسماه: إسماعيل بن علي بن أحمد البستي، وقال. " متكلم فقيه، توفي حدود

سنة ٤٢٠، له من المؤلفات في علم الكلام: الموجز الإكفار والتفسير ".
وترجم له ابن شهر آشوب، المتوفى سنة ٥٨٨ هـ في " معالم العلماء " رقم ٩٥١
وذكر له كتابه المراتب، ويرقم ٩٩٠ وذكر له كتاب الدرجات، وفي كلا الموردین
نسبه
زيديا.

وله ترجمة في مطلع البدور.

وحكى السيد ابن طائوس رحمه الله، المتوفى سنة ٦٦٤ هـ، في كتاب " اليقين " ص ٣١٤
عن كتاب " فضائل علي بن أبي طالب ومراتب أمير المؤمنين عليه السلام " وقال في ص ٣١٥
بعد ما نقل حديثين عن كتاب المراتب: " وجدت في آخر النسخة التي نقلت منها هذين الحديثين ما هذا لفظه:

عن كتاب (مراتب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام) من إملاء
الشيخ الإمام أبي القاسم إسماعيل بن أحمد البستي رحمه الله، انتسخ هذه النسخة من
نسخة مصححة طالعها الكبار من العلماء، وتلك النسخة موضوعة في دار الكتب التي
بناها في المسجد الجامع العتيق بهمدان الصدر السعيد الكبير ضياء الدين أبو محمد
عبد الملك بن محمد ".
نسخة في المكتبة الآصفية في حيدرآباد بالهند، كتبت سنة ١١٨٨ هـ، عن نسخة
بخط حنظلة بن سبعان، كتبها في القاهرة سنة ٦١٨ هـ.

نسخة في المكتبة الناصرية، وهي مكتبة آل صاحب العبقات في لكهنو بالهند.
نسخة في مكتبة ندوة العلماء في لكهنو، أيضا.

٤٥٧ - مرآة الحسين عليه السلام

لابن الأعرابي، وهو أبو عبد الله محمد بن زياد، مولى بني هاشم (١٥٠ - ٢٣٠ هجرية).

له ترجمة في فهرس النديم: ٧٥، وتاريخ بغداد ٥ / ٢٨٢، ومعجم الأدباء ١٨ / ١٨٩

١٩٦٦، وإنباه الرواة ٣ / ١٢٨ وقال: " وكان ناسبا نحويا كثير السماع، راوية لأشعار القبائل كثير الحفظ... " وذكره أبو منصور الأزهري في كتابه فقال: " وكان رجلا صالحا ورعا زاهدا صدوقا... " .

وترجم له الصفدي في الوافي بالوفيات ٣ / ٧٩ وحكى عن ثعلب قوله: " وكان يسأل ويقرأ عليه فيجيب من غير كتاب، ولزمته لبضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه... " .

ذكره شيخنا رحمه الله في الذريعة ٢٠ / ٢٩٣ وقال: " إن منها مخطوطة في المكتبة الخديوية (دار الكتب المصرية) وغيرها " . وطبعها ولياريط الإنجليزي مع مقدمة وملاحظات.

٤٥٨ - مزيل اللبس عن حديث رد الشمس

لشمس الدين الدمشقي، وهو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الصالحي، نزيل القاهرة المتوفى بها سنة ٩٤٢ هـ تلميذ السيوطي. ترجم له العماد في شذرات الذهب ٨ / ٢٥٠ وفيه: " وكان عالما صالحا مفننا في العلوم، وألف السيرة النبوية المشهورة التي جمعها من ألف كتاب... " ثم عدد مصنفاته وذكر منها هذا الكتاب، ولكنه وهم في اسمه فذكره باسم: " كشف اللبس في رد الشمس

"!، وهذا اسم كتاب شيخه السيوطي في حديث رد الشمس كما تقدم في حرف الكاف،

وأما تلميذه الدمشقي فاسم كتابه. " مزيل اللبس " كما تقدم أحال إليه المؤلف في كتابه " سبل الهدى والرشاد في هدي خير العباد " (١).

(١) المعروف بالسيرة الشامية، وقد طبع مؤخرا بالقاهرة في عدة أجزاء كبار وقد رأيت عدة نسخ مخطوطة منه قبل

طبعه في مكنتات تركيا، وقد أحال إلى كتابه هذا مصرحا باسمه: مزيل اللبس عن حديث رد الشمس، ذكره عند

كلامه على رد الشمس في الباب الخامس من معجزات النبي صلى الله عليه وآله. وقد تحدث هناك أيضا عن رد الشمس بإسهاب.

وقد ذكره له برهان الدين الكوراني المدني في كتاب: " الأُمم لإيقاظ الهمم " ص ٦٣. أوله: " الحمد لله الذي أيد رسوله محمدا بالآيات الباهرات والمعجزات العظام.... ".
مخطوطاته:

- ١ - نسخة كتبت في عهد المؤلف " كتبها موسى بن عبد القادر السنبلائي الأزهري سنة ٩٠٨ هـ، وهي من كتب المدرسة الإسلامية بالموصل في مكتبة الأوقاف العامة بالموصل، ضمن المجموعة ٥ / ٢٠ كما في فهرسها ٢ / ٨٢.
 - ٢ - نسخة في مكتبة لاله لي، بأخر المجموعة رقم ٣٦٥١ بالمكتبة السليمانية في إسلامبول، كتبها علي بن محمد الملاح، وفرغ منها مستهل ربيع الثاني سنة ١٠٠٩.
 - ٣ - نسخة رأيتها في مكتبة الحرم المكي في مكة المكرمة، رقم ٤٩٦، ضمن المجموعة رقم ٢ / ١١٩ مجاميع، وقد كتبت عليها نسخة لنفسه.
 - ٤٥٩ - مسألة في تصحيح خبر رد الشمس وترغيم النواصب الشمس للحاكم الحسكاني، أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله الحافظ ابن الحذاء الحنفي النيسابوري، المتوفى بعد سنة ٤٧٠ هـ.
- ذكره له تلميذه الراوي عنه ابن شهر آشوب في معالم العلماء، وفي كتاب مناقب آل أبي طالب ٢ / ٣١٦ من طبعة إيران الحروفية عند الكلام على حديث رد الشمس لأمير المؤمنين عليه السلام وما ألف في ذلك قال: " ولأبي القاسم الحسكاني: مسألة في تصحيح رد الشمس وترغيم النواصب الشمس ".
وترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ص ١٢٠٠ ترجمة حسنة وذكر له هذا الكتاب قائلا: " ووجدت له مجلسا يدل على تشييعه! وخبرته بالحديث وهو تصحيح خبر

رد الشمس لعلي رضي الله عنه وترغيم النواصب الشمس ".
وذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٦ / ٨٠ قال: " فصل في إيراد طرق هذا
الحديث من أماكن متفرقة، وقد جمع فيه أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن أحمد
الحسكاني جزء وسماه: مسألة في تصحيح رد الشمس وترغيم النواصب الشمس.
وقد تقدم للمؤلف: شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، وطيب الفطرة في حب
العترة، ودعاء الهداة إلى أداء حق الموالاتة، وخصائص علي عليه السلام، وغير ذلك.
وقد أوعزنا في العدد الثالث من " تراثنا " ص ٤٥ - ٤٨، إلى بعض ما ألفه
الحفاظ في حديث رد الشمس وإلى بعض مصادر الحديث وطرقه فليراجع.
٤٦٠ - مسألة في الغيبة
للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الأسد آبادي المعتزلي،
المتوفى سنة ٤١٥ هـ.
له ترجمة في تاريخ بغداد ١١ / ١١٣، وترجمة مطولة في التدوين ٣ / ١١٩ - ١٢٥
وفيه نص العهد الذي أنشأه الصاحب ابن عباد حين ولاه قضاء القضاة بالري
وقروين وأبهر وزنجان وسهرورد وقم ودماوند وغيرها، وتاريخه في المحرم سنة
٣٠٦٧ هـ.
وله ترجمة حسنة في طبقات المعتزلة - لابن المرتضى -: ١١٢.
وذكره الدكتور عبد الكريم عثمان في مقدمته لكتاب " شرح الأصول
الخمسة " للقاضي عبد الجبار وترجمة حاله وعد مؤلفاته وذكر منها هذا فقال: " مسألة
في
الغيبة، أي غيبة الإمام، وهو ورقة واحدة " الفاتيكان [رقم] ١٢٠٨ ".
للبحث صلة

فقه القرآن
في التراث الشيعي

(٥)

الشيخ محمد علي الحائري الخرم آبادي

(٣٥)

تقريب الأفهام في تفسير آيات الأحكام

للمفتي السيد محمد قلي بن محمد حسين بن حامد حسين بن زين العابدين

الموسوي النيشابوري الكنتوري، المتوفى سنة ١٢٦٠ هـ.

أثنى عليه العلامة الأمين فقال: " من علماء الهند، كان متكلماً بارعاً في المعقول،
حسن المناظرة، جيد التحرير، واسع التبصير، من تلاميذ السيد دلدار علي بن محمد معين
النصير آبادي.

اشتغل في الرد على المخالفين فقام به أحسن قيام، له مؤلفات:

١ - السيف الناصري، في الرد على الباب الأول من (التحفة الاثني عشرية).

٢ - الأجوبة الفاخر في رد ما كتبه الفاضل رشيد الدين الدهلوي جواباً على

(السيف الناصري).

٣ - تقليب المكائد، في رد الباب الثاني من التحفة.

٤ - برهان السعادة في رد الباب التاسع منها في الإمامة.

٥ - تشييد المطاعن لكشف الضغائن، في الرد على الباب العاشر منها.

٦ - مصارع الأفهام لقطع الأوهام، في رد الباب الحادي عشر منها.

٧ - الفتوحات الحيدرية، في الرد على (الصراط المستقيم) لبعض العامة.

٨ - تقريب الأفهام في تفسير آيات الأحكام.

إلى غير ذلك " (١).

وهو والد علامة العصر، لسان الفقهاء والمجتهدين، ترجمان الحكماء والمتكلمين، جامع العلوم العقلية والنقلية، المتكلم النحرير، الباحث عن أسرار الديانة، والذاب عن بيضة الشريعة وحوزة الدين الحنيف، آية الله في العالمين، السيد الأمير حامد حسين النيشابوري الكنتوري الكنهوتي، صاحب كتاب "عبقات الأنوار".
ومن تأليفه القيمة كتابه "تقريب الأفهام في تفسير آيات الأحكام" بالفارسية.
أوله: "الحمد لله الذي بعث في الأميين رسولا في آخر الزمان، على كافة الإنس والجان".

كشف الحجب والأستار ١٢٧ و ١٣٦، مرآة الكتب ٢ / ١٥٥، نجوم السماء: ٤٢٣،
ريحانة الأدب ٥ / ٣٥٦، أعيان الشيعة ٩ / ٤٠١ و ١ / ٢٧، الذريعة ٤ / ٣١٦،
الفوائد

الرضوية: ٥٩٦.

نسخة الأصل في مكتبتهم العامرة العظيمة المشهورة في لکنهو، المعروفة
بالمكتبة الناصرية.

(٣٦)

دلائل المرام في تفسير آيات الأحكام

للمولى محمد جعفر بن سيف الدين الأسترآبادي الطهراني، الشهير

بشريعتمدار المتوفى سنة ١٢٦٣ هـ.

أثنى عليه الشيخ الطهراني فقال: "هو الشيخ المولى محمد جعفر أحد كبار
علماء الإمامية ومصنفيهم المتفنين في هذا القرن.

(١) أعيان الشيعة ٩ / ٤٠١.

ولد في (نوكنده) من قرى بلوك انزان من أعمال استرآباد في ١١٩٨، وكان والده من الأتقياء الأخيار وجه ولده لطلب العلم فاشتغل في بلاده مدة... ثم تشرف إلى العتبات المشرفة في العراق فحضر على السيد علي - صاحب (الرياض) - وألف (ملاذ الأوتاد في تقرير الأستاذ) في الأصول. فطلب منه [أي فتح علي شاه القاجاري] المجيء إلى طهران، فأجابته واشتغل بالتدريس والإفادة والتصنيف والتأليف، وتخرج عليه خلال تلك السنين العلامة الفهامة السيد نصر الله الأسترآبادي، نزيل طهران، والعلامة الثقة الميرزا محمد الاندرماني الطهراني، والمولى جعفر بن محمد

طاهر النوري وغيرهم، - إلى أن قال: - وخلف أولاده الأجلاء، وتصانيفه القيمة في سائر العلوم الإسلامية من الفقه والأصول والكلام والرجال والحديث والتفسير والرياضيات والهيئة والنجوم والفلك وعلوم الأدب والأخلاق والخطابة والوعظ والأدعية والزيارات وغير ذلك " (٢).
ومن تأليفه القيمة " دلائل المرام في تفسير آيات الأحكام " إلا أنه غير تام.
الذريعة ١ / ٤١ و ٨ / ٢٥٢.

(٣٧)

نثر الدرر الأيتام في تفصيل تفسير آيات الأحكام
للشيخ علي بن المولى محمد جعفر الأسترآبادي، الشهير بشريعتمدار المتوفى
سنة ١٣١٥ هـ.

ترجم له الشيخ الطهراني فقال: " حضر على الشيخ محمد حسن - صاحب
(الجواهر) - والشيخ المرتضى الأنصاري، ووالده المولى محمد جعفر، وغيرهم، وهو
على
سر أبيه فقد كان من أجلاء الفحول، متبحرا في المعقول والمنقول، بل في جميع
الفنون

الإسلامية والعلوم الغربية وأكثر الصنائع العجيبة، لم ير في عصره مثله في جودة النظر،

(٢) الكرام البررة ١ / ٢٥٣.

وحدة الفكر، وحسن السليقة، وشدة الحفظ والذكاء، وسلامة النفس، والجامعية لأنواع العلوم والفنون... خلف كوالده ثروة علمية كبيرة، فمؤلفاته رغم كثرتها مليئة بالتحقيقات ومشحونة بالنظريات العالية " (٣).

ومن تأليفه القيمة كتابه " نثر الدر الأيتام في تفصيل تفسير آيات الأحكام ".
الذريعة ١ / ٤٢ و ٢٤ / ٥٢، ريحانة الأدب ٣ / ٢١٠.

(٣٨)

درر الأيتام في أنموذج تفسير آيات الأحكام
للشيخ علي بن المولى محمد جعفر الأسترآبادي، الشهير بشريعتمدار المذكور سابقا.

فهذا الكتاب ملخص من كتابه المذكور " نثر الدر الأيتام " فسر فيه آيات الأحكام بترتيب الكتب الفقهية.

الذريعة ١ / ٤١ و ٨ / ١١٩، ريحانة الأدب ٣ / ٢١٠.

نسخة الأصل بخط المؤلف، في مكتبة آية الله المرعشي العامة في قم، برقم ٣٨٧٧، مذكورة في فهرسها ١٠ / ٢٦٣.

أولها: " الحمد لله الذي أنزل الفرقان مجمع بيان البحرين، كشافا لأسرار التنزيل فجعله منهج الصادقين ".
آخرها: " وتوهم صيرورة القبيح بالذات حسنا بالعرض غير وجيه، لعدم تصور الحسن العرضي في هذا المقام ".

(٣) نقيب البشر ٤ / ١٣٦١.

(٣٩)

آيات الأحكام

للشيخ محمد باقر بن محمد حسن بن أسد الله بن علي محمد الشريف
البيرجندي الكازاري القائيني، المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ.
أثنى عليه الشيخ الطهراني فقال: " كان من أفاضل تلاميذ السيد المجدد
الشيرازي في سامراء مدة مع المولى محمد علي الآتي ذكره، وله الإجازة عن الفاضل
الإيرواني وشيخنا العلامة النوري، والمولى لطف الله المازندراني، والشيخ علي أصغر
القائيني، والشيخ محمد حسن المامقاني النجفي، والشيخ جعفر التستري، والشيخ
محمد الأسترآبادي، وكان فقيها محدثاً متبحراً، دائم الاشتغال حسن السيرة، بلغ رتبة
الاجتهاد وله من العمر اثنان وعشرون سنة.....، له تصانيف طبع منها (إكفاء
المكايد) و (فاكهة الذاكرين) و (كبريت أحمر).... و (آيات الأحكام) " (٤).
ومن تأليفه كتابه هذا الذي جمع فيه آيات الأحكام بترتيب الكتب الفقهية،
من الطهارة إلى الديات.
الذريعة ١ / ٤٣.

نسخة الأصل بخط المؤلف، في مكتبة آية الله المرعشي العامة في قم، ضمن
مجموعة برقم ٣٤١٤ الكتاب الثاني، مذكورة في فهرسها ٩ / ١٩٧.
أولها: " الحمد لله الذي نزل على عبده الكتاب.... وأوضح فيه مسالك الرشاد
ولم ينزل كله متشابها لا يستنير بشعاعه الموقنون ".
آخرها: " وزواره المتقين تحت اللواء يوم الجزاء فإنه أهل لذلك ".

(٤) نقباء البشر ١ / ٢٠٤.

(٤٠)

لب اللباب في تفسير أحكام الكتاب
للسيد أبي تراب بن السيد أبو القاسم بن السيد مهدي الموسوي
الخوانساري، المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ.
ترجم له المدرس الخياباني بما معناه: " هو من أكابر علماء الإمامية في هذا
العصر، عالم عامل، ومحقق مدقق، وفقه أصولي، ومحدث رجالي، ومعقولي منقولي،
وعابد زاهد، وكريم النفس، كان من تلامذة السيد حسين الكوه كمرى وآخرين، له
تأليفات متنوعة... منها (لب اللباب في تفسير أحكام الكتاب) ".
الذريعة ١ / ٤٢ و ١٨ / ٢٨٣، ریحانة الأدب ٢ / ١٨٨.

(٤١)

آيات الأحكام
للشيخ إسماعيل بن علي نقي الأرومي التبريزي (ق ١٤ هـ).
ترجم له الشيخ الطهراني فقال: " ولد في ١٢٩٥، وهاجر إلى العتبات المقدسة
فجاورها عشر سنين إلى ١٣٢٨ هـ، وأخذ عن علمائها ولا سيما شيخنا الفقيه الشيخ
محمد طه نجف، وله الرواية عنه، وعن شيخ الشريعة، والمولى محمد علي
الخوانساري،
وبعد عودته إلى تبريز تلمذ على السيد فتاح السرابي، والميرزا حسن المجتهد ابن
الميرزا أحمد، وله تصانيف كثيرة منها (التكملة في شرح التبصرة) طبع منها مجلدين
من
البيع إلى الديات... ومنها (آيات الأحكام) ".
الذريعة ١ / ٤٢، نقباء البشر ١ / ١٦٢.

(٤٢)

تفسير آيات الأحكام

للسيد محمد حسين بن محمود الطباطبائي اليزدي، المتوفى سنة ١٣٨٦ هـ.
يستعرض فيه آراء المذاهب الإسلامية الفقهية حول الآيات الكريمة، وهو فقه
مقارن جيد في بابه، وكان في نية المؤلف أن يجعله في خمسة أجزاء، ولكن توفي ولم
يكمل

تأليف الكتاب، وهو على ترتيب السور
ذكر في المقدمة بما يلي: " ولكن لم أعثر على كتاب في آيات الأحكام، ألف على
نسق القرآن العظيم في سوره وآياته من أصحابنا الإمامية قدس الله أسرارهم، فبادرت
إلى تأليف هذا الكتاب على منهاج السور وترتيب الآيات إلى أن قال: وقد تعرضت
لبعض آراء فقهاء العامة ومفسريهم، وما ورد في ذلك من الروايات من طرقهم، مشيراً
إلى موارد الاتفاق والاختلاف، لعموم الفائدة والمقارنة بين المذاهب المشهورة ".
طبع منه الجزء الأول.
معجم المطبوعات النجفية.

(٤٣)

أحكام قرآن

للدكتور محمد الخزائلي، أستاذ جامعة طهران.
يستعرض فيه الأحكام الفقهية المستفادة من الآيات القرآنية في أربعة أبواب.
الباب الأول: في ما يتعلق بالأحوال الشخصية.
الباب الثاني: في ما يتعلق بالمعاملات.
الباب الثالث: في ما يتعلق بالعبادات.
الباب الرابع: فيما يتعلق بالأحكام الاجتماعية.
طبع في طهران سنة ١٣٥٣ هـ. ش.

(٤٤)

الجمان الحسان في أحكام القرآن

للسيد محمود الموسوي الدهسرخي الأصفهاني.

جمع فيه آيات الأحكام بعنوان المتن بترتيب الكتب الفقهية، وجعل في حواشيتها بعض. الشروح المقتبسة من كتاب "قلائد الدرر في بيان آيات الأحكام بالأثر"

للعلامة المحقق الشيخ أحمد الجزائري، و "زبدة البيان في أحكام القرآن" للمقدس الأردبيلي، وغيرهما.

طبع سنة ١٤٠٣ هـ.

هذا ما تيسر لنا حتى الآن من ذكر مؤلفات أصحابنا علماء الإمامية رضوان الله عليهم أجمعين في أحكام القرآن، ولا شك أن مؤلفاتهم أكثر من هذا المقدار سوف

نتعرض لإحصائها الكامل في البحث عما كتب علماء الشيعة في التفسير وعلوم القرآن في تأليفنا القادمة بإذن الله تعالى.

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.
والله ولي التوفيق.

محمد علي الحائري الخرم آبادي

الإمامة

تعريف بمصادر الإمامة في التراث الشيعي

(٢)

عبد الجبار الرفاعي

بسم الله الرحمن الرحيم

نظراً - لتراكم موضوعات النشرة، وإنجاز المؤلف

لمصادر الإمامة في التراث الشيعي، وعدم انتهائه بعد

من إعداد المصادر الأخرى، اتفقت " تراثنا " مع فضيلة

الشيخ عبد الجبار الرفاعي على نشر المادة المنجزة ريثما

ينتهي المؤلف من إتمام الباقي - لينشر - المجموع - في

كتاب - مستقل - في المستقبل إن شاء الله تعالى.

تراثنا

٤٩ - إثبات ولايت حقه إلهيه يا أساس وشرح
كمالات محمد وأئمه اثني عشر
فارسي.

رسالة نور الأنوار وعلم غيب إمام عليه
السلام.

لعلي النمازي الشاهروودي.

مشهد، ١٣٥٠ ش، ٤٠٠ ص، جيبي.

طهران: سعدي، ١٣٦٢ ش، ٤٠٤ ص:

٥٠ - أثر الإمامة في الفقه الجعفري

لعلي أحمد السالوس.

القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر

والتوزيع.

٥١ - إجابة المضطرين

في الإمامة.

طبع في بومبي.

أنظر: الذريعة ٢٦ / ٢٩.

٥٢ - أحاديث ومصادر: حديث الغدير

للشيخ صادق النجمي.

مجلة الهادي، قم، السنة ٤، العدد ٢،

(٦ / ١٣٩٥ هـ)، ص ٥١ - ٥٢.

٥٣ - احتجاج في الإمام

لأبي محمد القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل

الحسن بن العلوي الرسي (١٦٩ - ٢٤٦ هـ).

نسخة في مكتبة الأمبروزيانا، C ١٣١ / ٤،

من ٣٢ ب - ٣٦ ب، سنة ١٠٩٢ هـ.

أنظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين

مج ١ ج ٣ / ٢٣١.

٥٤ - كتاب الإحتجاج في الإمامة

لأبي علي الحسن بن محمد النهاوندي.

أنظر رجال النجاشي: ٤٩، الذريعة

١ / ٢٨٢.

٥٥ - كتاب الإحتجاج

في الإمامة.
لصالح أبي مقاتل الديلمي.
قال النجاشي: " صنف كتابا في الإمامة
كبير، حديثا وكلاما، وسماه: كتاب
الإحتجاج ".
أنظر: رجال النجاشي: ١٩٨، الذريعة
٢٨٢ / ١.
٥٦ - الإحتجاج
في الإمامة.
لأبي أحمد محمد بن أبي عمير زياد بن

- عيسى البغدادي الأزدي، المتوفى سنة ٢١٧ هـ.
أنظر. رجال النجاشي: ٣٢٧،
الذريعة ١ / ٢٨٣، إيضاح المكنون ١ / ٣١.
٥٧ - كتاب الإحتجاج في إمامة أمير المؤمنين
عليه السلام
لأبي جعفر الأحول، محمد بن علي بن
النعمان بن أبي ظريفة البجلي الكوفي الصيرفي،
المعروف بمؤمن الطاق.
أنظر: رجال النجاشي: ٣٢٦، الذريعة
١ / ٢٨٣.
٥٨ - كتاب احتجاج المخالفين العامة على
إمامة علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه
السلام العامة
للسيد هاشم بن سليمان بن إسماعيل
التوبلي الكتكاني البحراني، المتوفى سنة
١١٠٧ هـ.
فرغ منه سنة ١١٠٥ هـ.
أنظر: رياض العلماء ٥ / ٣٠٣، الذريعة
١ / ٢٨٣.
٥٩ - احتجاج المخالفين على إمامة أمير
المؤمنين
للسيد هاشم البحراني.
تقدم بعنوان. احتجاج المخالفين العامة
على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام أمير
المؤمنين العامة.
٦٠ - الإحتجاج مع الملا الهروي في الإمامة
لابن أبي جمهور الأحسائي.
يأتي بعنوان: مناظرة...
٦١ - إحقاق الحق في نقض إبطال الباطل
للقاضي نور الله - الشهيد - ابن السيد
شريف الدين بن ضياء الدين نور الله بن
شمس الدين محمد شاه المرعشي الحسيني
التستري، الذي قتل مظلوما في الهند في عهد

جهانكير سغة ١٠١٩ هـ .
رد في كتابه هذا على الفضل بن روزبهان في
كتابه إبطال نهج الباطل الذي كتبه في الرد
على كتاب " نهج الحق " للعلامة الحلبي .
طبع في :

إيران سنة ١٢٧٣ هـ .

وفي مصر، مع إسقاط بعض مطالبه!
ثم طبع في مصر سنة ١٣٢٦ هـ، نصفه الأول
إلى البحث الرابع في تعيين الإمام، بمباشرة
الشيخ حسن بن دخيل الحجامي النجفي .
ثم طبعته مكتبة آية الله المرعشي في قم
طبعة جديدة صدر منها حتى الآن (١٤٠٩ هـ)
واحد وعشرون مجلداً، الأربعة الأولى منها
إحقاق الحق، ومن المجلد الخامس فصاعداً

ملحقات الاحقاق لآية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي النجفي، حيث جمع موادها من كتب الحديث والتاريخ والفضائل وغيرها من كتعب أهل السنة.

٦٢ - إحقاق الحق وإزهاق الباطل للقاضي نور الله المرعشي التستري. تقدم بعنوان: إحقاق الحق في نقض إبطال الباطل.

٦٣ - أحكام الحسبة وما يختص بالإمام والمأموم وغيره من الأمور لعبد الله بن محمد بن أبي النجم، المتوفى سنة ٦٥٦ هـ.

نسخة في الجامع الكبير في صنعاء، برقم ٦٥ مجاميع، في ٨ ورقات، تاريخها سنة ٩٨٦ هـ. أنظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: ١٧٧.

٦٤ - أحوال السقيفة فارسي.

يأتي بعنوان: الكامل البهائي في السقيفة. ٦٥ - أخبار الزمان في أخبار الشورى والدار للمسعودي، صاحب "مروج الذهب". أنظر. الغدير ٩ / ١١٦.

٦٦ - أخبار السلف وفيه الطعون على المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام. لحبيش بن مبشر.

أنظر: رجال النجاشي: ١٤٦. ٦٧ - الأخبار عن الصحابة والعشرة الأخيار في النصوص على الأئمة الأبرار.

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي ابن الحسن بن موسى بن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٧١ هـ.

نسخة في مشكاة ١١ / ٢٢٢٩، رقم ٣٢٧٠،

من ورقة ١٣٦ ب - ١٩٣ ب، سنة ١٠٥٣ هـ.
أنظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين -
مج ١ ج ٣ / ٣٠٩
وقد ذكره في الذريعة ٢٤ / ١٧٩ بعنوان:
نصوص الأئمة.
٦٨ - اختلاف الناس في الإمامة
لهشام بن الحكم الكوفي الكندي الشيباني،
المتوفى سنة ١٩٩ هـ.
أنظر: إيضاح المكنون ١ / ٤٨، رجال
النجاشي. ٤٣٣، معالم العلماء: ١٢٨، الذريعة
١ / ٣٦١.

- ٦٩ - كتاب الأربع مسائل في الإمامة
للأبي محمد الفضل بن شاذان بن الخليل
الأزدي النيشابوري.
- أنظر: رجال النجاشي: ٣٠٧، الذريعة
١ / ٤٠٧ و ٢ / ٣٣٢، الفهرست - للشيخ
الطوسي - . ١٢٤، معالم العلماء: ٩٠، كشف
الحجب والأستار: ٥٠٣.
- ٧٠ - الأربعين حديث في الإمامة من طريق
العامه.
- للشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي،
المتوفى سنة ١١٢١ هـ.
يأتي بعنوان: مدارج اليقين في شرح
الأربعين.
- ٧١ - الأربعون حديثا
فارسي في فضائل أمير المؤمنين عليه
السلام وإثبات إمامته.
- للشيخ عماد الدين الحسن بن علي بن
محمد بن علي الطبري (ق ٧ هـ).
أنظر: الذريعة ١ / ٤١٤، ريحانة الأدب
٤ / ١٩٩.
- ٧٢ - الأربعون حديثا في الإمامة وشرحها
فارسي.
- للشيخ محمد باقر المجلسي، المتوفى سنة
١١١٠ هـ.
- يأتي بعنوان: سرور الشيعة.
- ٧٣ - الأربعون حديثا وشرحها في الإمامة
فارسي.
- طبع في إيران سنة ١٢٨٤.
- ٧٤ - الأربعون حديثا ودليلا في إمامة الأئمة
الطاهرين عليهم السلام.
- للمولى محمد طاهر بن محمد حسين
الشيرازي النجفي القمي، المتوفى سنة
١٠٩٨ هـ.

يأتي بعنوان: الأربعون دليلا لإمامة أمير
المؤمنين والأئمة المعصومين عليهم السلام.
٧٥ - الأربعون دليلا لإمامة أمير المؤمنين
والأئمة المعصومين عليهم السلام
للمولى محمد طاهر بن محمد حسين
الشيرازي النجفي القمي، المتوفى سنة
١٠٩٨ هـ.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، برقم
١٥٦٢، في ٢٨٥ ورقة. تاريخها سنة ١٠٩٥ هـ.
نسخة في خزانة محمد علي الخوانساري
بالنجف الأشرف.

يقوم بتحقيقه: حسين الدر كاهي.
أنظر. الذريعة ١ / ٤١٩ و ٤٣٤، مرآة
الكتب ٢ / ٢٢، ريحانة الأدب ٣ / ٣٦١ " و
٤ / ٤٩٠، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله
المرعشي النجفي ٤ / ٣٧٠، كشف الحجب
والأستار: ٣٦.

٧٦ - الأربعين في أحوال النصاب والمخالفين
للسيد مير فيض الله بن عبد القاهر
الحسيني التفرشي الغروي، المتوفى سنة
١٠٢٥ هـ.

طبع طهران: ١٣ - ١٣١٤ هـ، حجرية، مع
نثر اللائي وأربعين الشهيد الأول.
أنظر: فهرست كتابهاي جابي عربي: ٣٦،
الذريعة ١ / ٤٢٤.

٧٧ - الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين
للمولى محمد طاهر بن محمد حسين
الشيرازي القمي النجفي، المتوفى سنة
١٠٩٨ هـ.

تقدم بعنوان: الأربعون دليلا لإمامة أمير
المؤمنين والأئمة المعصومين عليهم السلام.
٧٨ - ارتشاف الصافي من سلاف الشافي
تلخيص ومختصر من كتاب: الشافي في
الإمامة للشريف المرتضى.

لبهاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني
المختاري (ق ١٢ هـ).
نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، برقم
٤٠٤، في ٨٦ ورقة.

أنظر: فهرسها ٢ / ٥، الذريعة ٤ / ٤٢٣.
٧٩ - أرجوزة في إثبات الإمامة والوصية
للشيخ حسن بن محمد الدمستاني، المتوفى
قبل سنة ١١٩١ هـ.

توجد في مكتبة آل السيد صافي في النجف
الأشرف ضمن مجموعة من أراجيز المؤلف.

أنظر الذريعة ١ / ٤٥١ .
٨٠ - أرجوزة في الإمامة
للشيخ عبد الله بن معتوق القطيفي،
المتوفى سنة ١٣٦٢ هـ .
أنظر: الذريعة ٢٦ / ٣٧ .
٨١ - أرجوزة في الإمامة
للسيد محمد باقر الطباطبائي، المتوفى سنة
١٣٣١ هـ .
تأتي بعنوان: الشهاب الثاقب .
٨٢ - أرجوزة في الإمامة
لميرزا محمد التنكابني .
تأتي بعنوان: لآلي الولاية .

٨٣ - أرجوزة في الإمامة
للسيد ناصر بن أحمد بن عبد الصمد
الموسوي البحراني، المتوفى في البصرة سنة
١٣٣١ هـ.

أنظر: شعراء الغري ١٢ / ٢٩٩، معارف
الرجال ٣ / ١٨٠، الذريعة ١ / ٤٦٣.

٨٤ - إرشاد أذهان
فارسي، في إمامة أئمة الأنام.
للشيخ محمد صادق بن محمد براوكاهي
لنكراني، المتوفى سنة ١٢٨٥ هـ.
طبع تبريز سنة ١٢٨١ هـ، حجرية.
أنظر: فهرس مشار ١ / ٢٢٦.
٨٥ - إرشاد العوام إلى معرفة الإمام بعد سيد
الأنام.

لمحمد باقر بن الحسن آل أسد الله.
نسخة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة،
برقم ٤٥٧، في ١٢٦ ورقة.

٨٦ - الإستبصار في الإمامة
فيه وصف أقاويل الناس في ذلك من
أصحاب النص والاختيار وحجاج كل فريق
منهم.

لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي
المسعودي البغدادي، المتوفى بمصر سنة
٣٤٦ هـ.

أنظر: مروج الذهب ١ / ١٩ و ٢ / ١٠٩،
٢٧٧ و ٣ / ١٩٣، الذريعة ٢ / ١٣، ريحانة الأدب
٣٠٨ / ٥.

٨٧ - الإستبصار في النص على الأئمة
الأطهار عليهم السلام
لأبي الفتح محمد بن علي بن عثمان
الكراجكي، المتوفى سنة ٤٤٩ هـ.
نسخة في دار الكتب الوطنية بتونس، برقم
١٨٥٦٩، في ١٧ ورقة، وعنهما مصورة في معهد

المخطوطات العربية.
ونسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم،
برقم ٣٦٩٤ مجموعة، من ٣٧ ر - ٤٧ ر.
ونسخة في مكتبة الشيخ هادي كاشف
الغطاء في النجف الأشرف.
طبع في النجف، في المطبعة العلوية سنة
١٣٤٦ هـ، ٣٨ ص.
وفي بيروت: دار الأضواء، ط ٢، ٩٧ ص،
أوفسييت على طبعة النجف.
أنظر: الذريعة ٢ / ١٦ و ٣٤، ٣٦١، ٢٤ / ١٧٩،
مرآة الكتب ٢ / ٣٦، إيضاح المكنون ١ / ٧٠،
فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي
١٠ / ٩٣، كشف الحجب والأستار: ٤٢، ریحانة
الأدب ٥ / ٤٠.

٨٨ - الاستدلال على صحة مذهب الإمامية
مما جاء في كتاب غيرهم. -

للشيخ جواد بن حسن بن طالب بن
عباس البلاغي الربعي النجفي، المتوفى سنة
١٣٥٣ هـ.

أنظر: شعراء الغري ٢ / ٤٤١.

٨٩ - الاستنصار في النص على الأئمة
الأطهار.

لأبي الفتح الكراجكي، المتوفى سنة
٤٩١ هـ.

تقدم بعنوان: الإستبصار في النص على
الأئمة الأطهار.

٩٠ - الاستيفاء في الإمامة

لإسماعيل بن علي بن إسحاق بن أبي
سهل بن نوبخت، أبو سهل المتكلم البغدادي
(٢٣٧ - ٣١١ هـ).

أنظر: معالم العلماء: ٨، كشف الحجب
والأستار: ٤٤، رجال النجاشي: ٣١،

إيضاح المكنون ٢ / ٢٦٧، الذريعة ٢ / ٣٦.

٩١ - الاستيفاء في الإمامة

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن
ابن علي الطوسي، المتوفى سنة ٤٦١ هـ.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٦.

٩٢ - كتاب الاستقصاء في الإمامة

لأبي العباس أحمد بن يحيى بن إسحاق.
أنظر: معالم العلماء: ٢٤.

٩٣ - استقصاء النظر في إمامة الأئمة الاثني
عشر.

لكمال الدين ميثم بن علي بن ميثم

البحراني، المتوفى سنة ٦٧٩ هـ.

أنظر: كشف الحجب والأستار: ٤٣،

الذريعة ٢ / ٣٢، مرآة الكتب ٢ / ٣٨، إيضاح

المكنون ١ / ٧٢، تاريخ البحرين المخطوط:

١٨٨.

٩٤ - الأسرار

في الإمامة.

للشيخ عماد الدين الطبري.

يأتي بعنوان: أسرار الإمامة.

٩٥ - الأسرار

في الإمامة

للشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف

الحلي، المعروف بالعلامة الحلي، المتوفى سنة

٥٧٢٦هـ.

أنظر: مرآة الكتب ٢ / ٣٩، الذريعة ٢ /

٣٨ - ٣٩.

٩٦ - أسرار الأئمة

للحافظ رجب بن محمد بن رجب البرسي الحلي.

أنظر: ريحانة الأدب ٢ / ١١.

٩٧ - أسرار الأئمة.

للشيخ عماد الدين الطبري.

يأتي بعنوان: أسرار الإمامة.

٩٨ - أسرار الإمامة

للشيخ عماد الدين الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الطبرسي، المعروف بالعماد

الطبري أو عماد الدين الطبري.

فرغ منه سنة ٦٩٨ هـ

نسخة في المكتبة الرضوية في مشهد، برقم

٨٨٣٨، في ١٤٩ ورقة.

ونسخة في مكتبة آية الله المرعشي في قم، برقم

٣٧٥٧، في ١٧٣ ورقة، تاريخها سنة ١٢٩٤ هـ.

أنظر. الذريعة ٢ / ٣٨، ٤٠، ٤١ / ٣،

٢١ / ٢١٥، ريحانة الأدب ٤ / ١٩٩، مرآة

الكتب ٢ / ٣٩، فهرس مكتبة آية الله المرعشي

النجفي ١٠ / ١٤٩، فهرس الرضوية ١١ / ١٢ -

١٣، تراثنا / ع ٦ - ٧ / ١٤٠٩ هـ، ص ٥٦٥.

٩٩ - أسرار الإمامة

للشيخ حسن بن فضل بن حسن

الطبرسي، صاحب "مكارم الأخلاق".

أنظر: ريحانة الأدب ٣ / ٤٠٠.

١٠٠ - الأسرار في إمامة الأئمة الأطهار

للشيخ عماد الدين الطبري.

تقدم بعنوان: أسرار الإمامة.

١٠١ - الأسفار ودلائل الأئمة

لأبي محمد ثبيت بن محمد العسكري.

أنظر: رجال النجاشي: ١١٧، الذريعة

٢ / ٥٩ .

١٠٢ - الأسل في ضرب المثل .

في الإمامة

نسخة في مكتبة المرعشي بكر بلاء في

١١٩٢ صفحة .

أنظر: مجلة المورد (بغداد) مج ٧ ع ١ ،

١٩٧٨ م، ص ٢٧٩ .

١٠٣ - اسلام و خلائف

فارسي

لعبد الرزاق المحدث الحائري الأصفهاني .

طبع همدان: ١٣٣٧ ش، ١١١ ص، جيبى .

١٠٤ - الإسلام والخلافة

فارسي.

للحاج لمحمد آقا ابن الشيخ حسين

توتونجي التبريزي.

تبري ١١٦ ق، ٨٧ + ٢٣ ص، رقعي.

١٠٥ - كتاب الأسنه في قطع الألسنة

في الإمامة والعصمة.

للسيد ميرزا هادي ابن السيد علي ابن

السيد محمد البجستاني الخراساني النجفي

الحائري (١٢٩٦ - ١٣٣٩ هـ).

أنظر. معارف الرجال ٣ / ٢٢٣.

١٠٦ - أسنى التحف

في شرح قصيدة الشيخ محمد طه نجف.

في الإمامة.

للشيخ مرتضى بن عباس بن حسن بن

الأكبر كاشف الغطاء (١٢٨٤ - ١٣٤٩ هـ).

أنظر. الذريعة ٢ / ٦٩.

١٠٧ - الأسهم الخوارق على صاحب

الصواعق

في الرد على الصواعق المحرقة.

لبعض الأصحاب، ألفه أوائل القرن

الثالث عشر.

نسخة بخط المؤلف في مكتبة السيد خليفة

في النجف الأشرف أنظر: الذريعة ١٠ / ٢٠٤.

١٠٨ - الإشارة

في الإمامة ومعتقد الإمامية.

للسيد كمال الدين، المشهور بميرزا آقا بن

محمد علي الرضوي الخوانساري الدولة

آبادي النجفي، المتوفى في النجف سنة

١٣٢٨ هـ.

ألفه سنة ١٣٢٢ هـ.

طبع سنة ١٣٢٥ هـ.

أنظر: الذريعة ٢ / ٩٨.

١٠٩ - أصول الدين
للسيد مصطفى بن حسين آل دراج
الموسوي.
وقد بسط القول فيه في مبحث الإمامة،
فرغ منه سنة ١١٧٥ هـ.
موجود عند الشيخ صادق الكتبي في
النجف الأشرف، وهو كتاب ضخمة كبير.
أنظر: الذريعة ٢ / ١٩٥.
١١٠ - الاعتبار في إبطال الاختيار
أي اختيار تعيين الإمام.
للشيخ أبي عبد الله الحسين بن جبير،
صاحب "نخب المناقب" والراوي عن ابن

شهر آشوب بواسطة شيخه نجيب الدين
السوراوي.

ينقل عنه الشيخ علي بن سيف في " كنز
الفوائد " وينقل عنه الشيخ الحر في كتابه
" إثبات الهداة " .

أنظر: الذريعة ٢ / ٢٢١ .

١١١ - إعتذار الحقيير عن اعتزال الأمير
فارسي .

في علة ترك أمير المؤمنين عليه السلام
المطالبة بالخلافة بعد وفاة الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم .

لملا محمد بن عاشور الكرمانشاهي (ق
١٣ ٥) .

نسخة بخط المؤلف في مكتبة حفيده الشيخ
جعفر سلطان العلماء ابن محمد بن جعفر ابن
المؤلف .

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم،
ضمن مجموعة برقم ٢٥٧٥، من الورقة ١٨ -
٢٥ ر .

أنظر: الذريعة ٢ / ٢٢٣، فهرس مكتبة آية
الله المرعشي ٧ / ١٦٣ - ١٦٤ .

١١٢ - إعجاز داودي

بلغه الأردو

وهو في إثبات الخلافة لأمر المؤمنين عليه
السلام .

للسيد سجاد حسين البارهوري الهندي .
مطبوع .

أنظر: الذريعة ٢ / ٢٣١ .

١١٣ - الأعراض والنكت

في الإمامة .

للشيخ أبي الجيش مظفر بن محمد

البلخي، المتوفى سنة ٣٦٧ هـ .

يأتي بعنوان: كتاب النكت والأغراض

(الأعراض).
١١٤ - إعلام الموالي بكلام سادته الأعلام
الموالي
رسالة يستدل فيها على أحقية إمامة علي
ابن أبي طالب عليه السلام.
لأحمد بن صالح بن محمد بن أبي علي بن
أبي الرجال اليمني (١٠٢٩ - ١٠٩٢ هـ).
نسخة في المتحف البريطاني، مجموع OI
٣٨٥٢، من ورقة ٣٦ - ٥٩.
ونسختان أخريان في الجامع الكبير في
صنعاء، ٤٩ مجاميع و ١١٦ مجاميع غربية.
أنظر: مصادر التراث اليمني في المتحف
البريطاني. ٢٨٢.

١١٥ - الأعمى في الميزان والقسطاس
المستقيم في ولاية أمير المؤمنين
للسيد محمد علي بن محمد باقر الموسوي
الكاظمي.
طبع بغداد: ١٣٧٥ هـ، ١٤٨ ص، جيبي.
١١٦ - الإغاثة
في الإمامة.
للشيخ محمد علي بن أبي طالب الزاهدي،
الشهير بالشيخ علي الحزين، المتوفى سنة
١١٨١ هـ.
أنظر: الذريعة ٢ / ٢٤٩.
١١٧ - الإفصاح
في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
عليه السلام.
للشيخ المفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد
ابن النعمان التلعكبري البغدادي، المتوفى سنة
٤١٣ هـ.
نسخة في المكتبة الرضوية، برقم ٧٤٤٣، في
٥١ ورقة، تاريخها سنة ١٣٥٠ هـ.
نسخة في مجلس شوراي ملي في طهران،
برقم ١٠٥٤٧.
نسخة في مكتبة الإمام الحكيم في النجف
الأشرف.
ونسخة في مكتبة الشيخ عبد الحسين
الطهراني.
ونسخة في مكتبة الشيخ محمد الطهراني.
ونسخة في مكتبة السيد أبو القاسم
الموسوي الأصفهاني النجفي.
ونسخة في مكتبة السيد أبو الحسن
الأصفهاني.
ونسخة في مكتبة الشيخ علي بن محمد رضا
كاشف الغطاء.
ونسخة في مكتبة الشيخ محمد السماوي.

وطبع في:
النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية
١٣٦٨ هـ ١٣٦٥ ص، رقعي.
النجف الأشرف، ١٣٦٩ هـ، ط ٢، ١٣٦
ص، رقعي.
قم، مكتبة المفيد، بضمن كتاب عدة
رسائل للشيخ المفيد، ص ١ - ١٦٣
(أوفسيت).
أنظر: مرآة الكتب ٢ / ٥٨، الذريعة
٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩، أعيان الشيعة ٩ / ٤٢٣،
رجال النجاشي: ٣٩٩، فهرس الرضوية
١١ / ٣٢ - ٣٣، فهرست الطوسي: ١٥٨،
معجم رجال الحديث ١٧ / ٢٠٢، الأعلام
للزركلي ٧ / ٢١، معجم المؤلفين ١١ / ٣٠٦،
مجلة تراثنا / قم / ع ١٣ / ١٤٠٨ هـ / ص ٩٤،
فهرس مكتبة الإمام الحكيم في النجف ١ / ٦٦،

كشف الحجب والأستار ٥٤، خاتمة شعراء
الغري ١٢ / ٥٤١.

١١٨ - كتاب الاقتصاد في إيضاح الاعتقاد
في الإمامة.

للسيد حسين بن حسن بن محمد الحسيني
الموسوي العاملي الكركي ثم الأردبيلي، المتوفى
بأردبيل سنة ١٠٠١ هـ.

أنظر: مرآة الكتب ٢ / ٥٩، الذريعة
٢ / ٢٦٧، رياض العلماء ٢ / ٦٦.

١١٩ - أقسام المولى وبيان معانيه والمراد
منه في قول الرسول صلى الله عليه وآله " من
كنت مولاه فعلي مولاه ".

للشيخ المفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد
ابن النعمان التلعكبري البغدادي، المتوفى سنة
٤١٣ هـ. ثلاث نسخ في مكتبة آية الله المرعشي

في قم، بضمن المجموعة ٧٨، من الورقة
١٤٧ پ - ١٥٢ ر، والمجموعة ٢٤٣ من
١٣٩ پ - ١٤٤ پ، والمجموعة ٢٥٥ من
٩٩ پ - ١١٠ پ.

ونسختان في مجلس شوراي ملي في طهران،
٢١ / ٨ ص ٢٩٦ - ٣٠٣، ومجموعة ص ٢٩٦ -
٣٠٣.

وطبع في:

النجف الأشرف، دار الكتب التجارية، مع
المسائل الجارودية، ورسالة في النص على أمير
المؤمنين بالخلافة، والثقلان، من ص ٢٠ - ٢٨.

قم، مكتبة المفيد، بضمن: عدة رسائل
للشيخ المفيد، ص ١٨٦ - ١٩٣.

أنظر: فهرس مخطوطات مكتبة آية الله
المرعشي ١ / ٩٣ و ٢٦٩ و ٢٨٥، فهرس مكتبة
مجلس شوراي ملي ٧ / ١٧ و ٢٧٢، ریحانة
الأدب ٥ / ٣٧٣، رجال النجاشي: ٤٠١،
أعيان الشيعة ٩ / ٤٢٣، معجم رجال الحديث

١٧ / ٢٠٤، مجلة تراثنا / ع ١٣ / ١٤٠٨ / ٥ / ص
٩٦، الذريعة ٢ / ٢٧٢ و ٢٠ / ٣٩٦ و ٢٣ / ٢٧٨.

١٢٠ - إكسير أعظم

في إثبات ولاية وخلافة وفضائل أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.
فارسي.

لمحمود ميرشكرائي تفرشي.

طبع طهران: كنجينه، ١٣٥٩ ش، ج ١.

١٢١ - إكمال المنة في نقض منهاج السنة

للشيخ سراج الدين حسن بن عيسى

اليماني اللكهنوي، الشهير بالشيخ فدا حسين.

و " منهاج السنة " رد من أحمد بن تيمية على

" منهاج الكرامة " لآية الله العلامة الحلي.

أنظر: الذريعة ٢ / ٢٨٣.

١٢٢ - إتهاب نيران الأحزان ومثير اكتئاب الأشجان

في وفاة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ووصيته بأهل بيته عليهم السلام والاختلاف بعد وفاته.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، مجموعة رقم ٣٠٥٧، في ٩٣ ورقة، ومجموعة ٣٦٥٢ من ١ - ٥٦ - ٥٦. ٥٦.

أنظر: فهرسها ٨ / ٢٧٧، ١٠ / ٤٨.

١٢٣ - إلزام النواصب بإمامة علي بن أبي طالب

قال الكنتوري في كشف الحجب: عده الشيخ الحر العاملي في "أمل الآمل" من الكتب المجهولة المؤلف، - وبعض الناس ينسبه إلى السيد ابن طاووس، فيما نسبه الشيخ سلمان الماحوزي للشيخ مفلح بن حسن الصيمري.

نسخة في مكتبة فحول، في قزوين، بضمن مجموعة.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، مجموعة ١٢٧٣، من ١٦٥ - ٢٠٠

و ٣٦٢٤ في ١٤٥ ورقة سنة ٩٥٩ هـ، ومجموعة ٦٢٥١، من ١١٧ - ١٤٧ ر.

طبع في إيران سنة ١٣٠٣ هـ.

أنظر: تراثنا ٢ / ١٤٠٦ هـ / ص ٨٣، مرآة الكتب ٢ / ٦٢، الذريعة ٢ / ٣٧٩، فهرس

منحطوطات مكتبة آية الله المرعشي ٤ / ٧٤ - ٧٥ و ١٠ / ٢٣ و ١٦ / ٢٣٥، كشف الحجب

والأستار: ٥٨، خاتمة شعراء الغري ٢ / ٥١٤.

١٢٤ - كتاب الألفين الفارق بين الصدق

والمين

للعلامة الحلبي.

يأتي بعنوان: كتاب الألفين في إمامة أمير

المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.
١٢٥ - كتاب الألفين في إمامة أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب عليه السلام.
للعلامة الحلي، الشيخ جمال الدين الحسن
ابن يوسف بن المطهر (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ).
طبع في: طهران سنة ١٢٩٦ هـ، ١٨٥ ص،
حجرية.
إيران سنة ١٢٩٨ هـ، حجرية، الصفحات
بدرن ترقيم.
تبريز سنة ١٢٩٨ هـ حجرية، مع كشف
اليقين في فضائل أمير المؤمنين ٢٨٢ + ١٠٢
ص.
طهران سنة ١٣٦٠ هـ، ١٤٩ ص، رقعي.
النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية سنة
١٣٧٢ هـ في ٤٠٦ ص، تقديم: الشيخ محمد

حسين المظفر.
وطبع أخيراً في: قم. دار الهجرة، ١٩٨٥ م،
٤٥٢ ص، القطع الكبير.
بيروت، مؤسسة الأعلمي.
قم، دار الهجرة، ١٤٠٩ هـ (أوفسيت على
طبعه بيروت).
١٢٦ - الألقاب المتداولة في تنزيه أبي البشر
في إثبات الأئمة عليهم السلام.
للسيد نثار حسن بن نياز علي الموسوي
العظيم آبادي.
طبع حيدر آباد الدكن.
أنظر فهرست مشار - العربي - : ٨٥.
١٢٧ - الله الله
بلغه الأردو.
للسيد ظفر مهدي بن وارث حسين
الجائسي.
في الرد على العامة.
طبع بالهند.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٠٠.
١٢٧ - الإلهام في علم الإمام
للشيخ محمد علي الحائري الهمداني
السنقري.
فرغ منه سنة ١٣٥٧ هـ.
طبع النجف: المطبعة العلمية، ١٣٧٠ هـ،
٨٧ ص، القطع المتوسط.
١٢٩ - الإمام
لأبي الجيش مظفر بن محمد بن أحمد
البلخي الوراق، المتكلم المشهور، المتوفى سنة
٣٦٧ هـ، وهو من مشايخ المفيد.
أنظر: الذريعة ٢٦ / ٥٥.
١٣١ - امام درعينيت جامعه
فارسي.
لمحمد رضا حكيمي.

طبع طهران، دفتر نشر فرهنگ إسلامي،
١٣٦٥ ش، الطبعة ٥، ١٦٠ ص، رقمي.
١٣٢ - إمام شناسي.

فارسى.

للسيد محمد حسين الحسيني طهراني.
طهران: حكمت، ١٣٦٣ ش = ١٩٨٤ م،
مج ٢، ٢٧٥ ص، مج ٣، ٢٢٤ ص، وزيرى.

طهران: حكمت، ١٣٦٤ ش = ١٩٨٥ م.
مج ١، ٢٨٢ ص، مج ٤، ٢٤٠ ص وزيرى.
طهران: حكمت، ١٣٦٥ ش، مج ٢، ٢٧٦
ص، مج ٤، ٢٤٠ ص، مج ٥، ٢٧٢ ص، وزيرى.
طهران: حكمت، ١٣٦٦ ش = ١٩٨٧ م،
مج ٦، ٢٣٢ ص، مج ٧، ٩ ص، وزيرى.
طهران: حكمت، الطبعة ٣١، ١٣٦٧ ش،
مج ٤، ٢٤٠ ص، وزيرى.

١٣٣ - إمام شناسى
فارسى.

لمدرس غروى.

طبع مشهد: ١٣٤٩ ش، ٢١٦ ص.
١٣٤ - إمام على مرتضى وخلافت أبو بكر،
عمر عثمان
فارسى.

لحسين رفيع بور.

طهران: ١٣٣٧ ش، ٢٢٩ ص، رقى.
١٣٥ - كتاب الإمام والمأموم المحققين
(والمحققين)

لأبى بكر محمد بن زكريا الرازى.
أنظر: الفهرست - للنديم - ٣٥٩.

١٣٦ - إمامت

فارسى.

فى إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.
نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى بقم، رقم
٥٥٤٦، فى ١٥٤ ورقة، سنة ١٣٤٣ هـ.
أنظر: فهرسها ١٤ / ٣٠٨ - ٣٠٩.

١٣٧ - إمامت

فارسى.

فى إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.
نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى بقم،
مجموعة ٣٠٠٨، من ٢٢١ ر - ٢٣١ ر.

أنظر: فهرسها ٨ / ١٨٩ - ١٩٠

١٣٨ - إمامت

فارسي.

مفصل في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم،

مجموعة رقم ٥٥٤٣، في ٢٨٧ ورقة.

أنظر: فهرسها ١٤ / ٣٠٦ - ٣٠٧.

١٣٩ - إمامت

فارسي.

لحسين بن خواجه شرف الدين عبد الحق

الأردبيلي، المعروف ب: إلهي، والملقب بكمال الدين.

أنظر: ربحانة الأدب ١ / ١٦٨.

١٤٠ - إمامت

فارسى.

للسيد الشهيد عبد الحسين دستغيب

الشيرازى.

تقديم وتنظيم وتصحيح: محمد هاشم

دستغيب.

طبع طهران: محراب وسعادت، ١٣٦١ ش،

٨٨ ص.

١٤١ - إمامت

فارسى.

فى إثبات إمامة وأفضلية أمير المؤمنين عليه

السلام.

لأبى الفضل محمد بن المكارم العلوى

الحسينى.

فرغ منه سنة ٦٤٩ هـ.

نسخة فى مكتبة آية الله المرعشى بقم،

مجموعة ٣٠٠٨، من ٢٣٠ پ - ٢٣٤ ر.

أنظر. فهرسها ٨ / ١٩٠.

١٤٢ - إمامت

فارسى.

لميرزا هادى بن شيخ أبو تراب نورى.

طهران، ١٣٥٣ ١٥٩٥ ص " رقى.

١٤٣ - إمامت

فارسى.

ليوحنا الإسرائيلى المصرى.

يأتى بعنوان. منهاج المنهاج.

١٤٤ - إمامت أز ديدكاه تشيع.

بضميمه: تمدن در عصر مهدي عليه

السلام.

فارسى.

لمحمد حسين المظفر.
ترجمة: حبيب الله رهبر. طهران، عبد
الرحيم علمي، ١٩٧٦ م، ٢٥٠ ص.
١٤٥ - إمامت أزديدكاه نهج البلاغة
فارسي.

لعباس علي عميد زنجاني.
طهران: بنياد نهج البلاغة، ١٣٥٩ ش. ٢٧
ص.

(دايرة انتشارات كنكره هزاره نهج البلاغة
ش، ١٢٠).

١٤٦ - إمامت در أدعيه وزيارت
فارسي.

لمظاهري.

طهران: نشر لا إله إلا الله، ۱۳۶۲، ۲۱ ص.

۱۴۷ - إمامت در تشيع.
فارسي.

سازمان بهزيستي کشور دفتر آموزش
وبزوهش.

طبع طهران. سازمان بهزيستي کشور دفتر
آموزش وبزوهش، ۱۳۶۰ ش، ۱۵ ص.
۱۴۸ - إمامت روشي در تدريس.
فارسي.

لمحمد علي أسدي.

بإشراف: إبراهيم الأميني.

قم: مكتب النشر الإسلامي، ۱۴۰۴ هـ،
۸۰ ص، القطع الكبير.

۱۴۹ - إمامت وخلافت در نهج البلاغة.
فارسي.

لمحمد تقي شريعتي مزيناني.

طبع طهران. بعثت، ۱۳۵۷، ۲۱ ص.
۱۵۰ - إمامت ورهبري

فارسي.

للشهيد الشيخ مرتضى المطهري.

قم: صدرا، ۱۳۶۴ ش / ۱۹۸۵ م، ط ۲،
۲۵۶ ص، القطع المتوسط.

قم: صدرا، ط ۶، ۱۳۶۷ ش، ۲۶۴ ص،
القطع المتوسط.

قم. صدرا، ط ۷، ۱۳۶۷ ش، ۲۶۴ ص،
القطع المتوسط.

۱۵۱ - إمامت وولايت أز نظر إمام رضا
عليه السلام

فارسي.

طهران، مكتبة مدرسة جهل ستون مسجد
جامع طهران، ۱۳۵۱ م، ۲۲ ص، جيبی.

١٥٢ - الإمامة

فارسي.

المؤلف غير معروف.

كتاب كبير يستدل المؤلف فيه بالآيات والأحاديث والأدلة العقلية والكلامية، وهو مرتب على مقدمة في معنى الإمامة، وباب في اختصاصها بأمر المؤمنين عليه السلام، وخاتمة في نكات متفرقة، تم تأليفه سنة ١٠٥٨ هـ.

نسخة في مكتبة إمام جمعة زنجان.

أنظر: دليل المخطوطات ١ / ٩٣.

١٥٣ - إمامت

فارسي.

نظما بالفارسية.

لميرزا إبراهيم بن محمد باقر الجوهري.
أنظر: الذريعة ٢٦ / ٥٥.

١٥٤ - الإمامة

لأبي جعفر السكاك، المتوفى سنة ١٧٩ هـ.
يأتي بعنوان: كتاب في الإمامة.

١٥٥ - الإمامة

للسيد أبي الحسن بن إبراهيم النقوي
اللکهنوي (١٢٩٨ - ١٣٥٥ هـ).

أنظر: الذريعة ٢ / ٢٣٠.

١٥٦ - كتاب الإمامة

لأبي الشداخ

يأتي بعنوان: كتاب أبي الشداخ في الإمامة.

١٥٧ - كتاب الإمامة

لأبي القاسم الحديثي.

أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢٩٥.

١٥٨ - الإمامة

أو: كتاب في الإمامة.

لأبي جعفر أحمد بن الحسين بن عمر بن

يزيد الصقيل الكوفي، من أصحاب الصادق

عليه السلام والكاظم عليه السلام، وجده عمر

ابن يزيد كان يباع السابري كما حكاه

النجاشي عن أحمد بن الحسين بن الغضائري.

أنظر: رجال النجاشي: ٨٣، الذريعة

٢ / ٣٢٠.

١٥٩ - كتاب الإمامة

لأبي الحسين أحمد بن يحيى الروندي

أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢١٧، معالم

العلماء: ١٤٤.

١٦٠ - كتاب الإمامة

لأحمد بن يحيى المرتضى، المتوفى سنة

٨٤٠ هـ.

نسخة في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء،

برقم ٥٨٧ في ١٥٩ - ٢٥٤ ورقة، تاريخها نحو

سنة ١٠٠٣ هـ.

١٦١ - الإمامة

بلغة الأردو.

لأحمد سلطان، الملقب بخاور ابن ميرزا

محمد مظفر الكوركاني الهندي.

طبع في حياة المؤلف.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢١.

١٦٢ - كتاب الإمامة

الإسكافي.

أنظر معالم العلماء: ١٤٤ .
لعل هذا الكتاب هو: كتاب المعيار والموازنة
في الإمامة، لأبي القاسم الإسكافي، الذي
سيأتي ذكره في حرف الميم، والذي ذكره النديم
في الفهرست، ص ٢١٣ .
١٦٣ - كتاب الإمامة

لأبي محمد إسماعيل بن محمد بن إسماعيل
ابن هلال المخزومي، الملقب بقنبرة .
أنظر: فهرست الشيخ، الطوسي . ١٢ ،
رجال النجاشي: ٣١ ، الذريعة ٢ / ٣٢١ ، كشف
الحجب والأستار: ٤٢٥ .

١٦٤ - الإمامة
لملا إسماعيل بن محمد حسين بن محمد رضا
ابن علاء الدين محمد المازندراني الخاجوئي
الأصفهاني، المتوفى سنة ١١٧٣ هـ .
أنظر: ريحانة الأدب ٢ / ١٠٥ ، الذريعة
٢ / ٣٢١ .

١٦٥ - الإمامة
للمنصور بالله، إسماعيل بن محمد بن
مهدي العبيدلي الفاطمي الإسماعيلي .
المتوفى سنة ٣٤١ هـ .

هو والد المعز بالله معد، الذي بعث خادمه
جوهر إلى مصر واستولى عليها، قال القاضي
نعمان - المتوفى سنة ٣٦٧ - في كتابه دعائم
الإسلام، في باب التوقيف على الأئمة من آل
محمد عليهم السلام، وأنها ليست باختيار
الأئمة: " وقد أفرد المنصور بالله في الإمامة
كتابا جامعا أكمل معانيه وأشبع وبالغ في
الحجة فيه، " .

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢١ .

١٦٦ - الإمامة

قال في الذريعة: لبعض قدماء الأصحاب
ينقل عنه السيد رضي الدين علي بن طاووس

في كتاب " اليقين " عدة أخبار وقال: " إن تاريخ
كتابة النسخة سنة ٢٢٩، ويظهر من أسانيد ما
نقل عنه كتاب " اليقين " أنه يروي مؤلفه
بعنوان حدثنا عن عبد الله بن جبلة الواقفي
- المتوفى سنة ٢١٩ - وعن مخدر بن هشام وعن
عباد بن يعقوب الراوجني - المتوفى سنة ٢٥٠ -
قال: وكلاما عن السري بن عبد الله
السلمي. ويروي عن كليب بن عبد الملك
المسعودي، من أصحاب الصادق عليه السلام،
ويروي عن الحسن بن الحسين العرقى، عن
يحيى بن العلاء عن معروف بن خربوز ويأتي
احتمال أنه لمحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ".
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٢.

١٦٧ - الإمامة

فارسي.

لبعض المتأخرين.

قال في الذريعة: " ذكر فيه أن ولادة الحسين عليه السلام في الخامس والعشرين من شعبان، ولعله غلط النسخة التي موجودة في مكتبة السيد عبد الحسين الحجة الطباطبائي بكر بلاء ".

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٣.

١٦٨ - الإمامة

للمولى جلال الدين محمد بن أسعد

الدواني.

يأتي بعنوان: نور الهداية.

١٦٩ - الإمامة

فارسي.

لجمال الدين بن حسين الخوانساري،

المتوفى سنة ١١٢٥ هـ.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٤.

١٧٠ - كتاب الإمامة

لأبي القاسم الحارث بن علي الخراساني

الوراق.

أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢١٩.

١٧١ - الإمامة

فارسي.

للشيخ حبيب الله بن محمد علي الرشتي

النجفي، المتوفى سنة ١٣١٢ هـ.

أقام عليها براهين خاصة به لم يسبقه أحد

في الاستدلال بها.

موجود في مكتبة محمد علي الخوانساري في

النجف الأشرف.

أنظر: ريحانة الأدب ٢ / ٣٠٨، الذريعة

٢ / ٣٢٤.

١٧٢ - كتاب الإمامة

لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي،
ابن أخت أبي سهل النوبختي.
قال النديم: " كتاب الإمامة ولم يتمه ".
أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢٢٦.
١٧٣ - الإمامة
لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي.
يأتي بعنوان: الجامع في الإمامة.
١٧٤ - الإمامة
لأبي عبد الله الحسين بن عبيد الله بن
سهل السعدي القمي.
أنظر: ریحانة الأدب ٣ / ٣٢ ، رجال

النجاشي: ٤٢، الذريعة ٢ / ٣٢٤.

١٧٥ - الإمامة

للحسين بن القاسم بن علي بن عبد الله
العياني المهدي لدين الله (٣٨٤ - ٤٠٤ هـ).
نسخة في برلين، رقم ١٠٢٧٥، من ١٦ -
٢٠، سنة ١٠٥٤ هـ.

ومصورة ضمن مجموع في معهد
المخطوطات، العربية في الكويت، من مجموعة
القاضي إسماعيل الأكوغ في اليمن.
أنظر: سزكين / مج ١ ج ٣ / ٣٤٨، نشرة
أخبار التراث العربي / ع ٢ / ٧
و ٨ / ١٩٨٢ م / ص ٥.

١٧٦ - الإمامة

للسيد حيدر بن علي العبيدلي الحسيني
الأملي العلوي.

أنظر: ريحانة الأدب ٣ / ٤٧٥ و ٤ / ١٠٤،
الذريعة ٢ / ٣٢٥ و ٣٤٤، كشف الحجب
والأستار ٦٠ حيث سماه: الأمانة في بيان
الإمامة.

١٧٧ - الإمامة

لحيدر علي بن محمد بن الحسن الشيرواني.
كانت نسخة منه في خزانة كتب العلامة
النوري.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٥.

١٧٨ - الإمامة

للمولى خداوردي بن القاسم الافشار.
قال المولى محمد الأردبيلي في جامع
الروايات: " إنه أثبت فيه الإمامة بالدلائل
العقلية والنقلية من الكتاب والسنة، في غاية
التهذيب "

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٥.

١٧٩ - الإمامة

لأبي الأحوص داود بن أسد بن أعفر

المصري.
قال النجاشي: " فيه مجرد الدلائل
والبراهين ".
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٦، رجال النجاشي:
١٥٧.

١٨٠ - الإمامة
ترجمة فارسية لكتاب الإمامة " للدشتكي
مع بعض زيادات وإضافات عليه، والمترجم هو
السيد هاشم بن حسين بن محمد رضا بن محمد
علي الحسيني (- ١٢٦٢ هـ).
ونسخة الترجمة عند آية الله السيد شهاب
الدين المرعشي النجفي بقم، والنسخة بخط
تلميذ المترجم المولى نجف قلي بن عبد الرحيم

الشيرازي، فرغ من كتابتها سنة ١٢٥٨ هـ،
والكتاب مرتب على اثني عشر بابا، وفيه بيان
أسماء المعصومين مكتوبة في التوراة والإنجيل.
أنظر: الذريعة ٢٦ / ٥٥.

١٨١ - الإمامة

للشيخ زين الدين أبي محمد علي بن محمد
ابن علي بن محمد بن يونس العاملي البياضي
النباطي، صاحب " الصراط المستقيم " المتوفى
سنة ٨٧٧ هـ.

ذكر في " أمل الآمل " بعنوان: رسالة في
الإمامة.

أنظر: أمل الآمل ١ / ١٣٥، الذريعة
٢ / ٣٣٠.

١٨٢ - كتاب الإمامة

لسعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري
القمي، أبو القاسم، المتوفى سنة ٢٩٩ أو
٣٠١ هـ.

أنظر: رجال النجاشي. ١٧٨، ريحانة
الأدب ١ / ١٣٠، الذريعة ٢ / ٣٢٦.

١٨٣ - الإمامة

للمولى سلطان محمد القايني المعروف
بسلطان العلماء (ق ١٢ هـ).

ترجمه الشيخ عبد النبي القزويني في تتميم
الآمل، وذكر من تصانيفه كتاب الإمامة، في
سبعين ألف بيت.

أنظر: ريحانة الأدب ٣ / ٦٠، تتميم أمل
الآمل: ١٧٦، الذريعة ٢ / ٣٢٦.

١٨٤ - الإمامة

للشيخ أبي الحسن سليمان بن عبد الله بن علي
بن الحسين الماحوزي (١٠٧٠ -
١١٢١ هـ).

نسخة في المكتبة الحسينية في النجف
الأشرف، وهو غير كتابه: الأربعون حديثا في

الإمامة.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٧، فهرست آل

بابويه وعلماء البحرين: ١٧ و ٧٨.

١٨٥ - الإمامة

للسيد شرف الدين علي بن غياث الدين منصور بن محمد الحسيني الشيرازي، المتوفى

سنة ٩٤٨ هـ.

أنظر: الذريعة ٢١ / ٣٣٠.

١٨٦ - الإمامة والرد على المخالفين فيها

فارسي.

لشهاب الدين عبد الله بن محمود بن سعيد

التستري الخراساني، المتوفى سنة ٩٩٧ هـ.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٩.

١٨٧ - كتاب الإمامة

يذكر فيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
وتثبيت إمامة من تقدمه.

لأبي القاسم الصاحب إسماعيل بن عباد
الطالقاني، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ.

أنظر: فهرست - النديم - : ١٥٠، الذريعة
٢ / ٣٢١ و ٤ / ٣٦٠، كشف الظنون
٣ / ١٣٩٨، الغدير ٤ / ٤٥، كشف الحجب
والأستار: ٤٢٥.

١٨٨ - الإمامة

للمولى صدر الدين محمد بن إبراهيم بن
يحيى الشيرازي، المتوفى سنة ١٠٥٠ هـ.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٣٣.

١٨٩ - كتاب الإمامة

لأبي عمرو ضرار بن عمرو.
أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢١٥.

١٩٠ - كتاب الإمامة

لأبي طالب عبيد الله بن أحمد بن أبي زيد
ابن يعقوب الأنباري.
أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢٤٧، معالم
العلماء: ٧٥، فهرست الشيخ الطوسي: ١٠٣.

١٩١ - كتاب الإمامة

لعبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن
جامع الحميري.

أبو العباس القمي.
أنظر: رجال النجاشي: ٢١٩، معالم العلماء:

٧٣، الذريعة ٢ / ٣٢٨، كشف الحجب
والأستار ٤٢٦.

١٩٢ - الإمامة.

لأبي محمد عبد الله بن مسكان.
يأتي بعنوان: كتاب في الإمامة.

١٩٣ - الإمامة

لعبد الحكيم بن شمس الدين الهندي
السيالكوتي، المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ أو
١٠٦٨ هـ أو ١٠٦٩ هـ.
أنظر: الذريعة ١ / ٨٤ و ٢ / ٣٢٨، ريحانة
الأدب ٣ / ١٠٥.
١٩٤ - الإمامة
لعبد الرحمن بن محمد الجعفري، من
متكلمي الشيعة وشيوخهم.
أنظر. الذريعة ٢ / ٣٢٨.

١٩٥ - الإمامة

للشيخ عبد النبي بن سعد الدين
الجزائري الغروي، المتوفى سنة ١٠٢١ هـ.
نسخة في مكتبة السيد محمد الطباطبائي
اليزدي بأصفهان.

نسخة في المكتبة الرضوية بمشهد، برقم
٧٤٤٥، في ١٩٠ ورقة.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٩ / و ١١ / ١١١، ريحانة
الأدب ٣ / ٣٥٩، فهرس الرضوية ١١ / ٣٧.

١٩٦ - الإمامة

فارسي.

لعلاء الدين عبد الخالق، المعروف بقاضي
زادة الكرهرودي.

يأتي بعنوان: التحفة الشاهية.

١٩٧ - الإمامة

لأبي الحسن ممتاز العلماء، السيد علي بن
إبراهيم بن محمد تقي الموسوي النقوي
اللکهنوي (ق ١٤ هـ).

أنظر: ريحانة الأدب ٦ / ٦.

١٩٨ - كتاب الإمامة

لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن شعيب
ابن ميثم بن يحيى التمار، مولى بني أسد، كوفي.
أنظر: رجال النجاشي: ٢٥١، إيضاح
المكنون ٢ / ٢٧٢، الذريعة ٢ / ٣٣٠.

١٩٩ - الإمامة

لأبي الحسن علي بن الحسن بن فضال بن
عمر بن أيمن، الفطحي، الثقة.

ذكر صاحب الذريعة أن النجاشي ذكر
هذا الكتاب، لكن النجاشي ذكر له كتابا آخر
بعنوان، كتاب إثبات إمامة عبد الله، ولم يرد
ذكر هذا الكتاب في كتاب النجاشي.

أنظر: رجال النجاشي: ٢٥٧ - ٢٥٩،
الذريعة ٢ . ٣٣٠.

٢٠٠ - الإمامة

لأبي الحسن علي بن الحسن بن محمد
الطائي الجرمي، المعروف بالطاطري.

أنظر: رجال النجاشي: ٢٥٥، الذريعة

٢ / ٣٣٠، الفهرست - للنديم - : ٢٢٦.

٢٠١ - الإمامة

لأبي الحسين الناشئ، علي بن عبد الله بن
وصيف.

يأتي بعنوان: كتاب في الإمامة.

٢٠٢ - الإمامة

للشيخ علي بن عبد الله بن علي المهزي
البحراني، المتوفى سنة ١٣١٩ هـ.
يأتي بعنوان: منار الهدى.

٢٠٣ - الإمامة

للشيخ عمران بن أحمد دعييل الخفاجي
النجفي (١٢٤٧ - ١٣٢٨ هـ).
وهو في النصوص على إمامة أمير المؤمنين
وسائر الأئمة (عليهم السلام) والأدلة
والبراهين العقلية أيضا، يوجد عند ولده الشيخ
موسى بن عمران.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٣١.

٢٠٤ - الإمامة

لعيسى بن روضة، التابعي، مولى بني
هاشم، وحاجب (صاحب) المنصور هو أول
من صنف في الكلام.
قال النجاشي: " كان متكلمًا جيد الكلام،
وحكى كتابه عن رآه "

أنظر: رجال النجاشي: ٢٩٤، كشف
الحجب والأستار: ٤٢٥، الذريعة ٢ / ٣٣١.

٢٠٥ - الإمامة

لأبي محمد الفضل بن شاذان بن الخليل
النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦٠ هـ.

تقدم بعنوان: كتاب الأربع مسائل في
الإمامة.

٢٠٦ - الإمامة

لأبي محمد القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل
الحسني العلوي الرسي، صاحب صعدة (١٦٩ -

٢٤٦ هـ).

نسخة في مكتبة برلين ٤٨٧٦ / ٦، من ٥٤ -
٥٨، سنة ٥٤٤ هـ.

أنظر: تاريخ التراث العرب لفؤاد سزكين

مج ١ ح ٣ / ٣٣٠، الفهرست للنديم: ٢٤٤،

قال في الذريعة ٢ / ٣٣٢ باتحاد هذا الكتاب مع
كتاب المصنف الآتي بعنوان: تثبيت الإمامة،
لكن يبدو عدم اتحادهما كما صرح بذلك فؤاد
سزكين في " تاريخ التراث العربي "

٢٠٧ - كتاب الإمامة

للكرجي.

أنظر: معالم العلماء: ١٤٥.

٢٠٨ - الإمامة

بالتركية.

للمولى كمال الدين الحسين بن خواجه

شرف الدين عبد الحق الأردبيلي الإلهي.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٤.

٢٠٩ - الإمامة

فارسي.

لكمال الدين الحسين بن خواجه شرف
الدين عبد الحق الأردبيلي الإلهي، المتوفى سنة
٩٥٠ هـ.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٤.

٢١٠ - الإمامة

للشيخ كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم
البحراني، المتوفى سنة ٦٧٩ هـ.
ذكر في " كشف الحجب " بعنوان: رسالة في
الإمامة.

أنظر: كشف الحجب والأستار: ٢٣٨،

الذريعة ٢ / ٣٣٨.

٢١١ - الإمامة

فارسي.

للسيد محسن بن محمد تقي الكوكمري
النجفي.

مرتب على مقامات ثمانية.

موجود بخط الشيخ شير محمد الهمداني

تاريخ كتابته سنة ١٣٣٨ هـ.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٣٣.

٢١٢ - كتاب الإمامة

لأبي أحمد محمد بن أبي عمير، المتوفى سنة

٢١٨ هـ.

أنظر: فهرست الشيخ الطوسي: ١٣٢،

معالم العلماء: ١٠٢، الذريعة ٢ / ٣٣٣، كشف

الحجب والأستار: ٤٢٦.

٢١٣ - الإمامة

لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن

قضاة بن صفوان بن مهران الجمال الصفواني

(ق ٤ هـ) من مشايخ النجاشي والشيخ

الطوسي.

أنظر: ريحانة الأدب ٣ / ٤٥٥، رجال
النجاشي: ٣٩٣، الذريعة ٢ / ٣٣٣.

٢١٤ - كتاب الإمامة

لأبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن
الحارث، الخطيب بساوة، المعروف بالحارثي.

أنظر: رجال النجاشي: ٣٨٢، معالم العلماء:

١٠٦، فهرست الشيخ الطوسي: ١٤٩،

الذريعة ٢ / ٣٣٣.

٢١٥ - كتاب الإمامة

لأبي جعفر محمد بن أحمد بن يحيى بن

عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك

- الأشعري القمي.
أنظر: رجال النجاشي: ٤٩ ٣، الذريعة
٢ / ٣٣٣.
٢١٦ - الإمامة
لمحمد بن بشر (أو: بشير) السوسنجردي
الحمدوني، من غلمان أبي سهل النوبختي
(ق ٣ ٥).
أنظر ريحانة الأدب ٢ / ٧٢، الذريعة
٢ / ٣٣٤، كشف الحجب والأستار: ٤٢٥.
٢١٧ - كتاب الإمامة
لمحمد بن جرير الطبري.
روى فيه عن أبي المفضل محمد بن
عبد الله، عن محمد بن هارون بن حميد..
أنظر: الذريعة ١٧ / ٢٦٦.
٢١٨ - كتاب الإمامة
للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي
الطوسي، المتوفى سنة ٤٦٠ هـ.
أنظر: الذريعة ١٧ / ٢٦٦.
٢١٩ - الإمامة
للمولى محمد بن الحسن الشيرواني، المتوفى
سنة ١٠٩٨ هـ.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٣٤.
٢٢٠ - كتاب الإمامة
لأبي جعفر محمد بن الحسين بن أبي
الخطاب الزيات الهمداني المتوفى سنة ٢٦٢ هـ.
أنظر: رجال النجاشي: ٣٣٤، الذريعة
٢ / ٣٣٤، إيضاح المكنون ٢ / ٢٧٢.
٢٢١ - الإمامة
للسيد محمد بن السيد دلدار علي النقوي
النصيرآبادي اللكهنوي، المتوفى سنة
١٢٨٤ هـ.
في الرد على مبحث الإمامة من " التحفة
الاثني عشرية " .

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٣٥.
٢٢٢ - كتاب الإمامة
لأبي عبد الله محمد بن زيد الواسطي،
المتوفى سنة ٣٠٦ هـ.
أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢٢٠، ريحانة
الأدب ٦ / ٢٨٩، الذريعة ٢ / ٣٣٥، كشف
الظنون ٣ / ١٣٩٨.
٢٢٣ - كتاب الإمامة
لأبي بكر محمد بن عبد الله البردعي
(ق ٤ هـ).
أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢٩٥.

- ٢٢٤ - كتاب الإمامة
لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مملك
الأصفهاني.
- أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢٢٦، الذريعة
٢ / ٣٣٥، الفهرست - للطوسي - : ١٩٣،
كشف الحجب والأستار ٤٢٥.
- ٢٢٥ - الإمامة.
- لأبي جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة
الرازي، المتكلم - المعاصر للشيخ الكليني
المتوفى سنة ٣١٧ هـ.
- أنظر: الذريعة ٢ / ٣٣٥، الفهرست
- للنديم - . ٢٢٥.
- ٢٢٦ - الإمامة
للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمد بن علي
ابن الحسين ابن بابويه، المتوفى سنة ٣٨١ هـ.
- أنظر: معالم العلماء: ١١٢، الذريعة
٢ / ٣٣٥.
- ٢٢٧ - الإمامة
للسيد محمد بن علي بن حيدر الموسوي
العاملي المكي، المتوفى سنة ١١٣٩ هـ.
- أنظر: الذريعة ٢ / ٣٣٦، مرآة الكتب
٢ / ٦٦ وعبر عنه الإمامة.
- ٢٢٨ - كتاب الإمامة
للشيخ محمد بن علي بن عبد النبي بن
محمد المقابي البحراني، كان حيا سنة
١١٥٠ هـ.
- أنظر: الذريعة ١٧ / ٢٦٧.
- ٢٢٩ - الإمامة
لمحمد بن علي بن محمد حسين الزنجاني،
المتوفى سنة ١٢١٠ هـ.
- كتاب مبسوط قرضه آية الله بحر العلوم
بخطه، يوجد في مكتبة حفيد المؤلف فضل الله
شيخ الإسلام بزنجان.

أنظر: الذرية ٢ / ٣٣٦.
٢٣٠ - كتاب الإمامة
لأبي جعفر محمد بن علي بن النعمان
الأحول، المعروف بمؤمن الطاق.
أنظر: معالم العلماء: ٩٥، فهرست الشيخ
الطوسي. ١٣٢، الذريعة ٢ / ٣٣٦، الفهرست
- للنديم -: ٢٢٤، كشف الحجب والأستار:
٤٢٤.
٢٣١ - كتاب الإمامة
لأبي جعفر محمد بن عيسى بن عبيد بن
يقطين بن موسى بن أسد بن خزيمة، من

أصحاب الإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام.
أنظر: رجال النجاشي: ٣٣٤، إيضاح
المكنون ٢ / ٢٧١، الذريعة ٢ / ٣٣٦.
٢٣٢ - كتاب الإمامة
فارسي.

هو ترجمة لكتاب "الإمامة" للسيد محمد بن
منصور بن صدر الدين الدشتكي، مع زيادات
وإضافات عليه.

المترجم هو: السيد هاشم بن حسين بن
محمد رضا بن محمد علي الحسيني، المتوفى
بقزوین سنة ١٢٦٢ هـ.

أنظر: الذريعة ١٧ / ٢٦٧.

٢٣٣ - كتاب الإمامة

للسيد محمد بن منصور بن صدر الدين
الحسيني الدشتكي.

أنظر: الذريعة ١٧ / ٢٦٧.

٢٣٤ - الإمامة

للشيخ محمد بن نصار الحويزي الجزائري.
مرتب على عشرة فصول.

فرغ منه سنة ١٠٠١ هـ.

والنسخة الناقصة الأول منه توجد في

المكتبة الحسينية هي النجف الأشرف.

أنظر: الذريعة ٣ / ٣٣٧ و ١٦ / ٢٤١.

٢٣٥ - كتاب الإمامة

لأبي عيسى محمد بن هارون الوراق.

أنظر: رجال النجاشي. ٣٧٢، الذريعة

٢ / ٣٣٧، معالم العلماء: ١٣٧.

٢٣٦ - الإمامة

فارسي.

للمولى محمد أمين بن آقا محمد سعيد

الأشرف ابن صالح المازندراني.

أنظر الذريعة ٢ / ٣٢٢.

٢٣٧ - الإمامة

فارسي.
لآقا محمد باقر بن محمد أكمل البهبهاني
الحائري (... - ١٢٠٦ هـ).
ذكر في أدلة أنه لما أجمل بحث الإمامة في
رسالته في أصول الدين أراد أن يفصله في هذا
الكتاب.
يوجد في خزانة كتب السيد الحسن صدر
الدين.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٢.
٢٣٨ - الإمامة
وهو المجلد السابع من "بحار الأنوار".
للشيخ محمد باقر المجلسي، المتوفى سنة ١١١٠ هـ.

طبع بيروت، دار إحياء التراث العربي،
الطبعة ٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٣ م، الأجزاء ٢٣،
٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧.

٢٣٩ - الإمامة

فارسي.

للشيخ محمد تقي بن علي محمد النوري،
المتوفى سنة ١٢٦٣ هـ.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٣.

٢٣٩ - الإمامة

فارسي.

للشيخ محمد تقي بن علي محمد النوري،
المتوفى سنة ١٢٦٣ هـ.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٣.

٢٤٠ - الإمامة

للشيخ محمد حسن آل ياسين.

طبع بغداد، جامع إمام طه، ١٩٧٢ م.
٢٤١ - الإمامة

فارسي.

لمحمد رضا بن محمد، الشهير بمجذوب
التبريزي.

تقدم بعنوان: إتمام الجنة.

٢٤٢ - الإمامة

لمحمد صالح بن محمد باقر الروغني
القزويني الغروي المعاصر للشيخ الحر.
أثبت فيه الإمامة بها استخرجه من خطب
" نهج البلاغة " ويذكر الخطب الدالة على
مطلوبه مثل الشقشقية وغيرها إلى آخر
الكتاب البالغ إلى خمسة آلاف بيت.

النسخة موجودة عند السيد هادي.

الخراساني الحائري في كربلاء.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٨.

٢٤٣ - الإمامة

للشيخ محمد علي بن أبي طالب بن عبد الله

ابن علي بن عطاء الله الزاهدي الجيلاني
اللاهيجاني الأصفهاني، المعروف بشيخ علي
الحزين، المتوفى سنة ١١٨١ هـ.
أنظر: ريحانة الأدب ٢ / ٤١، الذرية
٢ / ٣٢٩.
٢٤٤ - الإمامة
لآقا محمد علي بن باقر البهبهاني، المتوفى
سنة ١٢١٦ هـ.
يأتي بعنوان: سنة الهداية.
٢٤٥ - الإمامة
لمحمد علي بن محمد باقر الهزار جريبي،
المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ.
يأتي بعنوان: تبصرة المستبصرين.
٢٤٦ - الإمامة.
فارسي.
للمولى محمد المشكك الرستماداري كته.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٣٧.

٢٤٧ - الإمامة

للشيخ محمد مهدي الآصفي.

منحطوط.

٢٤٨ - كتاب الإمامة

للشيخ أبي الجيش مظفر بن محمد بن أحمد

البلخي الخراساني المتوفى سنة ٣٦٧ هـ.

أنظر: معالم العلماء: ١٢٤، الذريعة ٢ / ٣٣٧.

٢٤٩ - الإمامة

فارسي.

لمعز الدين محمد الأردستاني.

يأتي بعنوان: هداية العالمين إلى الصراط

المستقيم في إثبات إمامة أمير المؤمنين.

٢٥٠ - كتاب الإمامة

لأبي الحسن معلى بن محمد البصري.

أنظر: رجال النجاشي: ٤١٨، فهرست

الشيخ الطوسي. ١٦٥، معالم العلماء: ١٢١،

الذريعة ٢ / ٣٣٨، كشف الحجب والأستار:

٤١٥.

٢٥١ - الإمامة

للمهدي الحسين بن القاسم بن علي

العياني (٣٧٦ - ٤٠٤ هـ).

نسخة في مكتبة بيرلين، برقم ١٠٢٧٥.

أنظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في

اليمن: ٥٢٧.

٢٥٢ - الإمامة

لأبي حنيفة القاضي، نعمان بن محمد بن

منصور بن أحمد بن حيون، قاضي مصر

وصاحب "دعائم الإسلام" المتوفى سنة

٣٦٧ هـ.

أنظر: معالم العلماء: ١٢٦، ريحانة الأدب:

١٢٦، الذريعة ٢ / ٣٣٨.

٢٥٣ - الإمامة

لأبي نصر هبة الله بن أحمد بن محمد.
الكاتب المعروف بابن برنبة، كان حيا سنة
٥٤٠٠.

أنظر: رجال النجاشي: ٤٤٠، الذريعة
٣٣٨ / ٢.

٢٥٤ - الإمامة

لهشام بن الحكم الشيباني، المتوفى سنة
١٩٩.

أنظر: معالم العلماء: ١٢٨، كشف الحجب
والأستار: ٤١٥.

٢٥٥ - كتاب الإمامة

للهيثم بن الهيثم الناجي، من بني ناجية.
أنظر: الفهرست - للنديم - ٢٣٤.

٢٥٦ - كتاب الإمامة

لأبي محمد يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد
ابن عبد الله بن الحسن بن علي بن علي بن
الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٣٩، رجال النجاشي.
٤٤٣.

٢٥٧ - كتاب الإمامة

لأبي محمد يونس بن عبد الرحمن، مولى
علي بن يقطين بن موسى، مولى بني أسد،
المتوفى سنة ٢٠٨ هـ.

وقد كان الرضا عليه السلام يشير إليه في
العلم والفتيا.

أنظر: رجال النجاشي: ٤٤٨، الذريعة
٢ / ٣٣٩.

٢٥٨ - الإمامة امتداد للنبوة

للسيد عدنان البكاء.

مجلة الإيمان / النجف الأشرف / س ١ / ع
٧ و ٨ (١١، ١٢ / ١٣٨٣ - ٤، ٥ / ١٩٦٤ م) ص
٦٦٠ - ٦٦٥.

٢٥٩ - إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

قال في الذريعة: "ويحتمل أنه للشيخ حسن
ابن نوح بن يوسف بن محمد بن آدم الهندي
البهروجي، المتوفى سنة ٩٣٩ هـ.

موجود في مكتبة الشيخ قاسم بن حسن آل
محيي الدين الجامعي النجفي، تاريخ كتابته
١٢٦٧، مكتوب عليه أنه المجلد السادس من
كتاب (الأزهار) وفي أثنائه ما لفظه: (قال
صاحب كتاب الأزهار حسن بن نوح لطف
الله بهما) ومن هاتين القرينتين احتملنا أنه
للشيخ حسن المذكور."

(نظر: الذريعة ٢ / ٣٣٩ .
٢٦٠ - الإمامة حتى ولاية الفقيه .
لعبد الحسين محمد علي البقال .
طبع طهران: وزارة الإرشاد الإسلامي،
١٤٠٢ هـ = ١٣٦٠ ش، ٩٠ ص .
٢٦١ - كتاب الإمامة الصغير
لإبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي، من
ولد عم المختار بن أبي عبيد الثقفي، توفي سنة
٢٨٣ هـ .
أنظر: رجال النجاشي . ١٧ - ١٨ ،
الفهرست - للشيخ الطوسي - : ٥ ، كشف
الحجب والأستار: ٤٢٥ ، الذريعة ٢ / ٣٢٠ ،

إيضاح المكنون ٢ / ٢٧٢ .

٢٦٢ - الإمامة الصغير

لأبي جعفر محمد بن علي الشلمغاني،

المعروف بابن أبي العزاقر.

قال النجاشي: " يرويها وسائر كتبه عنه أبو

المفضل الشيباني، المتوفى سنة ٣٨٧ هـ ."

أنظر: رجال النجاشي: ٣٧٩، الذريعة

٢ / ٣٣٦ .

٢٦٣ - كتاب الإمامة الصغير

لأبي عيسى محمد بن هارون بن محمد

الوراق.

أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢١٦ .

٢٦٤ - كتاب الإمامة على مذهب الشيعة

لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ.

أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢١٠ .

٢٦٥ - إمامة علي بن الحسين عليه السلام

لمحمد بن مسعود العياشي.

أنظر: معالم العلماء: ١٠٠ .

٢٦٦ - إمامة علي بين العقل والقرآن

للشيخ محمد جواد مغنية، المتوفى سنة

١٤٠٠ هـ .

بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٣٩٠ هـ .

٢٦٧ - الإمامة عن الفريقين

للشيخ محمد بن الشيخ علي بن الشيخ

عبد الله حرز الدين النجفي، ولد في النجف

الأشرف، وتوفي بها سنة ١٣٦٥ هـ .

فرغ منه في ١٨ ذي الحجة ١٣١٩ هـ .

أنظر: معارف الرجال (المقدمة) ١ / ١٠ .

٢٦٨ - الإمامة في الإسلام

للدكتور حسن حبيبي.

بحث مقدم إلى الندوة الدولية عن الدولة

والسياسة في الإسلام المنعقدة في لندن: المعهد

الإسلامي / شوال ١٤٠٣ هـ - آب ١٩٨٣ م .

٢٦٩ - الإمامة في الإسلام
لعارف تأمر.

مطبوع.

٢٧٠ - الإمامة في الإسلام

للدكتور محمد عوض الخطيب.

مجلة الثقافة الإسلامية (السفارة الإيرانية في
دمشق) ع ١٨ / ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م / ص ١٢٣ -

١٥١.

- ٢٧١ - كتاب الإمامة في إمامة الاثني عشر
لأبي العباس ابن محمد بن أحمد
الأزدي الإشبيلي النحوي، المعروف بابن
الحاج، المتوفى سنة ٦٤٧ هـ.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٢٠ و ٢٠ / ٢٠٩،
تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ١٣١، كشف
الظنون ٣ / ١٣٩٨.
- ٢٧٢ - الإمامة في إيجاب النص وإفساد
الاختيار.
مجهول المؤلف.
أنظر: معالم العلماء: ١٤٥، الذريعة
١٧ / ١٦٥.
- ٢٧٣ - الإمامة في التشريع الإسلامي
تجديد في بحث الإمامة.
للشيخ محمد مهدي الآصفي.
النجف الأشرف. مطبعة النعمان، ١٩٦٣ م.
بيروت: دار المعارف، الطبعة ٢، ١٩٧٣ م.
- ٢٧٤ - الإمامة في ضوء الكتاب والسنة
للشهيد الشيخ مهدي السماوي.
بيروت، دار الزهراء، ثلاثة مجلدات.
- ٢٧٥ - إمامة القرآن
بالأردو.
في إثبات الإمامة من الآيات القرآنية فقط.
للسيد محمد هارون الزنجي فوري، المتوفى
سنة ١٣٣٩ هـ.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٤١ و ١١ / ١١٢.
- ٢٧٦ - الإمامة الكبرى والخلافة العظمى
للسند كلمة حسن بن محمد باقر القزويني
الحائري، المعروف بأقامير.
طبعة النجف الأشرف: مطبعة النعمان،
١٣٧٨ هـ، ٤١٢ ص، ٢٤ سم، مع تعليقات
السيد مرتضى القزويني.
نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، برقم

٢١٢١، في ٢٠٥ ورقة.
أنظر: فهرس مخطوطات مكتبة آية الله
المرعشي ٦ / ١٣٣ - ١٣٤.
٢٧٧ - كتاب الإمامة الكبير
لإبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي، من
ولد عم المختار بن أبي عبيد الثقفي، توفي سنة
٢٨٣ هـ.
أنظر: رجال النجاشي: ١٧ - ١٨،
الفهرست - للشيخ الطوسي - : ٥، كشف
الحجب والأستار ٤٢٥، الذريعة ٢ / ٣٢٠،

إيضاح المكنون ٢ / ٢٧٢ .

٢٧٨ - كتاب الإمامة الكبير

لأبي محمد الفضل بن شاذان بن الخليل
الأزدي النيشابوري، المتوفى سنة ٢٦٠ هـ .
أنظر: رجال النجاشي: ٣٠٧، الذريعة
٢ / ٣٣٢ .

٢٧٩ - الإمامة الكبير

لأبي جعفر محمد بن علي الشلمغاني،
المعروف بابن أبي العزقر.
قال النجاشي: " يرويها وسائر كتبه عنه أبو
الفضل الشيباني، المتوفى ٣٨٧ هـ ."
أنظر: رجال النجاشي: ٣٧٩، إيضاح
المكنون ٢ / ٣٧٢، الذريعة ٢ / ٣٣٦ .

٢٨٠ - كتاب الإمامة الكبير

لأبي عيسى محمد بن هارون بن محمد
الوراق.

أنظر. الفهرست - للنديم - : ١٦ .

٢٨١ - كتاب الإمامة

لعلي بن محمد الجعفري لأحمد بن إسماعيل
الفقيه.

أنظر: معالم العلماء: ٢٤ .

٢٨٢ - كتاب الإمامة من جهة الخبر

لبندار بن محمد بن عبد الله الفقيه.

أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢٧٩، معالم
العلماء: ٢٩ .

٢٨٣ - كتاب الإمامة وإثبات النبوة والوصية

ليحيى بن الحسين بن القاسم الرسي،

(٢٤٥ - ٢٩٨ هـ) .

أنظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في

اليمن: ٥١٤، الذريعة ٥ / ٢١٦ .

٢٨٤ - الإمامة والأمة

للسيد هبة الدين محمد علي بن حسين

عابد بن حسين الشهرستاني.
يأتي بعنوان: خلافة الخالق والخلائق.
٢٨٥ - الإمامة وبيان شرائطها
للمحقق الخواجه نصير الدين محمد بن
محمد بن الحسن الطوسي، المتوفى سنة
٦٧٢ هـ.
نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم،
ضمن مجموعة برقم ٢٥٥، من الورقة ١٩١ پ -
٢٠٠ ر.
وأخرى ضمن مجموعة برقم ٤٧٨٦، من
٢٢ ر - ٣٠ ر.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٣٦، ريحانة الأدب
٢ / ١٩٧، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله
المرعشي ١ / ٢٨٧ و ١٢ / ٣٥١.
٢٨٦ - الإمامة والتبصرة من الحيرة
لبعض قدماء الأصحاب المعاصرين
للشيخ الصدوق كانت نسخة منه عند العلامة
المجلسي وهو من مآخذ البحار.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٤٢، ولعله الكتاب
الآتي.

٢٨٧ - الإمامة والتبصرة من الحيرة
للشيخ أبي الحسن علي بن الحسين بن
موسى بن بابويه القمي الرازي، المتوفى سنة
٣٢٩ هـ، والد الشيخ الصدوق.
تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني.
طبع بيروت. مؤسسة آل البيت عليهم
السلام لإحياء التراث.
قم: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام،
١٤٠٦ هـ، بتحقيق مدرسة الإمام المهدي عليه
السلام.

٢٨٨ - الإمامة وحروب النبي صلى الله عليه
وآله
للشيخ عبد الحسين بن الشيخ عبد الله بن
الشيخ حمد الله المسلمي النجفي (١٢٥٠ -
١٢٧٧ هـ).

أنظر: معارف الرجال ٢ / ٣٢.
٢٨٩ - الإمامة والخلافة
بلغه الأردو.
لأحمد حسين خان الهندي مقيم
(بريانوان).
طبع بالهند.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٤٢.
٢٩٠ - كتاب الإمامة والرد على الحسين بن
علي الكرابيسي.

للحسين بن علي أبي عبد الله المصري.
أنظر: رجال النجاشي: ٦٦.
٢٩١ - الإمامة وطرق الزعامة
للسيد محمد علي بن الحسين الحسيني،
الشهير بالسيد هبة الدين الشهرستاني.
وفيه إثبات الإمامة والخلافة بقواعد علم
الحقوق.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٤٢ و ٢٦ / ١٩١.
٢٩٢ - كتاب إمامة ولد علي من فاطمة
للحسن بن صالح برحي (بن حي)
الزيدي (١٠٠ - ١٦٨ هـ).
أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢٢٧.

٢٩٣ - كتاب الإمامة ووجوبها

. لعمر بن بحر الجاحظ.

أنظر: معالم العلماء: ٨٤.

٢٩٤ - الإمامة والولاية في القرآن الكريم

اشترك في تأليفه: السيد علي أكبر الموسوي

اليزدي، محمد المحمدي الجيلاني. محمد اليزدي،

حسين المظاهري، حمد تقي مصباح اليزدي.

مراجعة وإشراف: محمد علي التسخيري.

طبع قم: مطبعة النخيام، ١٣٩٩ هـ ٢٤٠٥

ص، القطع الكبير.

٢٩٥ - أمان الخافقين

في الإمامة.

فارسي.

لأمين الواعظين إبراهيم بن محمد علي

التاجر الأصفهاني (١٢٧٥ - ١٣٤٩ هـ).

أنظر. الذريعة ٢ / ٣٤٤.

٢٩٦ - الأمانة في بيان الإمامة وتحقيقها

وحملها

للسيد حيدر بن علي العبيدلي.

تقدم بعنوان: الإمامة.

٢٩٧ - أمت وإمامت

فارسي، ترجمة الأمة والإمامة.

للسيد هبة الدين الشهرستاني.

ترجمة علي رضا خسرواني.

طهران، ١٣٦٧ هـ / ١٣٢٦ ش، ١٠٧ ص،

رقعي.

٢٩٨ - أمت وإمامت

فارسي.

لمهدي آية الله.

قم، جهان آرا، ١٣٥٩، ٨٦ ص، مصور،

ريشه هاي آيدولوجي اسلامي، ويزه نو

جوانان، ٤.

٢٩٩ - الأمة والأئمة
في طرق تعيين خلفاء النبي صلى الله عليه
وآله وسلم
للسيد هبة الدين الشهرستاني.
يأتي بعنوان: خلافة الخالق والخلائق.
٣٠٠ - أمراء هستي حكومت جهارده معصوم
فارسي.
للسيد أبي الفضل نبوي قمي.
طهران: إسلامية، ١٣٤٥ ش، ٥١٥ ص،
وزيري.

٣٠١ - الانتصار في النص على الأئمة
الأطهار

للشيخ أبي الفتح محمد بن علي بن عثمان
الكراچكي.

تقدم بعنوان: الاستبصار في النص على
الأئمة الأطهار.

٣٠٢ - الإنتصار للشيعة

في إثبات الإمامة للثاني عشر عليهم
السلام.

لمحمد حسين شمس العلماء الكركاني،
الشهير بجناب.

أنظر: الذريعة ٢ / ٣٦١.

٣٠٣ - الانتقام ممن غدر أمير المؤمنين
للشيخ أبي الفتح محمد بن عثمان

الكراچكي.

وهو النقض على ابن شاذان الأشعري
فيما أورده في آية الغار.

أنظر: مرآة الكتب ٢ / ٧٠

٣٠٤ - الإنذار في قطع الأعذار
في الإمامة.

للشيخ محمد رضا بن قاسم بن الشيخ محمد
ابن أحمد الغراوي النجفي، ولد في النجف

الأشرف سنة ١٣٠٣ هـ.

أنظر: معارف الرجال ٢ / ٢٨٨، شعراء
الغري ٨ / ٤٠٣.

٣٠٥ - الإنصاف

في الإمامة.

لم يذكر مؤلفه.

مرتب على مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة، لا
يستدل فيه إلا بما أخرجه أهل السنة في

صحاحهم ومستدرکها وفي مسانيدهم ومصايح
البعوي وتاريخ الخطيب وأمثالها.

توجد نسخة في مكتبة آية الله الشيخ محمد

تقي الشيرازي بسامراء، ناقصة الآخر.
ونسخة أخرى في كربلاء، في كتب السيد
الحسين بن محمد علي بن نوازشي الموسوي
الهندي أبي نري آل خير الدين.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٩٦.
٣٠٦ - الأنصاف

في الإمامة.
للشيخ أبي جعفر محمد بن عبد الرحمن بن
قبة الرازي المعتزلي ثم الإمامي.
أنظر: فهرست الشيخ الطوسي: ١٣٢،
مرآة الكتب ٢ / ٧٠، معالم العلماء: ٩٥، رجال
النجاشي: ٣٧٥، فهرست - للنديم - : ٢٢٥،
الذريعة ٢ / ٣٩٦، ٤٠ / ٣٩٤، كشف الحجب

- والأستار: ٦٣.
- ٣٠٧ - الإنصاف في تحقيق آية الاستخلاف
(إني جاعل في الأرض خليفة)
بلغه الأردو.
لأحمد علي الأمرتسري الهندي.
وهو في الإمامة والرد على القاديانية.
مطبوع.
أنظر: الذريعة ٢ / ٣٩٧.
- ٣٠٨ - الإنصاف في معرفة الأسلاف
فيما يتعلق بالإمامة لأبي محمد علي بن
عناية الله، الشهير بايزيد البسطامي الثاني،
المعاصر للشيخ البهائي.
أنظر: كشف الحجب والأستار ٦٣،
الذريعة ٢ / ٣٩٦، مرآة الكتب ٢ / ٧٠، ريحانة
الأدب ١ / ٢٢٤.
- ٣٠٩ - الإنصاف
في النص على الأئمة الاثني عشر من آل
محمد صلى الله عليه وآله وسلم.
للسيد هاشم البحراني، المتوفى سنة
١١٠٧ هـ.
- يأتي بعنوان: الأنصاف في النص على
الأئمة الأشراف من آل عبد مناف.

- ٣١٠ - الإنصاف في النص على الأئمة
الأشراف من آل عبد مناف.
للسيد هاشم بن سليمان بن إسماعيل
التوبلي الكتكاني البحراني، المتوفى سنة
١١٠٧ هـ.
- نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم،
الأشرف.
- طبع في قم سنة ١٣٨٦ هـ، ٣٩٢ ص،
وزير، بترجمة إلى الفارسية، المترجم: السيد
هاشم الرسولي المحلاتي.

أنظر: مرآة الكتب ٢ / ٧١، الذريعة
٢ / ٣٩٨ و ٢٤ / ١٧٩، ریحانة الأدب ١ / ٢٣٣،
فهرس منخطوط مكتبة آية الله المرعشي
٦ / ١٣١ - ١٣٢ أمل الآمل ٢ / ٣٠٣.
٣١١ - الإنصاف والانتصاف
في الإمامة
للشيخ الخليل بن ظفر بن خليل الأسدي.
أنظر: كشف الحجب والأستار ٦٣.
٣١٢ - كتاب الانفاد في الإمامة
لأبي الحسين محمد بن بشر الحمدوني
السوسنجردي.

أنظر. فهرست الشيخ الطوسي: ١٣٢،
معالم العلماء: ٩٦، الذريعة ٢ / ٤٠١، كشف
الحجب والأستار ٦٥ حيث ذكره بعنوان:
الانقباد في الإمامة.

٣١٣ - كتاب الانقباد في للإمامة
لأبي الحسين محمد بن بشر الحمدوني.
تقدم بعنوان. كتاب الانقباد في الإمامة.
٣١٤ - أنوار الإسلام في علم الإمام عليه
السلام.

للسيد محمد ثقة الإسلام الساروي.
نسخة في مكتبة الشيخ زين العابدين بن
أسد الله المهرباني السرايبي، المتوفى بالنجف
سنة ١٣٥٦ هـ.

أنظر الذريعة ٢ / ٤١٤ و ١٥ / ٣١٨.
٣١٥ - الأنوار الجالية لظلام الغلس من
تلييس مؤلف "المقتبس"
للشيخ المتكلم علي بن هلال بن فضل بن
عيسى بن محمد بن فضل.

فرغ منه سنة ٨٧٤ هـ.
و "المقتبس" هذا ألفه بعض علماء أهل
السنة في عصر العلامة الحلبي، باسم السلطان
يوسف بن أيوب وسماه. "المقتبس" لأنه رد فيه
علي كتاب "قبس" الأنوار في نصرة العترة
الأطهار " وهو في الإمامة، تصنيف السيد ابن
زهرة، فانتصر له صاحب "الأنوار الجالية"
ووقع عنه اعتراضات مؤلف "المقتبس".
أنظر: الذريعة ٢ / ٤٢٢.

٣١٦ - أنوار الرشاد للأمة في معرفة الأئمة
شرح لأرجوزة بعنوان: "مصباح الحكم" في
الأدلة على الإمامة، وإثبات إمامة الأئمة الاثنا
عشر عليهم السلام.

الأرجوزة وشرحها: للشيخ محمد باقر بن
قربان علي المازندراني.

فرغ من الشرح ١٢٤٧ هـ .
نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، برقم
٤٣٠٧، في ٥٠ ورقة.
أنظر: فهرسها ١١ / ٢٩٩ .
٣١٧ - أنوار الولاية
في أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام على
من سوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم،
وإثبات الولاية والخلافة الإلهية له .
للسيد محمد القطب الشيرازي الذهبي،
المتوفى سنة ١١٧٣ هـ .
أنظر: الذريعة ٢٦ / ٦٣ .
٣١٨ - أنوار اليقين في إمامة أمير المؤمنين
للمهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن

المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠ هـ .
نسخة في مكتبة آياصوفيا، رقم ٣٣٠٨ /
٦، المجلد الأول من ٢٠٦ ب إلى ٣١٥ آ،
كتبت سنة ٩٩٢ هـ .
٣١٩ - أنوار اليقين في إمامة أمير المؤمنين
أرجوزة وشرحها .
للمنصور بالله الحسن بن بدر الدين محمد
ابن أحمد بن يحيى (٥٩٦ - ٦٧٠ هـ) .
نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء،
برقم ٣٣ علم الكلام، في ٢٨٣ ورقة سنة
١٠٦٠ هـ .
وأخرى فيه، برقم ٥٣١، في ١٩٠ ورقة،
سنة ١١٣٨ هـ .
وثالثة فيه، برقم ٥٣٢، في ٢٧٤ ورقة، سنة
١٣٣٢ هـ .
ورابعة في المتحف البريطاني . برقم ٣٨٦٨،
سنة ٩٧٩ هـ .
وخامسة في مكتبة آية الله المرعشي بقم،
برقم ١٥٩٤، في ١١٧ ورقة .
وسادسة في مكتبة الشيخ علي كاشف
الغطاء في النجف الأشرف، تاريخها سنة
١١٠٧ هـ .
أنظر: الذريعة ٢ / ٤٤٨، مصادر الفكر
العربي الإسلامي في اليمن . ٥٥٠، فهرس
مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي ٤ / ٣٩٧ -
٣٩٨ .
٣٢٠ - أنوري بيكم
باللغة الكجراتية .
للمولوي غلام علي بن إسماعيل
البهاونكري الهندي .
يشبه الكتب الروائية في إثبات إمامة أمير
المؤمنين عليه السلام من مائة من الآيات
الشريفة القرآنية .

طبع بالهند.
أنظر: الذريعة ٢ / ٤٥٠.
٣٢١ - إهداء الحقيير في معنى حديث الغدير
إلى أخيه البارع البصير
للسيد مرتضى بن أحمد بن محمد الحسيني
الخسروشاهي التبريزي، ألفه سنة ١٣٥٢ هـ.
طبع في النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية،
١٣٥٣ هـ، ط ١، ١١٣ ص، رقعي.
أنظر: الذريعة ٢ / ٤٨٢، الغدير ١ / ١٥٧.
٣٢٢ - أهل البيت هم القادة
لعبد الله الخنيزي.
الأضواء / النجف الأشرف / س ٢ ع ٤
(٤ / ١٣٨١ هـ) ص ١١ - ١٨.

٣٢٣ - أهل بيت وخلافت
فارسي.

للشهيد الشيخ مرتضى مطهري.
مكتب إسلام، س ١٢ ع ٤ (٣ / ١٣٩١ هـ)
ص ٩ - ١٢، ع ٦ (٥ / ١٣٩١ هـ) ص ١١ -
١٥، ع ٨ (٧ / ١٣٩١ هـ) ص ٣٢ - ٣٥، ع ٩
(٨ / ١٣٩١ هـ) ص ١٥ - ١٦.

٣٢٤ - كتاب الأوصياء
لأبي القاسم علي بن أحمد الكوفي العلوي،
المتوفى سنة ٣٥٢ هـ.

أنظر: الفهرست - للنديم - : ٢٤٣، رجال
النجاشي: ٢٦٥، الذريعة ٢ / ٤٧٨.
٣٢٥ - الأوصياء

لعلي بن الحسن بن فضال الكوفي.
أنظر: معالم العلماء: ٦٥.

٣٢٦ - كتاب الأوصياء وذكر الوصايا
للشيخ علي بن محمد بن زياد الصيمري.
نقل عنه السيد رضي الدين علي بن
طاوس في "مهج الدعوات" وقال: "وجد هذا
الكتاب في خزانة مصنفه بعد وفاته
سنة ٢٨٨ هـ".

أنظر: الذريعة ٢ / ٤٧٨.

٣٢٧ - كتاب الأوصياء
لأبي جعفر محمد بن علي الشلمغاني،
المعروف بابن أبي العزاقر، المقتول سنة ٣٢٢ هـ.
أنظر: رجال النجاشي: ٣٧٨،
الذريعة ٢ / ٤٧٨.

٣٢٨ - كتاب الأوصياء

لأبي النضر محمد بن مسعود بن محمد بن
عياش السلمى السمرقندي "المعروف بالعيشي".
أنظر: رجال النجاشي: ٣٥٢، الذريعة ٢ / ٤٧٨.

٣٢٩ - أول مظلوم في الإسلام الإمام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

يتضمن هذا الكتاب شكاوى أمير المؤمنين
عليه السلام وتظلمه من قريش عامة وممن
غضب حقه بالخلافة.

لمحمد الرضي الرضوي الكشميري.

أنظر: فهرست مؤلفاته: ٤.

٣٣٠ - أولوا الأمر.

للجيلي أحمد إبراهيم.

التوحيد / س ٦: ع ٣٤ (٩ - ١٠ / ١٤٠٨ هـ) ص

٨٩ - ١٠٠، ع ٣٥، (١١ - ١٢ / ١٤٠٨ هـ) ص ٤٦ -

٥٧، ع ٣٦ (١ - ٢ / ١٤٠٩ هـ) ص ٩٧ - ١٠٨.

للبحث صلة....

من ذخائر التراث

(١٨٣)

القول المبين
عن وجوب مسح الرجلين
للعلامة الكراجكي
علي موسى الكعبي
المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، بارئ السماوات والأرضين، باعث الأنبياء والمرسلين،
وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خير الخلق محمد الأمين، وعلى آله الهداة الميامين،
وصحبهم المتقين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.
عزيزي القارئ:

الرسالة التي بين يديك تعد واحدة من كنوز التراث النفيسة والقيمة، ونظرة
واحدة - ولو سريعة - كافية للدلالة على سعة اطلاع مصنفها الفقيه الجليل أبي الفتح
محمد بن علي بن عثمان الكراجكي رضوان الله تعالى عليه، وبلوغه الغاية القصوى
في التدقيق والتحقيق، مع دقة متناهية في انتقاء اللفظ العذب، وحسن أداء، ورشاقة
أسلوب، تنم عن براعة في الأدب واللغة والكلام، ولا شك أن كثرة مؤلفاته في العلوم
والآداب والفنون المختلفة خير شاهد ودليل على ما قلناه.
ورسالة " القول المبين عن وجوب مسح الرجلين " مقتطعة من كتاب " كنز
الفوائد " الذي عمله المصنف رحمه الله لابن عمه، وقد أدرج فيه جملة من مؤلفاته،

عدها بعض المترجمين له كتباً مستقلة (١)، وهذا الكتاب هو من أحسن مصنفاته الباقية إلى هذا الزمان (٢)، ويحتوي على نفايس من العلوم والفنون، وتفاسير لآيات كثيرة، ومختصرات متنوعة (٣).

ترجمة المؤلف:

هو القاضي أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي، وصفه بعض من ترجم له من العامة بأنه رأس الشيعة وصاحب التصانيف الجليلة، أو بأنه كان باحثاً من كبار أصحاب الشريف المرتضى رضوان الله تعالى عليه، وتارة مشفوعاً بالقول: "إنه كان فقيهاً محدثاً متكلماً نحوياً لغوياً طيباً عالماً بالنجوم" (٤).

قال السيد بحر العلوم قدس سره: "الشيخ الفقيه القاضي أبو الفتح" (٥). وفي فهرست منتجب الدين رحمه الله: "الشيخ العالم الثقة أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي فقيه الأصحاب" (٦).

وفي الكنى والألقاب. "الشيخ الفقيه الجليل الذي يعبر عنه الشهيد كثيراً في كتبه بالعلامة مع تعبيره عن العلامة الحلي بالفاضل" (٧).

وفي أمل الآمل: "الشيخ أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي عالم فاضل، متكلم فقيه، محدث ثقة، جليل القدر" (٨).

(١) كالبغدادي في هدية العارفين ٢: ٧٠.

(٢) روضات الجنات ٦: ٢٠٩ / ٥٧٩.

(٣) لمزيد من الاطلاع، أنظر: مستدرک الوسائل ٣: ٤٩٧، أعيان الشيعة ٩: ٤٠٠، الذريعة ١٨: ١٦١ / ١١٩٥.

(٤) أنظر. سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٢١: ٦١، مرآة الجنان ٣: ٧٠. لسان الميزان ٥: ٣٠٠ / ١٠١٦، شذرات الذهب

٣: ٢٨٣، العبر ٢: ٤٩٢، الأعلام - للزركلي - ٦: ٢٨٦.

(٥) رجال السند بحر العلوم ٣: ٣٠٢.

(٦) فهرست منتجب الدين: ١٥٤ / ٣٥٥.

(٧) الكنى والألقاب ٣: ٨٨.

(٨) أمل الآمل ٢: ٢٨٧ / ٨٥٧.

ولعل هذا وغيره مما لا يبلغه الحصر خير شهادة ودليل على فضله وجلالة قدره وعلمه، فقد أسند إليه جل أرباب الإجازات، وجعله خاتمة المحدثين رحمه الله على رأس

جملة من المشايخ الذين تنتهي السلسلة في الإجازات إليهم (٩). وهو من تلامذة الشيخ المفيد والشريف المرتضى علم الهدى رضوان الله عليهما، روى عنهما وعن آخرين من أعلام الشيعة والسنة في مكة والرملة وبغداد وحلب والقاهرة.

نسبه:

قال السيد محسن الأمين العاملي رحمه الله: والكراچكي - بفتح الكاف وإهمال الراء وكسر الجيم - نسبة إلى (الكراچك) عمل الخيم، ولهذا وصفه بعض مترجميه بالخيمي، وظبطه بعضهم بضم الجيم نسبة إلى (الكراچك) قرية على باب واسط... ولكن هذا ليس بصحيح (١٠).

وقال ابن حجر: محمد بن علي الكراچك - بفتح الكاف وتخفيف الراء وكسر الجيم ثم كاف - نسبة إلى عمل الجسم، وهي (الكراچك) (١١). والظاهر أن قوله: عمل الجسم، تصحيف: عمل الخيم.

ولا نستبعد نسبته إلى (كراچك) بضم الجيم من عدة وجوه:

١ - اشتهر الكراچك بكثرة تجواله، وسياحته في طلب العلم، وكان من بين الذين روى عنهم العالم الفقيه المعروف أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله بن علي الواسطي، مما يدل على أنه سكن واسط أو أحد قراها.

٢ - قرية (كراچك) هي من بين القرى الواقعة في باب واسط، ذكرها

(٩) مستدرک الوسائل ٣: ٤٩٧.

(١٠) أعيان الشية ٩: ٤٠٠.

(١١) لسان الميزان ٥: ٣٠٠ / ١٠١٦.

ياقوت (١٢) والسمعاني (١٣) ونسب إليها أحمد بن عيسى الكراجكي، وأخاه علي بن عيسى الكراجكي.

٣ - نسبه إلى (كراجك) بضم الجيم بعض من ترجم له من أجلة العلماء (١٤).
٤ - لا يؤيد كونه منسوب إلى (الكراجك) بكسر الجيم، إلا دليل واحد، هو أن البعض عنونه بالخيمي (١٥)، ولعل هذه النسبة لحقته من بعض الديار التي وطنها خلال تجواله.

دليلنا على ذلك قول صاحب الروضات: "ويظهر من طرق رواياته المذكورة في كنز الفوائد وغيره أنه كان سائحا في البلاد، وغالبا في طلب الفقه والحديث والآداب

وغيرها، إلا أن معظم نزوله وتوطنه كان بالديار المصرية. - إلى أن قال: - وكان الخيم أو ذو الخيم أو ذات الخيم الواقع إليها النسبة من المواضع الواقعة في تلك الديار". (١٦)

والله أعلم، وهو المسدد للصواب.
وفاته:

تكاد المصادر التي ترجمت له تجمع على أن وفاته كانت بصور في ثاني ربيع الآخر - سنة (٤٤٩) هـ. ق - (١٧) رضوان الله تعالى عليه.

(١٢) معجم البلدان ٤: ٤٤٣.

(١٣) الأنساب ١٠: ٣٧٢، إلا أنه ضبطها بفتح الجيم.

(١٤) أنظر: الكنى والألقاب ٣: ٨٨، طبقات أعلام الشيعة - القرن الخامس - : ١٧٧.

(١٥) العبر ٢: ٢٩٤، مرآة الجنان ٣: ٧٠، معجم المؤلفين ١١: ٢٧ و ٨: ٤٩.

(١٦) روضات الجنات ٦: ٢٠٩ / ٥٧٩.

(١٧) سير أعلام النبلاء ١٨: ١٢١ / ٦١، شذرات الذهب ٣: ٢٨٣، العبر ٢: ٢٩٤. لسان الميزان ٥: ٣٠٠ / ١٠١٦،

هدية العارفين ٢: ٧٠، الأعلام - للزركلي - ٦: ٢٧٦، أعيان الشيعة ٩: ٤٠٠.

مشايخه:

- كان يروي عن جملة من المشايخ الأجلة، كما يظهر من مؤلفاته، نذكر منهم:
- ١ - أستاذه الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه.
 - ٢ - السيد المرتضى علم الهدى قدس الله روحه.
 - ٣ - أبا يعلى سلار بن عبد العزيز الديلمي.
 - ٤ - أبا عبد الله الحسين بن عبيد الله بن علي الواسطي.
 - ٥ - أبا الحسن محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القمي.
 - ٦ - أبا المرجا محمد بن علي بن طالب البلدي.
 - ٧ - أبا عبد الله محمد بن عبيد الله بن الحسين بن طاهر الحسيني.
 - ٨ - أبا الحسن طاهر بن موسى بن جعفر الحسيني.
 - ٩ - أبا الحسن أسد بن إبراهيم بن كلب السلمي الحراني.
 - ١٠ - أبا منصور أحمد بن حمزة العريضي.
 - ١١ - أبا العباس إسماعيل بن غسان.
- كما روى عن جملة من علماء العامة (١٨).
- مصنفاته:

صنف في علوم وفنون مختلفة، كالفقه والإمامة والأنساب والأدب والنجوم والفلك والحكمة وغيرها، ويدل على كثرة ما صنف وألف واختصر قول المحدث النوري

قدس سره في خاتمة المستدرک: " ولم أر من المترجمين من استوفى مؤلفاته " (١٩) وقال السيد

(١٨) أنظر: مستدرک الوسائل ٣: ٤٩٧، روضات الجنات ٦: ٢٠٩ / ٥٧٩، رجال السيد بحر العلوم ٣: ٣٠٢، طبقات

أعلام الشيعة - القرن الخامس - : ١٧٧.

(١٩) مستدرک الوسائل ٣: ٤٩٧.

محسن الأمين العاملي رحمه الله. " له مؤلفات كثيرة بلغت السبعين حسب بعض معاصريه " (٢٠).

ومن جملة مؤلفاته:

- ١ - الإبانة عن المماثلة - في الاستدلال بين طريق النبوة والإمامة.
- ٢ - الاستطراف في ذكر ما ورد من الفقه في الإنصاف. -
- ٣ - الاستبصار في النص على الأئمة الأطهار عليهم السلام.
- ٤ - التلقين لأولاد المؤمنين.
- ٥ - تهذيب المسترشدين.
- ٦ - روضة العابدين ونزهة الزاهدين، في الصلاة: الفرائض، والسنن، والتطوع، عمله لولده موسى.
- ٧ - النوادر.
- ٨ - كنز الفوائد.
- ٩ - البستان في الفقه، وهو معنى لم يطرق، وسبيل لم يسلك، قسم فيه أبوابا من الفقه، وفرع كل فن منه، حتى حصل من كل باب شجرة كاملة، ويكون نيفا وثلاثين شجرة.
- ١٠ - التعجب من أغلاط العامة - في الإمامة.
- ١١ - معارضة الأضداد باتفاق الأعداد - في الإمامة.
- ١٢ - معدن الجواهر ورياضة الخواطر.
- ١٣ - معونة الفارض في استخراج سهام الفرائض.
- ١٤ - المنهاج إلى معرفة مناسك الحاج.
- ١٥ - مختصر كتاب الدعائم للنعمان.
- ١٦ - الاختيار من الأخبار - مختصر كتاب الأخبار للنعمان.

(٢٠) أعيان الشيعة ٩: ٤٠٠.

- ١٧ - ردع الجاهل وتنبيه الغافل.
- ١٨ - الكافي الاستدلال بصحة القول برؤية الهلال.
- ١٩ - غاية الإنصاف في مسائل الخلاف - في علم الكلام.
- ٢٠ - حجة العابر في هيئة العالم - يتضمن الدلالة على أن شكل السماوات والأرضين كمثل الكرة.
- ٢١ - ذكر الأسباب الصادة عن معرفة الصواب.
- ٢٢ - الرسالة الدامغة للنصارى - تتضمن نقضا لكلام أبي الميثم النصراني.
- ٢٣ - الغاية في الأصول - وفي جزء منه: القول في حدوث العالم وإثبات محدثه.
- ٢٤ - جواب رسالة الأخوين - يتضمن ردا على الأشعرية.
- ٢٥ - عدة البصير في حج يوم الغدير - في الإمامة.
- ٢٦ - مختصر كتاب التنزيه - للسيد المرتضى رحمه الله.
- ٢٧ - مزيل اللبس ومكمل الأنس - في علم النجوم.
- ٢٨ - نظم لدرر في مبنى الكواكب والدرر
- ٢٩ - الحساب الهندي - يتضمن أبواب الحساب الهندي وعمل الجذور والمكعبات المفتوحة والصم.
- ٣٠ - رياض الحكم - في الأدب.
- ٣١ - موعظة العقل للنفس.
- ٣٢ - نصيحة الإخوان.
- ٣٣ - التحفة في الخواتيم.
- ٣٤ - المجلس - وهو كالروضة، فيه سير ملوك وشعر.
- ٣٥ - انتفاع المؤمنين بما في أيدي السلاطين.
- ٣٦ - الأنيس - في فنون مختلفة
- ٣٧ - التأديب.
- ٣٨ - الأصول في مذهب آل الرسول صلوات الله عليهم.

٣٩ - مختصر البيان عن دلالة شهر رمضان.

٤٠ - المدهش.

٤١ - رسالة التنبيه على أغلاط أبي الحسن البصري.

٤٢ - رسالة التعريف بحقوق الوالدين - وهي وصيته إلى ولده موسى.

هذه هي جملة من مؤلفاته، وقد أعرضنا عن ذكر كثير منها، تجدها في مظانها (٢١) النسخ المعتمدة:

١ - النسخة الخطية المحفوظة في المكتبة الرضوية بمشهد المقدسة، برقم (٢٢٦)،

مسطرتها (١٩) سطرا، سنة النسخ (٦٧٧ هـ. ق) وهي المعبر عنها بنسخة الأصل.

٢ - الكتاب المطبوع على الحجر - من منشورات مكتبة المصطفوي - قم

المشرفة، ولم نعتد على هذا الكتاب إلا في موارد نادرة.

ومما يجدر ذكره أن كتاب كنز الفوائد قد تم تحقيقه من قبل الشيخ الفاضل

عبد الله نعمه، وطبع في دار الأضواء - بيروت، طبعة حديثة بذل فيها المحقق جهدا

يستحق لأجله الثناء والتقدير.

وقد كانت هذه الرسالة من ضمن الرسائل التي يحتويها الكتاب، وقد اعتمد

المحقق في التحقيق على النسخة المطبوعة سنة ١٣٢٢ فقط، وهي نسخة سقيمة جدا

وكثير من الكلمات فيها غير واضح كما وصفها محقق الكتاب وبالنظر لتوفر النسخة

الخطية التي يرجع تاريخ نسخها إلى (٦٧٧ هـ) فقد ارتأينا إعادة تحقيق هذه الرسالة

اعتمادا على هذه النسخة كما تم مقابلتها مع النسخة المطبوعة على الحجر.

وخرجنا الأحاديث والنقول التي ذكرها المؤلف من مظانها الأصلية، ودعمنا

أقواله بمصادر الخاصة والعامة، كما ذكرنا تراجم الرواة والعلماء الذين وردت أسماؤهم

(٢١) أنظر: أمل الآمل ٢: ٢٨٧ / ٨٥٧، معالم العلماء: ١١٨ / ٧٨٨، روضات الجنات ٦: ٢٠٩ / ٥٧٩،

أعيان الشيعة

٩: ٤٠٠، هدية العارفين ٢: ٧٠، الأعلام - للزركلي - ٦: ٢٧٦.

في متن الرسالة ونبهنا على مصادرها تميما للفائدة.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
علي موسى الكعبي

صورة الورقة الأولى من النسخة المخطوطة

(١٩٤)

صورة الورقة الأخيرة من النسخة المخطوطة الناقصة الآخر

(١٩٥)

رسالة كتبتها إلى أحد الإخوان
وسميتها ب " القول المبين عن وجوب مسح الرجلين " .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد ورسوله خاتم النبيين وآله الطاهرين.
سألت - أيدك الله تعالى - في أن أورد لك من القول في مسح الرجلين، ما
يتبين لك به وجوبه وصحة مذهبنا فيه وصوابه، وأنا أجيبك إلى ما سألت، وأورد
مختصراً

نطلب به ما طلبت، بعون الله وتوفيقه.

اعلم أن فرض الرجلين عندنا في الوضوء هو المسح درن الغسل، ومن غسل
فلم يؤد الفرض، وقد وافقنا على ذلك جماعة من الصحابة والتابعين، كابن عباس (١)

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ولد بمكة ونشأ في بدء عصر النبوة، فلازم
الرسول الأكرم
صلى الله عليه وآله وروى عنه الأحاديث الصحيحة، " وشهد مع الإمام علي عليه السلام الجمل وصفين،
توفي

مكفوف البصر بالطائف في سنة ٦٨ هـ .
الإصابة ٢: ٣٣٠، طبقات الفقهاء: ٤٨، أسد الغابة ٣: ١٩٢ " حلية الأولياء ١: ٣١٤، صفوة الصفوة ١:
٧٤٦
سير أعلام النبلاء ٣: ٣٣١ .

رحمة الله عليه، وعكرمة (٢)، وأنس (٣)، وأبي العالية (٤)، والشعبي (٥)، وغيرهم (٦).

ودليلنا على أن فرضهما المسح: قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) (٧) فتضمنت الآية جملتين، وصرح فيهما بحكمين:

-
- (٢) عكرمة بن عبد الله البربري المدني، مولى عبد الله بن عباس، كان عالماً بالتفسير والمغازي، روى عنه زهاء (٣٠٠) رجل، توفي بالمدينة في سنة ١٠٥ هـ.
- ميزان الاعتدال ٣: ٩٣، تهذيب التهذيب ٧: ٢٣٤، حلية الأولياء ٣: ٣٢٦، وفيات الأعيان ٣: ٢٦٥، طبقات الفقهاء: ٧٠.
- (٣) أنس بن مالك بن النضر البخاري الخزرجي الأنصاري، صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله، روى عنه رجال الحديث زهاء ٢٢٨٦ حديثاً، ولد بالمدينة ومات بالبصرة في سنة ٩٣ هـ.
- صفوة الصفوة ١: ٧١٠، أسد الغابة ١: ١٢٧. تهذيب الأسماء واللغات ١: ١٢٧، تهذيب التهذيب ١: ٣٢٩، سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣.
- (٤) رفيع بن مهران الرياحي البصري، أبو العالية، مولى امرأة من بني رياح من تميم، أدرك الجاهلية وأسلم بعد رحلة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله بسنتين، توفي في سنة ١٠٦ هـ وقيل في ٩٣ هـ.
- طبقات الفقهاء ٨٨، تهذيب الأسماء واللغات ٢: ٢٥١، حلية الأولياء ٢: ٢١٧، تهذيب التهذيب ٣: ٢٤٦، سير أعلام النبلاء ٤: ٢٠٧.
- (٥) عامر بن شراحيل بن عبد ذي الكبار الشعبي الحميري، راوية من التابعين يضرب المثل بحفظه، وهو من رجال الحديث، ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة في سنة ١٠٣ هـ.
- تهذيب التهذيب ٥: ٥٧، وفيات الأعيان ٣: ١٢، حلية الأولياء ٤: ٣١٠، تاريخ بغداد ١٢: ٢٢٧.
- (٦) وإضافة إلى ما ذكره المصنف قدس سره، فقد حكى مسح القدمين عن قتاد وعلقمة. وابن عمر، ومجاهد والأعمش، والضحاك. وابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو.
- هذا فضلاً عن قال بالتحخير بين مسح القدمين وغسلهما كالحسن البصري وأبي علي الجبائي، ومن قال بوجوب الجمع بين المسح والغسل كناصر الحق من أئمة الزيدية وداود الأصفهاني، ومن قال بالتحخير والجمع أولى كابن العربي.
- أنظر: المبسوط - للسرخسي - ٢: ٤٥٢، المجموع ١: ٤١٧، البحر الزخار ٢: ٦٧، المغني ١: ١٥٠، الفتوحات المكية ١: ٣٤٣، مصنف ابن أبي شيبة ١: ١٩، تفسير الطبري ٦: ٨٣، التفسير الكبير للفخر الرازي ١١: ١٦١، أحكام القرآن - للخصاص - ٢: ٣٤٥، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - ٦: ٩١، تفسير القرآن العظيم

- لابن
كثير - ٢: ٢٧.
وأنظر: الخلاف ١: ٩٠، المعتمد ١: ١٤٨، التبيان - للطوسي - ٢: ٤٥٢، مجمع البيان - للطبرسي - ٢:
١٦٤.
(٧) المائدة ٥: ٦.

بدأ في الجملة الأولى بغسل الوجوه، ثم عطفت الأيدي عليها، فوجب لها من الحكم بحقيقة العطف مثل حكمها.
ثم بدأ في الجملة الثانية بمسح الرؤوس، ثم عطفت الأرجل عليها، فوجب أن يكون لها من الحكم بحقيقة العطف مثل حكمها، حسبما اقتضاه العطف في الجملة التي قبلها (٨).

ولو جاز أن يخالف في الجملة الثانية بين حكم الرؤوس والأرجل المعطوفة عليها، لجاز أن يخالف في الجملة الأولى بين حكم الوجوه والأيدي المعطوفة عليها، فلما كان هذا غير جائز كان الآخر مثله.
فعلم وجوب حمل كل عضو معطوف في جملة على ما قبله، وفيه كفاية لمن تأمله.

(٨) عطف النسق بالواو يقتضي التشريك في الحكم مطلقاً.
رصف المباني: ٤٧٣، الجنى الداني في حروف المعاني: ١٥٨.

فإن قال قائل: إنا نجد أكثر القراء يقرؤون الآية بنصب الأرجل، فنكون الأرجل في قراءتهم معطوفة على الأيدي، وذلك موجب للغسل. قيل له: أما الذين قرؤوا بالنصب من السبعة فليسوا بأكثر من الذين قرؤوا بالجر، بل هم مساوون لهم في العدد. وذلك أن ابن كثير (٩) وأبا عمرو (١٠) وأبا بكر (١١) وحمزة (١٢) عن عاصم (١٣) قرؤوا (وأرجلكم) بالجر (١٤).

- (٩) أبو معبد عبد الله بن كثير الداري المكي، أحد القراء السبعة، ولد وتوفي بمكة في سنة ١٢٠ هـ. سير أعلام النبلاء ٥: ٣١٨، وفيات الأعيان ٣: ٤١، تهذيب التهذيب ٥: ٣٢١، تهذيب الكمال ١٥: ٤٦٨، النشر في القراءات العشر ١: ١٢٠.
- (١٠) زبان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو بن العلاء، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة في سنة ١٥٤ هـ. سير أعلام النبلاء ٦: ٤٠٧، النشر في القراءات العشر ١: ١٣٤، تهذيب التهذيب ١٢: ١٩٧، وفيات الأعيان ٣: ٤٦٦.
- (١١) شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي، أبو بكر، أحد مشاهير القراء، وكان عالماً فقيهاً، توفي بالكوفة في سنة ١٩٣ هـ. سير أعلام النبلاء ٨: ٤٩٥، حلية الأولياء ٨: ٣٠٣، ميزان الاعتدال ٤: ٤٩٩، تهذيب التهذيب ١٢: ٣٧، النشر في القراءات العشر ١: ١٥٦.
- (١٢) حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل التميمي، أحد القراء السبعة، توفي في سنة ٥٦ هـ. سير أعلام النبلاء ٧: ٩٠، تهذيب التهذيب ٣: ٢٤، النشر في القراءات العشر ١: ١٦٥، وفيات الأعيان ٢: ٢١٦.
- (١٣) عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أحد القراء السبعة، توفي بالكوفة في سنة ١٢٧ هـ. سير أعلام النبلاء ٥: ٢٥٦، النشر في القراءات العشر ١: ١٥٥، تهذيب التهذيب ١: ٣٥، وفيات الأعيان ٣: ٩.
- (١٤) الحجة للقراء السبعة ٣: ٢١٤، الكشف عن وجوه القراءات ١: ٤٠٦، السبعة في القراءات: ٢٤٢، حجة القراءات: ٢٢٣.

ونافعا (١٥) وابن عامر (١٦) والكسائي (١٧) وحفصا (١٨) عن عاصم قرؤوا
(وأرجلكم)

بالنصب (١٩).

وقد ذكر العلماء بالعربية أن العطف من حقه أن يكون على أقرب مذكور دون
أبعد. (٢٠)، هذا هو الأصل، وما سواه عندهم تعسف وانصراف عن حقيقة الكلام إلى

(١٥) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، انتهت إليه
رئاسة

القراءة في المدينة وتوفي بها في سنة ١٦٩ هـ.
النشر في القراءات العشر ١: ١١٢، وفيات الأعيان ٥: ٣٦٨، سير أعلام النبلاء ٧: ٣٣٦، الكامل - لابن
عدي - ٧: ٢٥١٥.

(١٦) عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ومقرئ الشاميين توفي بدمشق في سنة
١١٨ هـ.

سير أعلام النبلاء ٥: ٢٩٢، النشر في القراءات العشر ١: ١٤٤، تهذيب التهذيب ٢: ١٥٦، الجرح والتعديل
(١٧) أبو الحسن علي بن حمز بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي. إمام اللغة والنحو والقراءة، ولد في
إحدى قرى

الكوفة وتوفي بالري في سنة ١٨٩ هـ.

سير أعلام النبلاء ٩: ١٣١، النشر في القراءات العشر ١: ١٧٢، الجرح والتعديل ٦: ١٨٢، تأريخ بغداد
١١: ٤٠٣، وفيات الأعيان ٣: ٢٩٥.

(١٨) حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء، قارئ أهل الكوفة، وأعلم الناس بقراءة عاصم، وهو
ربيه:

ابن امرأته، توفي في سنة ١٨٠ هـ.

النشر في القراءات العشر ١: ١٥٦، ميزان الاعتدال ١: ٥٥٨، تهذيب التهذيب.

(١٩) الحجّة للقراء السبعة ٣: ٢١٤، السبعة في القراءات: ٢٤٢، الكشف عن وجوه القراءات ١: ٤٠٦،
حجّة

القراءات: ٢٢١.

(٢٠) الأكثر في كلام العرب حمل العطف على الأقرب من حروف العطف ومن العاملين. وإعمال أقرب
العوامل في

المعمول، والأمثلة على ذلك كثيرة لا يبلغها الاحصاء سيما في باب التنازع، كقوله تعالى من سورة الجن
(٧٢: ٧): (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا) حيث أعمل (ظننتم) في (أن) لقربه منه، ولو أعمل
(ظنوا) في (أن) لوجب أن يقال: (كما ظننتموه) ومثله قوله تعالى: (آتوني أفرغ عليه قطرا) الكهف (١٨):
(٩٦)

وقوله تعالى: (هاؤم اقرؤا كتابيه) الحاقة (٦٩: ١٩).

كما أن عطف الأرجل على الأيدي يترتب عليه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بلا ضرورة، ويترتب
عليه أيضا إعمال البعيد دون القريب مع صحة حمله عليه، وهما خلاف الأصل.

أنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٩٢، شرح الكافية ١: ٧٩. كتاب سيبويه ١: ٧٣، الحجّة للقراء
السبعة

٣: ٢١٤، الكشف عن وجوه القراءات ١: ٤٠٦.

(۲۰۰)

التجوز من غير ضرورة تلجئ إلى ذلك، وفيه إيقاع اللبس، وربما صرف المعنى عن مراد القائل.

ألا ترى أن رئيسا لو أقبل على صاحب له فقال له: أكرم زيدا وعمرا، وأضرب خالدا وبكرا، لكان الواجب على الصاحب أن يميز بين الجملتين من الكلام، ويعلم أنه ابتداء

في كل واحدة منهما ابتداء عطف باقي الجملة عليه دون غيره، وأن بكرا في الجملة الثانية معطوف على خالد، كما أن عمرا في الجملة الأولى مطوف على زيد، ولو ذهب هذا المأمور إلى أن بكرا معطوف على عمرو لكان قد انصرف عن الحقيقة ومفهوم الكلام في ظاهره، وتعسف تعسفا صرف به الأمر عن مراد الأمر به، فأداه ذلك إلى إكرام من أمر بضربه.

ووجه آخر: وهو أن القراءة بنصب الأرجل غير موجبة أن تكون معطوفة على الأيدي، بل تكون معطوفة على الرؤوس في المعنى دون اللفظ، لأن موضع الرؤوس نصب بوقوع الفعل الذي هو المسح، وإنما انجرت بعارض وهو الباء. والعطف على الموضع دون اللفظ جائز مستعمل في لغة العرب (٢١)، ألا تراهم يقولون: مررت بزيد وعمرا، ولست بقائم ولا قاعدا؟ قال الشاعر: معاري إننا بشر فأسجح (٢٢) فلسنا بالجبال ولا الحديد (٢٣)

(٢١) من ذلك قول تأبط شرا - وهو من شواهد سيبويه -
هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخراق
فعطف "عبد" على محل "دينار" وكان حقه الجر، إلا أنه نصبه عطفًا على الموضع، لأن التقدير "باعث ديناراً"
ومثله كثير.

الكتاب ١: ٦٧، ١٧١، خزانة الأدب ٨: ٢١٥، الحجة للقراء السبعة ٣: ٢١٥، التفسير الكبير - للفخر الرازي -

١١: ١٦١، كنز العرفان ١: ١٢.

(٢٢) أسجح: أرفق. "الصحاح - سجح - ١: ٣٧٢."

(٢٣) البيت لعقبة بن الحارث الأسدي، وهو من شواهد سيبويه، احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض،

وتبعه في ذلك الزجاج، والبيت الذي يليه:

أديروها بنو حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٣٢، الكتاب ١: ٦٧، العقد الفريد ١: ٥٠، مغني اللبيب ٢: ٦٢١. شرح شواهد المغني ٢: ٨٧٠، خزانة الأدب ٢: ٢٦٠.

والنصب في هذه الأمثلة كلها إنها هو العطف على الموضع دون اللفظ، فيكون على هذا من قرأ الآية بنصب الأرجل كمن قرأها بجرها، وهي في القراءتين جميعا معطوفة على الرؤوس التي هي أقرب إليها في الذكر من الأيدي، ويخرج ذلك عن طريق التعسف، ويجب المسح بهما جميعا، والحمد لله.

وشئ آخر: وهو أن حمل الأرجل في النصب على أن تكون معطوفة على الرؤوس أولى من حملها على أن تكون معطوفة على الأيدي، وذلك أن الآية قد قرئت بالجر والنصب معا، والجر موجب للمسح، لأنه عطف على الرؤوس، فمن جعل النصب إنما هو لعطف الأرجل على الأيدي أوجب الغسل، وأبطل حكم القراءة بالجر الموجب للمسح.

ومن جعل النصب إنما هو لعطف الأرجل على موضع الرؤوس أوجب المسح الذي أوجبه الجر، فكان مستعملا للقراءتين جميعا، غير مبطل لشيء منهما، ومن استعملهما فهو أسعد ممن استعمل أحدهما.

فإن قيل. ما أنكرتم أن يكون استعمال القراءتين إنما هو بغسل الرجلين، وهو أحوط في الدين، وذلك أن الغسل يأتي على المسح ويزيد عليه، فالمسح داخل فيه، فمن غسل فكأنما مسح وغسل، وليس كذلك من مسح، لأن الغسل غير داخل في المسح.

قلنا: هذا غير صحيح. لأن الغسل والمسح فعلا كل واحد منهما غير الآخر، وليس بداخل فيه، ولا قائم مقامه في معناه الذي يقتضيه. ويبين ذلك أن الماسح كأنه قيل له. اقتصر فيما تناوله من الماء على ما يندى به العضو الممسوح، والغاسل كأنما قيل له. لا تقتصر على هذا القدر بل تناول من الماء ما يسيل ويجري على العضو المغسول.

فقد تبين أن لكل واحد من الفعلين كيفية يتميز بها عن الآخر، ولولا ذلك لكان من غسل رأسه فقد أتى على مسحه، ومن اغتسل للجمعة فقد أتى على وضوئه، هذا مع إجماع أهل اللغة والشرع على أن المسح لا يسمى غسلا، والغسل لا يسمى مسحا (٢٤).

فإن قيل: لم زعمتم ذلك وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن معنى قوله سبحانه: (فطفق مسحا بالسوق والأعناق) (٢٥) أنه غسل سوقها وأعناقها، فسمي الغسل مسحا.

قلنا: ليس هذا مجمعا عليه في تفسير هذه الآية، وقد ذهب قوم إلى أنه أراد المسح بعينه (٢٦)، وقال أبو عبيدة (٢٧) والفراء (٢٨) وغيرهما: أنه أراد بالمسح الضرب (٢٩).

وبعد: فإن من قال: إنه أراد بالمسح الغسل، لا يخالف في أن تسمية الغسل لا

(٢٤) المسح: مرور اليد على الممسوح، والغسل: سيلان الماء على المغسول ولو قليلا. ولو جاز أن يطلق المسح على الغسل مجازا، كما قالوا: تمسحت للصلاة، وكقول أبي زيد: المسح خفيف الغسل، لو جاز ذلك لما جاز شرعا، لأن الشرع فرق بين الغسل والمسح، ولذلك قالوا: بعض أعضاء الطهارة مغسولة وبعضها ممسوحة: وفلان يرى غسل الرجلين وفلان يرى مسحهما. التعريفات - للجرجاني -: ٩٣، مفردات ألفاظ القرآن - للأصفهاني -: ٣٦٠، التبيان - للطوسي - ٣: ٤٥٤.

أحكام القرآن ٦ - لابن العربي - ٢: ٥٦٧ و ٢: ٥٦٢، تفسير الطبري ٦: ٨٣.

(٢٥) سورة ص ٣٨: ٣٣.

(٢٦) كابن عباس والزهري وابن كيسان وابن جرير الطبري وعلي بن أبي طلحة والنخاس ومجاهد والقاضي أبي يعلى.

تفسير الطبري ٢٣: ١٠٠، تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - ٤: ٣٧، التفسير الكبير - للفخر الرازي - ٢٦: ٢٠٦، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - ١٥: ١٩٥، أحكام القرآن - للجصاص - ٣: ٣٨٢، تفسير

البيضاوي ٢: ٣١٢، إعراب القرآن - للنخاس - ٣: ٤٦٣، زاد المسير ٧: ١٣١، مجمع البيان - للطبرسي - ٤: ٤٧٥،

لسان العرب ٢: ٥٩٥.

(٢٧) معمر بن المثنى، التميمي بالولاء، البصري، أبو عبيدة، من أئمة العلم والأدب واللغة، مولده ووفاته بالبصرة،

توفي في سنة ٢٠٩ هـ.

وفيات الأعيان ٥: ٢٣٥، ميزان الاعتدال ٤: ١٥٥، تاريخ بغداد ١٣: ٢٥٢.

(٢٨) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو والفقهاء وفنون

الأدب، توفي في سنة ٢٠٧ هـ.

وفيات الأعيان ٦: ١٧٦، تهذيب التهذيب ١١: ١٨٦، سير أعلام النبلاء ١٠: ١١٨، تاريخ بغداد ١٤:

١٤٩.

(٢٩) ويضاف لما ذكره المصنف - قدس سره - : قتادة والزجاج وابن الأثير والسدي والحسن البصري ومقاتل والخليل
ابن أحمد والكلبي وابن السائب وابن قتيبة وأبو سليمان الدمشقي.
تفسير الطبري ٢٣ : ١٠٠ ، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - ١٥ : ١٩٥ ، تفسير القرآن العظيم - لابن
كثير -
٤ : ٣٧ ، زاد المسير ٧ : ١٣١ ، معاني القرآن - للفراء - ٢ : ٤٠٥ ، مجاز القرآن - لأبي عبيدة - ٢ : ١٨٣ ،
الكشف
عن وجوه القراءات ١ : ٤٠٦ ، مجمع البيان - للطبرسي - ٤ : ٤٧٥ ، لسان العرب ٢ : ٥٩٥ ، العين ٣ :
١٥٦ .

تخالف مسحا مجازا واستعارة، وليس هو على الحقيقة، ولا يجوز لنا أن نصرف كلام الله

تعالى عن حقائق ظاهرة إلا بحجة صارفة.

فإن قال: ما تنكرون من أن يكون جر الأرجل في القراءة إنما هو لأجل المجاورة لا للنسق، فإن العرب قد تعرب الاسم بإعراب ما جاوره، كقولهم. جحر ضب خرب، فجروا خربا لمجاورته لضب، وإن كان في الحقيقة صفة للجحر لا للضب.

فتكون كذلك الأرجل، إنما جرت لمجاورتها في الذكر لمجرور وهو الرؤوس، قال امرؤ القيس (٣٠):

كأن ثبيراً في عرانيين وبله * كبير أناس في بجاد زممل (٣١)
فجر زمملاً لمجاورته لبجاد، وإن كان من صفات الكبير، لا من صفات البجاد، فتكون الأرجل على هذا مغسولة، وإن كانت مجرورة.
قلنا: هذا باطل من وجوه:

(٣٠) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث، أشهر شعراء العرب، يماني الأصل، نجدى المولد، من شعرا " المعلقات، توفي في سنة ٨٠ ق ٥.

طبقات فحول الشعراء ١: ٥٢، و ٨٢، خزنة الأدب ١: ٣٢٩، شرح ابن أبي الحديد ٩: ٢٤٤.
(٣١) المعنى العام للبيت: كأن ثبيراً في أوائل مطر هذا السحاب سيد أناس، قد تلفف بكساء مخطط، شبه تغطيته بالغتاء بتغطي هذا الرجل بالكساء، وقد جر " زممل " صفة لكبير، وكان حقها الرفع، وإنما خفض لمجاورته لبجاد عند بعض العلماء، ولأناس عند بعضهم وهو المرجح، وقال أبو علي الفارسي: إنه ليس علي الخفض بالحوار، بل جعل زمملاً صفة حقيقية لبجاد، قال: لأنه أراد " زممل فيه " ثم حذف حرف الجر فارتفع الضير واستتر في اسم المفعول، كما أن الاقواء جار على ألسنتهم، فيمكن أن يكون حرف الروي مرفوعاً وجر إقواء، كما قال النابغة الذبياني:
زغم البوارح أن رحلتنا غدا * وبذاك حدثنا الغراب الأسود
لا مرحباً بغد ولا أهلاً به * إن كان توديع الأعبة في غد
مغني اللبيب ٢: ٦٦٩ و ٨٩٥. ديران امرئ القيس: ٦٢، المعلقات العشر: ٩٢، خزنة الأدب ٥: ٩٨، لسان العرب ١٢: ١٧٧.

أولها: اتفاق أهل العربية على أن الإعراب بالمجاورة شاذ نادر ولا يقاس عليه، وإنما ورد مسموعاً في مواضع لا يتعداها إلى غيرها " وما هذا سبيله فلا يجوز حمل القرآن

عليه من غير ضرورة تلجئ إليه (٣٢).

وثانيها: أن المجاورة لا يكون معها حرف عطف، وهذا ما ليس فيه بين العلماء خلاف (٣٣) وفي وجود واو العطف في قوله تعالى: (وأرجلكم) دلالة على بطلان

دخول المجاورة فيه، وصحة العطف.

وثالثها: أن الإعراب بالجوار إنما يكون بحيث ترتفع الشبهة عن الكلام، ولا يعترض اللبس في معناه، ألا ترى أن الشبهة زائلة والعلم حاصل في قولهم: جحر ضب خرب، بأن خرباً صفة للجحر دون الضب، وكذلك ما أنشد في قوله: مزمل، وأنه من صفات الكبير دون البجاد؟!!

وليس هكذا الآية، لأن الأرجل يصح أن يكون فرضها المسح، كما يصح أن يكون الغسل، فالتبس مع المجاورة فيها قائم، والعلم بالمراد منها مرتفع، فبان بما ذكرناه أن الجحر فيها ليس هو بالمجاورة، والحمد لله.

فإن قيل: كيف ادعيتم أن المجاورة لا تجوز مع واو العطف، وقد قال الله

(٣٢) اتفق كثير من أئمة اللغة على أن الجحر بالمجاورة ضعيف جداً ولا يقاس عليه، وأنكر البعض أن يكون الجحر

بالمجاورة جائزاً في كلام العرب، ومن جملة من أنكره السيرافي وابن جنبي، وقد تأولا " خرب " في قولهم: هذا

جحر ضب خرب " صفة للضب لا للجحر، قال السيرافي: أصله " خرب الجحر منه " ثم حذف الضمير للعلم

به كما تقول: " مررت برجل حسن الوجه " بالإضافة. والأصل: " حسن الوجه منه ".

وقال ابن جنبي. الأصل: " خرب جحره " ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

وقال الفراء: لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب.

وقال أبو إسحاق النحوي: الجحر بالمجاورة لا مجوز في كتاب الله عز وجل، وإنما يجوز في ضرورة الشعر.

وقال جل النحاة: إن المسموع من كلام العرب في " جحر ضب خرب " وغيره الرفع والجحر، والرفع في كلامهم

أكثر وأفصح.

أنظر: مغني اللبيب ٢: ٨٩٤ و ٨٩٦، الكتاب ١: ٤٣٦، لسان العرب ٢: ٥٩٣، خزنة الأدب ٥: ٩١،

التفسير

الكبير - للفخر الرازي - ١١: ١٦١، كنز العرفان ١: ١٦.

(٣٣) خزنة الأدب ٥: ٩٤ و ٩: ٤٤٤، مغني اللبيب ٢: ٨٩٥، التفسير الكبير - للفخر الرازي - ١١: ١٦١.

(٢٠٥)

عز وجل: (يطوف عليهم ولدان مخلدون * بأكواب وأباريق) (٣٤) ثم قال: (وحور عين) (٣٥) فحفضهن بالمجاورة، لأنهن يطفن ولا يطاق بهن. قلنا. أول ما في هذا أن القراء لم يجمعوا على جر (حور عين) بل أكثر السبعة يرى أن الصواب فيها الرفع، وهم: نافع وابن كثير، وعاصم في رواية أبي عمرو، وابن عامر (٣٦).

وإنما قرأها بالجر حمزة والكسائي وفي رواية المفضل (٣٧) عن عاصم (٣٨). وقد حكى عن أبي (٣٩) أنه كان ينصب فيقرأ: (وحورا عينا) (٤٠). ثم إن للجر فيها وجهها صحيحا غير المجاورة، وهو أنه لما تقدم قوله تعالى: (أولئك المقربون * في جنات النعيم) (٤١) عطف بحور عين على جنات النعيم، فكأنه قال: هم في جنات النعيم، وفي مقارنة أو معاشرة حور عين، وحذف المضاف، وهذا وجه

(٣٤) سورة الواقعة ٥٦: ١٧، ١٨.

(٣٥) سورة الواقعة ٥٦: ٢٢.

(٣٦) الرفع على تقدير " وعندهم حور عين " قال الكسائي: من قال: " وحور عين " بالرفع وعلل بأنه لا يطاق بهن

يلزمه ذلك في " فاكهة ولحم " لأن ذلك لا يطاق به، وليس يطاق إلا بالخمر وحدها.

أنظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢: ٣٠٤، السبعة في القراءات: ٦٢٢، حجة القراءات: ٦٩٥. (٣٧) المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر الضبي، صاحب عاصم، كان راوية وعلامة بالشعر والأدب وأيام العرب،

من أهل الكوفة، قيل في وفاته: إنها في سنة ١٦٨ هـ.

أنظر: سير أعلام النبلاء ١٤: ٣٦٢، تاريخ بغداد ١٣: ١٢١، البداية والنهاية ١٠: ٢٢٨، لسان الميزان ٦: ٨١

ميزان الاعتدال ٤: ١٧٠.

(٣٨) الكشف عن وجوه القراءات ٢: ٣٠٤، السبعة في القراءات: ٦٢٢، حجة القراءات: ٦٩٥.

(٣٩) أبي بن كعب بن قيس بن عبيدة صحابي أنصاري، كان قبل الإسلام من أحبار اليهود، شهد كل المشاهد مع

السول الأكرم صلى الله عليه وآله، وتوفي بالمدينة في سنة ٢١ هـ.

أنظر: سير أعلام النبلاء ١: ٣٨٩، الجرح والتعديل ٢: ٢٩، أسد الغابة ١: ٤٩، حلية الأولياء ١: ٢٥٠.

(٤٠) كما حكى النصب عن الأشهب العقيلي والنخعي وعيسى بن عمر الثقفي، وذلك على تقدير إضمار

فعل فكأنه

قال: " ويزوجون حورا عينا " كما وجد في مصحف أبي.

أنظر: الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - ١٧: ٢٠٥، معاني القرآن - للفراء - ٣: ١٢٤، إعراب القرآن - للنحاس - ٤: ٣٢٧.

(٤١) سورة الواقعة ٥٦: ١١، ١٢.

حسن، وقد ذكره أبو علي الفارسي (٤٢) في كتاب الحجة في القراءات، واقتصر عليه
دون

ما سواه (٤٣)، ولو كان للجر بالمجاورة فيه وجه لذكره.
فإن قيل: ما أنكرتم أن تكون القراءة بالجر موجبة للمسح، إلا أنه متعلق
بالخفين لا بالرجلين (٤٤)، وأن تكون القراءة بالنصب موجبة للغسل المتعلق بالرجلين
بأعيانها، فتكون الآية بالقراءتين مفيدة لكلا الأمرين؟
قلنا: أنكرنا ذلك لأنه انصراف عن ظاهر القرآن والتلاوة إلى التجوز
والاستعارة من غير أن تدعو إليه ضرورة ولا أوجبه دلالة، ذلك خطأ لا محالة،
والظاهر يتضمن ذكر الأرجل بأعيانها، فوجب أن يكون المسح متعلقا (٤٥) بها دون

(٤٢) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علوم العربية، وله فيها تصانيف قيمة،
ولد في
" فسا " من أعمال فارس، وتجول في كثير من البلدان وعاد إلى فارس ومنها إلى بغداد فتوفي بها في سنة
٣٧٧ هـ.

أنظر: سير أعلام النبلاء ١٦ : ٣٧٩، تاريخ بغداد ٧ : ٢٧٥، وفيات الأعيان ٢ : ٨٠، معجم الأدباء ٧ : ٢٣٢.
(٤٣) قال قطرب: يجوز أن تكون " وحوار عين " مطوفة على الأكواب والأباريق، فجعل الحوار يطاف بهن
عليهم،

لأن لأهل الجنة لذة في التطواف عليهم بالحوار.
وقال النخاس: الخفض يحمل على المعنى بالعطف على أكواب، لأن المعنى ينعمون بهذه الأشياء وينعمون
بحوار عين، وهذا جائز في العربية كثير.

كما رافق أبا علي الفارسي كثير من العلماء فيما ذهب إليه، فضلا عن أنهم ذهبوا مذاهب شتى في التأويل
بعيدا عن العطف بالحوار.

أنظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢ : ٣٠٤، معاني القرآن - للقراء - ٣ : ١٢٣، مغني اللبيب ٢ : ٨٩٥،
خزانة

الأدب ٥ : ٩٥، حجة القراءات: ٦٩٥، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - ١٧ : ٢٠٤.
(٤٤) قال به الشافعي وبعض علماء الجمهور، والقائلين به يعولون على الخبر، لكن الرجوع إلى القرآن أولى
من

التعويل على الخبر الواحد سيما في هذه الآية، لوجهين:
أولهما: أجمع المفسرون على أن هذه الآيات لا نسخ فيها، فامتنع أن يكون المسح على الرجلين منسوخا
بالمسح على الخفين.

ثانيهما: إذا افترضنا تقدم خبر " المسح على الخفين " على النزول فإنه منسوخ بالقرآن بالمسح على الرجلين
كما تبين، والأخبار المروية في المسح على الخفين مؤولة بالمسح على النعل العربي لأنه لا يحول دون مس
ظاهر

القدم، أو أنها قبل النزول، وقد روي عن ابن عباس قوله: المسح على الخفين منسوخ بسورة المائدة.
أنظر: الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - ٦ : ٩٣، التفسير الكبير - للفخر الرازي - ١١ : ١٦٣، تفسير
القرآن العظيم - لابن كثير - ٢ : ٢٧.
(٤٥) في الأصل: منغلقا.

(Y · Y)

غيرها، كما أنه تضمن ذكر الرأس وكان الواجب المسح، بها أنفسها دون أغيرها. ولا خلاف في أن الخفاف لا يعبر عنها بالأرجل، كما أن العمائم لا يعبر عنها بالرؤوس، ولا البراقع بالوجوه، فوجب أن يكون الغرض متعلقا بنفس المذكور دون غيره على جميع الوجوه، ولو شاع سوى ذلك في الأرجل حتى تكون هي المذكورة والمراد سواها، لشاع نظيره في الوجوه والرؤوس ولجاز أيضا أن يكون قوله سبحانه: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) (٤٦) محمولا على غير الأبعاض المذكورة، ولا خلاف في أن هذه الآية دالة بظاهرها على قطع الأيدي والأرجل بأعيانها، وأنه لا يجوز أن ينصرف عن دليل التلاوة وظاهرها، فكذلك آية الطهارة لأنها مثلها.

فإن قيل: إن عطف الأرجل على الأيدي أولى من عطفها على الرؤوس، لأجل أن الأرجل محدودة كاليد، وعطف المحدود على المحدود أشبه بترتيب الكلام (٤٧).

قلنا: لو كان ذلك صحيحا، لم يجز عطف الأيدي وهي محدودة على الوجوه وهي غير محدودة، في وجود ذلك، وصحة اتفاق الوجوه والأيدي في الحكم مع اختلافهما في التحديد، دلالة على صحة عطف الأرجل على الرؤوس، واتفاقهما في الحكم، وإن اختلفا في التحديد.

على أن هذا أشبه بترتيب الكلام مما ذكر الخصم، لأن الله تعالى ذكر عضوا مغسولا غير محدود، وهو الوجه، وعطف عليه من الأيدي بمحدود مغسول، ثم ذكر عضوا ممسوحا غير محدود، وهو الرأس، وعطف عليه من الأرجل بممسوح محدود،

(٤٦) سورة المائدة ٥: ٣٣.

(٤٧) ذهب إليه بعض اللغويين.

أنظر: لسان العرب ٢: ٥٩٣، معاني القرآن - للزجاج - ٢: ١٥٤، الكشف عن وجوه القراءات ١: ٤٠٧، الحجّة للقراء السبعة ٣: ٢١٥.

فتقابلت الجملتان من حيث عطف فيهما مغسول محدود على مغسول غير محدود،
وممسوح محدود على ممسوح غير محدود.
فأما من ذهب إلى التخيير، وقال: أنا مخير في أن أمسح الرجلين وأغسلهما، لأن
القراءتين تدلان على الأمرين كلاهما، مثل: الحسن البصري (٤٨)، والجبائي (٤٩)،
ومحمد بن
جرير الطبري (٥٠)، ومن وافقهم (٥١)، فيسقط قولهم بما قدمناه من أن القراءتين لا
يصح
أن تدلا إلا على المسح، وأنه لا حجة لمن ذهب إلى الغسل، وإذا وجب المسح بطل
التخيير.

وقد احتج الخصوم لمذهبهم من طريق القياس، فقالوا: إن الأرجل عضو يجب
فيه الدية، أمرنا بإيصال الماء إليه، فوجب أن يكون مغسولا كاليدين.
وهذا احتجاج باطل وقياس فاسد، لأن الرأس عضو يجب فيه الدية، وقد أمرنا

(٤٨) الحسن بن يسار البصري، كان إمام أهل البصرة، وهو أحد العلماء الفقهاء العظماء الشجعان النساك،
ولد

بالمدينة وشب في كنف الإمام علي عليه السلام، وسكن البصرة وتوفي بها في سنة ١١٠ هـ.
أنظر: سير أعلام النبلاء ٤: ٥٦٣، حلية الأولياء ٢: ١٣١، وفيات الأعيان ٢: ٦٩، تهذيب التهذيب ٢:
٢٦٣.

(٤٩) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، من أئمة المعتزلة وإليه نسبت الطائفة الجبائية، اشتهر في
البصرة وتوفي
بها في سنة ٣٠٣ هـ.

وفيات الأعيان ٤: ٢٦٧ الفرق بين الفرق: ١٨٣، سير أعلام النبلاء ١٤: ١٨٣، الملل والنحل ١: ٧٣، لسان
الميزان ٥: ٢٧١.

(٥٠) محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المؤرخ والمفسر، ولد في آمل بطبرستان، واستوطن بغداد وتوفي بها
في سنة
٣١٠ هـ.

سير أعلام النبلاء ١٤: ٢٦٧، تاريخ بغداد ٢: ١٦٢، وفيات الأعيان ٤: ١٩١، تذكرة الحفاظ ٢: ٧١٠.
(٥١) وقد وافقهم أيضا ابن العربي والأوزاعي والثوري، وأوجب الناصر للحق من أئمة الزيدية وداود
الأصفهاني الجمع
بين المسح والغسل.

أنظر: المبسوط - للسرخسي - ١: ٨، المجموع ١: ٤١٧، المغني ١: ١٥٠، البحر الزخار ٢: ٦٧،
الفتوحات

المكية ١: ٣٤٣، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - ٦: ٩١ - ٩٢، أحكام القرآن - للحصاص - ٢:
٣٤٥، تفسير

الطبري ٦: ٨٣، أحكام القرآن - لابن العربي - ٢: ٥٧٥، التفسير الكبير - للفخر الرازي - ١١: ١٦١،
الكشف

عن وجوه القراءات ١: ٤٠٦.

وانظر: الخلاف - للطوسي - ١ : ٩٠، مجمع البيان - للطبرسي - ٢ : ١٦٤.

(٢٠٩)

بإيصال الماء إليه، وهو مع ذلك ممسوح. ولو تركنا والقياس لكان لنا منه حجة هي أولى من حجتهم، وهي: أن الأرجل عضو من أعضاء الطهارة الصغرى، يسقط حكمه في التيمم، فوجب أن يكون فرضه المسح، دليله الرأس (٥٢).

فإن قالوا: هذا ينتقض عليكم بالجنب، لأن غسل جميع بدنه وأعضائه يسقط في التيمم، وفرضه مع ذلك الغسل.

وقد احترزنا من هذا بقولنا: إن الأرجل عضو من أعضاء الطهارة الصغرى، فلا يلزمنا بالجنب نقض على هذا.

فإن قال قائل: فما تصنعون في الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وآله. أنه توضأ فغسل وجهه وذراعيه، ثم مسح رأسه وغسل رجليه، وقال: " هذا وضوء الأنبياء من قبلي، هذا الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به "؟

قيل له: هذا الخبر الذي ذكرته مختلط من وجهين رواها أصحابك:

أحدهما: أن النبي صلى الله عليه وآله توضأ مرة مرة، وقال: " هذا الذي لا يقبل الله صلاة إلا به " (٥٣) ولم يأت في الخبر كيفية الوضوء.

والآخر: أن النبي صلى الله عليه وآله غسل وجهه ثلاثاً، ويديه ثلاثاً، ومسح رأسه، وغسل رجليه إلى الكعبين، وقال: " هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي " (٥٤) ولم

يقبل فيه: " لم يقبل الله صلاة إلا به " فخلطت في روايتك أحد الجزئين بالآخر لبعثك عن معرفة الأثر.

(٥٢) روي عن ابن عباس أنه قال: ما كان عليه الغسل جعل عليه التيمم، وما كان عليه المسح أسقط، وروي عن الشعبي مثله.

أنظر: أحكام القرآن - لابن العربي - ٢: ٥٧٧، مجمع البيان - للطبرسي - ٢: ١٦٥.

(٥٣) سنن ابن ماجه ١: ١٤٥ / ٤١٩. مسند الطيالسي. ٢٦٠ / ١٩٢٤، سنن الدارقطني ١: ٧٩ و ٨٠ و ٨١. كنز العمال

٩: ٤٥٤ / ٢٦٩٣٨ و ٤٥٧ / ٢٦٩٥٧ و ٤٣١ / ٢٦٨٣١، المبسوط - للسرخسي - ١: ٩، الفقيه ١: ٢٥ / ٧٦.

(٥٤) مسند الطيالسي: ٢٦٠ / ١٩٢٤، سنن الدارقطني ١: ٧٩ و ٨٠ و ٨١، كنز العمال ٩: ٤٥٤ / ٢٦٩٣٨

و ٤٥٧ / ٢٦٩٥٧، المبسوط - للسرخسي - ١: ٩.

وبعد: فلو كانت الرواية على ما أوردته لم يكن لك فيها حجة، لأن الخبر إذا خالف ما دل عليه القرآن، وجب إطراحه والمصير إلى القرآن دونه، ولو سلمنا لك باللفظ الذي تذكره بعينه، كان لنا أن نقول: إن النبي صلى الله عليه وآله مسح رجله في وضوئه، ثم غسلهما بعد المسح لتنظيف، أو تبريد ونحو ذلك مما ليس هو داخلا في

الوضوء، فذكر الراوي الغسل ولم يذكر المسح الذي كان قبله، إما لأنه لم يشعر به لعدم تأمله، أو لنسيان اعترضه، أو لظنه أن المسح لا حكم له، وأن الحكم للغسل الذي بعده، أو لغير ذلك من الأسباب، وليس هذا بمحال.

فإن قال: فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: " ويل للأعقاب من النار " (٥٥) فلو كان ترك غسل العقب في الوضوء جائزا، لما توعد على ترك غسله.

قلنا: ليس في هذا الخبر ذكر مسح ولا غسل فيتعلق به، ولا فيه أيضا ذكر وضوء فنورده لنحتج به، وليس فيه أكثر من قوله. " ويل للأعقاب من النار ".
فإن قال: قد روي أنه رآها تلوح فقال: " ويل للأعقاب من النار " (٥٦).
قيل له: وليس لك في هذا أيضا حجة، ولا فيه ذكر لوضوء في طهارة.
وبعد: فقد يجوز أن يكون رأي قوما غسلوا أرجلهم في الوضوء عوضا عن (٥٧) مسحها، ورأى أعقابهم يلوح عليها الماء، فقال: " ويل للأعقاب من النار ".
ويجوز أيضا أن يكون رأي قوما اغتسلوا من جنابة، ولم يغمس الماء جميع أرجلهم، ولاحظ أعقابهم بغير ماء، فقال: " ويل للأعقاب من النار ".
ويمكن أيضا أن يكون ذلك في الوضوء لقوم من طعام (٥٨) العرب مخصوصين،

(٥٥) صحيح مسلم ١: ٢١٤ / ٢٤١، صحيح البخاري ١: ٥١، مسند أحمد ٢: ٢٠١ و ٤٧١، سنن أبي داود ١: ٢٤ / ٩٧،

سنن النسائي ١: ٧٧، مسند الطيالسي: ٢١٧ / ١٥٥٢، تفسير الطبري ٦: ٨٤.

(٥٦) صحيح مسلم ١: ٢١٤ / ٢٤١، سنن النسائي ١: ٧٧، سنن ابن ماجة ١: ١٥٤ / ٤٥٠، تفسير الطبري ٦: ٨٥.

(٥٧) في الأصل: من.

(٥٨) الطعام: أوغاد الناس. " الصحاح - طغم - ٥: ١٩٧٥ " وفي الأصل: طغامة، وكلاما بمعنى.

كانوا يمشون حفاة فتشقق أعقابهم، فيداوونها بالبول على قديم عاداتهم، ثم يتوضؤون ولا يغسلون أرجلهم قبل الوضوء من آثار النجس، فتوعدهم النبي صلى الله عليه وآله بما قال، وكل هذا في حيز الإمكان.

ثم يقال له: وقد قابل ما رويت أخبار هي أصح وأثبت في النظر، والمصير إليها أولى، لموافقة ظاهرها لكتاب الله تعالى:

فمنها: أن النبي صلى الله عليه وآله قام (٥٩) بحيث يراه أصحابه، ثم توضع فغسل وجهه وذراعيه، ومسح برأسه ورجليه (٦٠).

ومنها: أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال للناس في الرحبة (٦):
" ألا أدلكم على وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟"
قالوا: بلى.

فدعا بقعب (٦٢) فيه ماء، فغسل وجهه وذراعيه، ومسح على رأسه ورجليه، وقال:
" هذا وضوء من لم يحدث حدثاً " (٦٣).

فإن قال الخصم: ما مراده بقوله. " وضوء من لم يحدث حدثاً؟ " وهل هذا إلا دليل على أنه قد كان على وضوء قبله؟

قيل له: مراده بذلك أنه الوضوء الصحيح الذي كان يتوضأه رسول الله صلى الله عليه وآله، وليس هو وضوء من غير وأحدث في الشريعة ما ليس منها.

ويدل على صحة هذا التأويل، وفساد ما توهمه الخصم: أنه قصد أن يريهم فرضاً يعولون عليه ويقتدون به فيه، ولو كان على وضوء قبل ذلك، لكان لم يعلمهم الفرض الذي هم أحوج إليه.

(٥٩) في الأصل: قال.

(٦٠) سنن أبي داود ١: ٤١ / ١٦٠، كنز العمال ٩: ٤٧٦ / ٢٧٠٤٢، تفسير الطبري ٦: ٨٦.

(٦١) الرحبة: قرية بحذاء القادسية على مرحلة من الكوفة. " معجم البلدان ٣: ٣٣ ".

(٦٢) القعب: قدح من خشب مقعر. " الصحاح - قعب - ١: ٢٠٤ ".

(٦٣) تفسير الطبري ٦: ٨٦. تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - ٢: ٢٨ " الدر المنثور ٢: ٢٦٢.

ومن ذلك: ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله: " ما نزل القرآن إلا بالمسح " (٦٤) ولا يجوز أن يكون أراد بذلك إلا مسح الرجلين، لأن مسح الرؤوس لا خلاف فيه.

ومنه: قول ابن عباس رحمة الله عليه. نزل القرآن بغسلين ومسحين (٦٥). ومن ذلك: إجماع آل محمد عليهم السلام على مسح الرجلين درن غسلهما (٦٦)، وهم الأئمة والقدوة في الدين، لا يفارقون كتاب الله عز وجل إلى يوم القيامة، وفيما أوردناه كفاية، والحمد لله.

سؤال. فإن قال قائل: فلم ذهبتم في مسح الرأس والرجلين إلى التبويض؟ جواب: قيل له: لما دل عليه من ذلك كتاب الله سبحانه، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله:

أما دليل مسح بعض الرأس فقول الله تعالى: (وامسحوا برءوسكم) (٦٧) فأدخل الباء التي هي علامة التبويض، وهي التي تدخل على (٦٨) الكلام مع استغنائه في

إفادة المعنى عنها، فتكون زائدة، لأنه لو قال: وامسحوا رؤوسكم، لكان الكلام صحيحا، ووجب مسح جميع الرأس، فلما دخلت الباء التي لم يفتقر الفعل في تعديه إليها، أفادت التبويض.

وأما دليل مسح بعض الأرجل: فعطفها على الرؤوس، والمعطوف يجب أن

(٦٤) التهذيب ١: ٦٣ / ١٧٥، والحديث عينه مروى عن أنس والشعبي.

أنظر: الدر المنثور ٢: ٢٦٢.

(٦٥) أنظر: الدر المنثور ٢: ٢٦٢، تفسير الطبري ٦: ٨٢، تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - ٢: ٢٧، التهذيب

١: ٦٣ / ١٧٦.

(٦٦) أنظر: تفسير النيسابوري بهامش الطبري ٦: ٧٣، تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - ٢: ٢٥، نيل الأوطار

١: ١٩٣. سنن أبي داود ١: ٤٢ / ١٦٤، التفسير الكبير - للفيخر الرازي - ١١: ١٦١.

وانظر: التهذيب ١: ٦٥ / ١٨٤، الإستبصار ١: ٦٤ / ١٩١، الكافي ٣: ٢٤ / ١.

(٦٧) سورة المائدة ٥: ٦.

(٦٨) في الأصل: في.

يشارك المعطوف عليه في حكمه (٦٩).
وأما شاهد ذلك من السنة: فما روي أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
توضاً فمسح بناصيته، ولم يمسح الكحل (٧٠).
ومن الحججة على وجوب التبويض في مسح الرؤوس والأرجل: إجماع أهل
البيت عليهم السلام على ذلك، وروايتهم إياه عن رسول الله جدهم صلى الله عليه
وآله (٧١)، وهم أخبر بمذهبه.
سؤال: فإن قال قائل: ما الكعبان عندكم اللذان تمسحون إليهما؟
جواب: قيل له: ما العظمان النابتان في ظهر القدمين عند عقد الشراك، وقد
وافقنا على ذلك محمد بن الحسن (٧٢)، دون من سواه (٧٣).
دليلنا: ما رواه أبان بن عثمان، عن ميسر، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:
" ألا أحكي لك وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله " ثم انتهى إلى أن قال: " فمسح

(٦٩) العطف بالواو يقتضي التشريك في الحكم مطلقاً.
قال الشافعي وابن عمر وإبراهيم والشعبي: يجب أن يسح من الرأس ما يقع عليه اسم المسح، واحتج
المخالفون لقولهم، بأن الباء الداخلة على الرؤوس للإصاق، والمعروف أن باء الإصاق إنما تدخل على
الأفعال
غير المتعدية بنفسها، مثل: مررت بزيد، وذهبت بعمر، أما إذا كان الفعل متعدياً بنفسه كالمذكور في الآية،
فلا مناص أن التبويض هو المراد، كما قال جل وعلا في سورة الإنسان (٧٦: ٦): (عينا يشرب بها عباد
الله).
أنظر رصف المباني: ٤٧٣، الجنى الداني في حروف المعاني: ١٥٨، التفسير الكبير - للفخر الرازي -
١١: ١٦، الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - ٦: ٨٨، مجمع البيان - للطبرسي - ٢: ١٦٤.
(٧٠) أحكام القرآن - للحصاص - ٢: ٣٤٢، الكشاف - للزمخشري - ١: ٦١٠، مجمع البيان -
للطبرسي - ٢: ١٦٤.
(٧١) التهذيب ١: ٩ / ٢٣٧، الإستبصار ١: ٦١ / ١٧٢ و ٥ / ٦٢، الكافي ٣: ٢٥ / ٥، تفسير العياشي
١: ٢٩٨ / ٥١.
(٧٢) محمد بن الحسن بن فرقد، من موالي شيبان، إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة "
ولد بواسطة
وعاش في الكوفة وبغداد، ومات بالري في سنة ١٨٩ هـ.
أنظر: سير أعلام النبلاء ٩: ١٣٤ الجرح والتعديل ٧: ٢٢٧، وفيات الأعيان ٤: ١٨٤، تأريخ بغداد ٢:
١٧٢.
(٧٣) أنظر: المجموع ١: ٤٢٢، سبل السلام ١: ٦٢، فتح القدير ١: ١٥، المغني ١: ١٥٥، المبسوط -
للسرخسي - ١: ٩،
شرح فتح القدير ١: ١٠، بدائع الصنائع ١: ٧. أحكام القرآن - للحصاص - ٢: ٣٤٧، أحكام القرآن -
لابن
العربي - ٢: ٥٧٧، التفسير الكبير - للفخر الرازي - ١١: ١٦٢، الدر المنثور ٢: ٢٦٣، القاموس المحيط
- كعب -
١: ١٣٩، لسان العرب - كعب - ١: ٧١٨.

(۲۱۴)

رأسه وقدميه، ثم وضع يده على ظهر القدم ". ثم قال [: " هذا هو الكعب " قال :
وأوماً
بيده إلى أسفل العرقوب، ثم قال: " إن هذا هو الظنوب " (٧٤).

(٧٤) ما بين المعقوفين أثبتناه من التهذيب ١ : ٧٥ / ١٩٠، إذ الظاهر أن بعد قوله: " ثم قال... " سقطا في
النسختين
- المخطوطة والمطبوعة على الحجر - بدليل عدم إكمال الحديث المروي عن أبي جعفر عليه السلام أولاً،
ولأن
العبارة التالية لقوله: " ثم قال... " في النسختين مقتطعة من حديث طويل من احتجاجات الإمام الصادق عليه
السلام مع أبي شاهر الديصاني عن حدوث العالم مما لا يناسب المقام... كما لا يوجد ما يدل على مقدار
ما بقي
من الرسالة أو على نهايتها.

مصادر الترجمة والتحقيق:

- ١ - أحكام القرآن - لابن العربي - تحقيق علي محمد الجاوي - دار المعرفة - بيروت.
- ٢ - أحكام القرآن - للجصاص - دار الفكر - بيروت.
- ٣ - الإستبصار - للطوسي - تحقيق السيد حسن الموسوي - دار الكتب الإسلامية - طهران - ١٣٩٠ هـ.
- ٤ - أسد الغابة - للجزري - المكتبة الإسلامية - طهران.
- ٥ - الإصابة - لابن حجر - دار صادر - بيروت - عن مطبعة السعادة - مصر - ١٣٢٨ هـ.
- ٦ - إعراب القرآن - للنحاس - تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد - عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٥ هـ.
- ٧ - الأعلام - للزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة السادسة - ١٩٨٤ م.
- ٨ - أعيان الشيعة - للسيد محسن الأمين العاملي - تحقيق حسن الأمين - دار التعارف - بيروت - ١٤٠٦ هـ.
- ٩ - أمل الآمل - للحر العاملي - تحقيق السيد أحمد الحسيني - مطبعة الآداب - النجف الأشرف.
- ١٠ - الأنساب - للسمعاني - تحقيق عبد الرحمن بن يحيى - الطبعة الثانية - بيروت - ١٤٠٠ هـ.
- ١١ - الإنصاف في مسائل الخلاف - للأنباري - الطبعة الرابعة - ١٣٨٠ هـ.
- ١٢ - البحر الزخار - لأحمد بن يحيى - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٣٩٤ هـ.
- ١٣ - بدائع الصنائع - للحنفي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ.
- ١٤ - البداية والنهاية - لابن كثير - تحقيق مجموعة من الأساتذة - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٤٠٨ هـ.
- ١٥ - تأريخ بغداد - للخطيب البغدادي - المكتبة السلفية - المدينة المنورة.
- ١٦ - التبيان - للطوسي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٧ - تذكرة الحفاظ - للذهبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- ١٨ - التعريفات - للجرجاني - ناصر خسرو - عن المطبعة الخيرية - مصر -
١٣٠٦.
١٩ - تفسير البيضاوي - دار الكتب العلمية - بيروت.

- ٢٠ - تفسير العياشي - تحقيق السيد هاشم المحلاتي - المكتبة العلمية الإسلامية - طهران.
- ٢١ - تفسير القرآن العظيم - لابن كثير - دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٦ هـ.
- ٢٢ - التفسير الكبير - للفخر الرازي - الطبعة الثالثة.
- ٢٣ - التهذيب - للشيخ الطوسي - تحقيق السيد حسن الموسوي - دار الكتب الإسلامية - طهران.
- ٢٤ - تهذيب الأسماء واللغات - للنووي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٥ - تهذيب التهذيب - لابن حجر - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٤ هـ.
- ٢٦ - تهذيب الكمال - لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي - تحقيق الدكتور بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٧ - الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٩٦٥ م.
- ٢٨ - جامع البيان في تفسير القرآن - للطبري - دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٣ هـ.
- ٢٩ - الجرح والتعديل - للرازي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٧١ هـ.
- ٣٠ - الجنى الداني في حروف المعاني - للمراذي - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل - دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ٣١ - حجة القراءات - لأبي زرعة - تحقيق سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت -
- ٣٢ - الحجة للقراء السبعة - لأبي علي الفارسي - تحقيق بدر الدين قهرجي - دار المأمون - بيروت ١٤٠٤ هـ.
- ٣٣ - حلية الأولياء - لأبي نعيم الأصبهاني - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥ هـ.
- ٣٤ - خزانة الأدب - البغدادي - تحقيق عبد السلام محمد هارون - الطبعة الثانية - القاهرة.
- ٣٥ - الخلاف - للطوسي - جماعة مدرسي الحوزة - قم المقدسة - ١٤٠٧ هـ.
- ٣٦ - الدر المنثور - للسيوطي - مكتبة آية الله العظمى المرعشي - قم المقدسة.
- ٣٧ - ديوان امرئ القيس - دار صادر - بيروت.
- ٣٨ - الذريعة - للطهراني - دار الأضواء - بيروت.
- ٣٩ - رجال السيد بحر العلوم - مطبعة آفتاب - طهران ١٣٦٣.

٤٠ - رصف المباني - للمالقي - تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط - دار القلم -
دمشق

- ١٤٠٥ هـ .
- ٤١ - روضات الجنات - للخوانساري - مهر - قم المقدسة .
- ٤٢ - زاد المسير - للجوزي - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الرابعة -
- ١٤٠٧ هـ .
- ٤٣ - السبعة في القراءات - لابن مجاهد - تحقيق الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف - الطبعة الثانية .
- ٤٤ - سبل السلام - للصنعاني - تحقيق محمد عبد العزيز الخولي - دار الجيل -
- ١٤٠٠ هـ .
- ٤٥ - سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت .
- ٤٦ - سنن أبي داود - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت .
- ٤٧ - سنن الدارقطني - تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني - دار المحاسن - القاهرة .
- ٤٨ - سنن النسائي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ .
- ٤٩ - سير أعلام النبلاء - للذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة -
- ١٤٠٥ هـ .
- ٥٠ - شرح ابن أبي الحديد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - بيروت .
- ٥١ - شذرات الذهب - لابن العماد الحنبلي - دار الآفاق - بيروت .
- ٥٢ - شرح شواهد المغني - للسيوطي - منشورات أدب الحوزة - قم المقدسة - أوفسيت .
- ٥٣ - شرح المعلمات العشر - لأحمد الشنقيطي - دار القلم - بيروت .
- ٥٤ - شرح فتح القدير - محمد بن عبد الواحد - دار التراث العربي - بيروت .
- ٥٥ - شرح الكافية - للأسترآبادي - المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية .
- ٥٦ - الصحاح - للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت -
- ١٣٧٦ هـ .
- ٥٧ - صحيح البخاري - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٥٨ - صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية -
- ٥٩ - صفوة الصفوة - لابن الجوزي - تحقيق محمود فاخوري - دار المعرفة - بيروت -

٦٠ - طبقات أعلام الشيعة - للطهراني - تحقيق علي نقى منزوي دار الكتاب العربي
- بيروت.

- ٦١ - طبقات فحول الشعراء - لابن سلام الجمحي - تحقيق محمود محمد شاكر - مطبعة المدني - القاهرة - بيروت.
- ٦٢ - العبر - للذهبي - تحقيق أبو هاجر محمد السعيد - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٦٣ - العقد الفريد - لابن عبد ربه الأندلسي - تحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة - دار الكتب العلمية.
- ٦٤ - العين - للنخيل بن أحمد - تحقيق الدكتور مهدي المنزومي وإبراهيم السامرائي - أوفسيت دار الهجرة - قم المقدسة.
- ٦٥ - فتح القدير - للشوكاني - دار المعرفة - بيروت.
- ٦٦ - الفتوحات المكية - دار صادر - بيروت.
- ٦٧ - الفرق بين الفرق - البغدادي - تحقيق محمد محمي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت.
- ٦٨ - الفقيه - للصدوق - تحقيق السيد حسن الموسوي - الطبعة الخامسة - ١٣٩٠.
- ٦٩ - القاموس المحيط - للفيروزآبادي - دار الجيل - بيروت.
- ٧٠ - الكافي - للكليني - المكتبة الإسلامية - طهران.
- ٧١ - كامل ابن عدي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ.
- ٧٢ - الكتاب - لسبويه - تحقيق عبد السلام محمد هارون - عالم الكتب - بيروت.
- ٧٣ - الكشاف - للزمخشري - دار المعرفة - بيروت.
- ٧٤ - الكشف عن وجوه القراءات - لمكي بن أبي طالب - تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان - مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٤ هـ.
- ٧٥ - الكنى والألقاب - للشيخ عباس القمي - مطبعة العرفان - صيدا.
- ٧٦ - كنز العرفان - للشيخ جمال الدين السيوري - مطبعة حيدري - طهران - ١٣٨٤ هـ.
- ٧٧ - كنز العمال - للهندي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الخامسة - ١٤٠٥ هـ.
- ٧٨ - لسان العرب - أوفسيت أدب الحوزة - قم المقدسة - ١٤٠٥ هـ.
- ٧٩ - لسان الميزان - لابن حجر - مؤسسة الأعلمي - بيروت - الطبعة الثانية -

١٣٩٠ هـ.

٨٠ - المبسوط للسرخسي - دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٨ هـ.

٨١ - مجاز القرآن - لأبي عبيدة - تحقيق محمد فؤاد سزكين - مؤسسة الرسالة -

١٤٠١ هـ.

- ٨٢ - مجمع البيان - مطبعة العرفان - صيدا - ١٣٣٣ هـ .
- ٨٣ - المجموع - للنووي - دار الفكر - بيروت .
- ٨٤ - مرآة الجنان - لليافعي - مؤسسة الأعلمي - بيروت - ١٣٩٠ هـ .
- ٨٥ - مستدرک الوسائل - للمحدث النوري - الطبعة الحجرية .
- ٨٦ - مسند أحمد - دار الفكر .
- ٨٧ - مسند الطيالسي - دار المعرفة - بيروت .
- ٨٨ - مصنف ابن أبي شيبة - تحقيق مختار أحمد الندوي - بومباي - الهند - ١٤٠٢ .
- ٨٩ - معالم العلماء - لابن شهر آشوب - المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف - ١٣٨٠ هـ .
- ٩٠ - معاني القرآن - للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي - عالم الكتب - بيروت -
- ٩١ - معاني القرآن - للفراء - تحقيق الأستاذ محمد علي النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة
- ٩٢ - المعتمد - للمحقق الحلبي - مطبعة أمير المؤمنين - ع - قم المقدسة .
- ٩٣ - معجم الأدباء - لياقوت - دار الفكر - الطبعة الثالثة - ١٤٠٠ .
- ٩٤ - معجم البلدان - لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت - ١٣٨٨ هـ .
- ٩٥ - معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة - دار إحياء التراث - بيروت .
- ٩٦ - المغني - لابن قدامة - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٩٧ - مغني اللبيب - لابن هشام - تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - أوفسيت
- سيد الشهداء - قم المقدسة .
- ٩٨ - مفردات ألفاظ القرآن - للراغب الأصفهاني - تحقيق محمد سيد كيلاني - المكتبة المرتضوية .
- ٩٩ - ميزان الاعتدال - للذهبي - تحقيق علي محمد البجاوي - دار المعرفة بيروت .
- ١٠٠ - النشر في القراءات العشر - لابن الجزري - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٠١ - نيل الأوطار - للشوكاني - دار الجليل - بيروت .
- ١٠٢ - هدية العارفين - للبغدادي - مكتبة المثنى - بغداد - عن طبعة استانبول - ١٩٥١ م .
- ١٠٣ - وفيات الأعيان - لابن خلكان - تحقيق الدكتور إحسان عباس - الطبعة الثانية .



(۲۲۰)

من أنباء التراث
كتب ترى النور لأول مرة
* المؤلف من المختلف بين أئمة السلف،

ج ١ و ٢.

تأليف: أمين الإسلام الشيخ أبي علي
الفضل بن الحسن الطبرسي، صاحب تفسير
" مجمع البيان " المتوفى سنة ٥٤٨ هـ.
والكتاب يعرف ب " منتخب الخلاف " أيضا،
إذ هو ملخص لكتاب " مسائل الخلاف " لشيخ
الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي
- المتوفى سنة ٤٦٠ هـ - الذي يعد أهم وأوسع
كتاب ألف في ذكر آراء فقهاء مختلف المذاهب
الإسلامية، واستدلاله على المختار من فقه
الإمامية.

تحقيق: جمع من أساتذة كلية الإلهيات في
مشهد بالاعتماد على ثلاث نسخ مخطوطة، هي:

١ - نسخة تاريخها سنة ٧٠٦ هـ، من
مخطوطات مكتبة ملك - طهران.

٢ - نسخة تاريخها سنة ٦٩٩ هـ، من
مخطوطات مكتبة آية الله الحكيم العامة -
النجف الأشرف.

؟ نسخة تاريخها سنة ٩٥٩ هـ، من
مخطوطات مكتبة كلية الإلهيات - مشهد.

مراجعة: السيد مهدي الرجائي.

نشر. مجمع البحوث الإسلامية التابع
للروضة الرضوية المقدسة - مشهد. ١٤١٠ هـ.

* إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، ج ١.

تأليف: العلامة الحلبي جمال الدين أبي
منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي
(٦٤٨ - ٧٢٦ هـ).

من خيرة الكتب الفقهية وأجلها عند الإمامية، بلغت مسأله خمس عشرة ألف مسألة، وله ما يقارب خمسين شرحاً أو حاشية. تحقيق: الشيخ فارس الحسون بالاعتماد على عدة نسخ مخطوطة نفيسة، منها ما قرئ على المؤلف - قدس سره - وعليها إجازته بخطه.

صدر الجزء الأول منه، مصدراً بمقدمة موسعة عن المؤلف - قدس سره - ومؤلفاته. وجزء الكتاب الثاني تحت الطبع. نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم ١٤١٠ هـ.

* الشجرة المباركة في أنساب الطالبيه. تأليف: فخر الدين الرازي، أبي عبد الله - محمد بن عمر بن الحسين القرشي الطبرستاني، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. كتاب في أنساب آل أبي طالب وأعقابهم، تم تحقيقه على نسخة مكتوبة عن نسخة المؤلف محفوظة في مكتبة جامع السلطان أحمد الثالث في إسلامبول، برقم ٢٦٧٧. تحقيق السيد مهدي الرجائي. نشر: مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة - قم ١٤٠٩ هـ. ***

كتب صدرت محققة * مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، ج ١ و ٢.

تأليف: السيد الأجل شمس الدين محمد ابن علي بن الحسين المسوي العاملي الجبعي - سبط الشهيد الثاني المتوفى سنة ١٠٠٩ هـ. كتاب فقهي استدلالي، وشرح قيم لكتاب " شرائع الإسلام " للمحقق الحلبي الشيخ أبي

القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى
ابن سعيد الهذلي (٦٠٢ - ٦٧٦ هـ) يعد من أجود
الكتب الفقهية وأمتنها وأوسعها انتشارا، كما
يعد كتاب "مدارك الأحكام" من أحسن
الكتب الاستدلالية "خرج منه ثلاثة مجلدات،
من العبادات إلى آخر الحج، فرغ منه مصنفه
- قدس سره - سنة ٩٩٨ هـ، ولا يزال مدار
البحث والدراسة في الحوزات العلمية، وقد طبع
على الحجر في إيران عدة مرات.
ونظرا لمكانة الكتاب وأهميته قامت مؤسسة
آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث،
فرع مدينة مشهد المقدسة، بتحقيق الكتاب
وفق منهجية التحقيق الجماعي بالاعتماد على
أربع نسخ مخطوطة، هي:
١ - نسخة في مكتبة الإمام الرضا عليه
السلام في مشهد، برقم ٨٩٢١، تاريخها

سنة ١٠٠٠ هـ، مقروءة على المصنف - قدس سره - وعليها خطه وإجازته.

٢ - نسخة ثانية في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد، برقم ٢٥٥٦، تاريخها سنة ١٠٠٠ هـ، عليها خط العلامة المجلسي

- قدس سره - المتوفى سنة ١١١٠ هـ.

٣ - نسخة في مكتبة مجلس الشورى في طهران، برقم ٦٤٥٢٥، تاريخها سنة ١٠٠٨ هـ.

٤ - نسخة ثانية في مكتبة مجلس الشورى في طهران، برقم ٦٣٢٧٦، تاريخها سنة ١٢٤١ هـ. مقابلة مع نسخة أقدم منها. "

وقد صدر منه الجزءان الأول والثاني،

وستصدر أجزاءه الأخرى تباعا إن شاء الله تعالى، ومن المؤمل أن يكون في ٨ أجزاء.

نشر: مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث، سنة ١٤١٠ هـ.

* بحوث في الفقه

تأليف: الفقيه المحقق الشيخ محمد حسين

الغروي الأصفهاني، المتوفى في النجف

الأشرف سنة ١٣٦١ هـ.

مجلد يتضمن ثلاث رسائل قيمة من ضمن

الثروة الضخمة التي خلفها المؤلف رحمه الله،

وقد تم وضع اسم الكتاب من قبل اللجنة التي

قامت بمهمة تحقيق هذه الرسائل المطبوعة

فيما سبق على الحجر، والرسائل هي:

١ - رسالة في صلاة الجماعة.

٢ - رسالة في صلاة المسافر.

٣ - رسالة في الإجارة.

تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم

* تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل

مسائل الشريعة، ج ٤ - ٦.

تأليف: الفقيه المحدث الشيخ محمد بن

الحسن بن علي الحر العاملي (١٠٣٣ - ١١٠٤ هـ).

سفر ثمين، أشهر من أن يعرف، جامع للأحاديث الفقهية، وعليه مدار فقهاء الفرقة الحقة في استنباط الأحكام الشرعية، جمع فيه مصنفه - قدس سره - جملة وافرة من أحاديث أهل بيت النبوة صلوات الله عليهم زادت على العشرين ألف حديث، استخراجها من أهم مصادر الحديث الأصلية كالكتب الأربعة وغيرها من الكتب المعتمدة بلغت ٨٢ كتابا بلا . واسطة و ٩٦ كتابا نقل عنها بالواسطة. نهج فيه الحر العاملي - قدس سره - في كتابه هذا منهجا بديعا. أوضحه في مقدمة الكتاب بشكل مجمل. ويتميز الكتاب بميزات فائقة سببت له الرواج بين العلماء. طبع الكتاب من قبل علي الحجر في إيران،

من ثم طبع طبعة حروفية بتحقيق الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي - رحمه الله - في عشرين جزءا معتمدا في ذلك على النسخة الحجرية، ثم أعيد طبعه بالأوفسيت عدة مرات على هذه الطبعة في إيران ولبنان.

ولإبراز الكتاب وما يتناسب مع مكانته العلمية السامية اضطلعت مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث، في قم، بتحقيق الكتاب على المخطوطة الأصلية المكتوبة بخط مصنفه - قدس سره - والمتوزعة نسخها بين مكاتب إيران المختلفة، وذلك لتدارك ما فات النسخ المنقولة عن النسخة الأصلية وما فات الطبعات الحجرية للكتاب.

صدرت الأجزاء الثلاثة الأخرى، ومن المؤمل أن يقع الكتاب في ثلاثين جزءا. تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث، قم ١٤٠٩ هـ.

طبعت جديدة لمطبوعات سابقة * حياة الإمام علي الهادي عليه السلام.

تأليف: الشيخ باقر شريف القرشي.

دراسة وتحليل لحياة الإمام العاشر من أئمة أهل البيت عليهم السلام الإمام أبي الحسن علي الهادي (٢١٢ - ٢٥٤) تناول هذا الكتاب مختلف مراحل حياة الإمام الهادي عليه السلام حتى شهادته في حكومة المعتز العباسي.

أعادت طبعه دار الكتاب الإسلامي في قم بالأوفسيت على طبعة الكتاب الأولى الصادرة في بيروت عن دار الأضواء سنة ١٤٠٨ هـ.

* الحقائق.

تأليف. الشيخ المحدث محمد بن مرتضى، المدعوب " محسن " والشهير ب " الفيض الكاشاني " المتوفى سنة ١٠٩١ هـ.

كتاب في محاسن الأخلاق، مرتب على ست

مقالات تتضمن أصول الدين، مساوى
الأخلاق وتهذيبها، ذم الدنيا والاعتزاز بها،
مكارم الأخلاق وتحصيلها، العبادات وأسرارها،
وسائر الأعمال الصالحة.
تحقيق: محسن عقيل.

أعدت طبعه دار الكتاب الإسلامى فى قم
بالأوفسيت على طبعة الكتاب الأولى الصادرة
فى بيروت عام ١٤٠٩ هـ فى مجلد واحد تضمن
إضافة إلى هذا الكتاب كتابين آخرين هما
" قرّة العيون " و " مصباح الأنظار " للمؤلف
أيضاً.

* مع الخطيب فى خطوطه العريضة.

تأليف: الشيخ لطف الله الصافى
الكلبايكاني.

كتاب فى الرد على محب الدين الخطيب فى

ما افتراه وبهت به الشيعة في كتابه " الخطوط العريضة " الذي خرج فيه عن أدب البحث العلمي.

راجعته وعلق عليه: السيد مرتضي الرضوي.

أعدت طبعه للمرة السادسة بصف جديد منظمة الإعلام الإسلامي في طهران بعد إضافات وتنقيحات أجريت على طبعاته السابقة.

* عيون الحقائق الناظرة في تميم الحدائق الناظرة، ج ١.

تأليف: الشيخ حسين بن محمد بن أحمد آل عصفور البحراني، المتوفى سنة ١٢١٦ هـ.

والمؤلف ابن أخ المحدث الشيخ يوسف البحراني، صاحب " الحدائق الناظرة في أحكام العترة الطاهرة " المتوفى سنة ١١٨٦ هـ، وقد شرع من أول النقص الحاصل في كتاب " الحدائق الناظرة " بسبب وفاة مؤلفه رحمه الله، وذلك من كتاب " الظهار " إلى آخر " الكفارات " في مجلد، ثم " العتق " وما بعده في مجلد آخره وقد طبع الجزءان في مجلد واحد في النجف الأشرف سنة ١٣٤٢ هـ.

أعدت طبعه مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم ١٤١٠ هـ.

* المنتقى من كتاب " سنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ".

وكتاب " سنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم " من تأليف العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، صاحب تفسير " الميزان ". المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ، أورد فيه جملة من شمائل وأخلاق سنن الرسول الأكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، بغية التأدب بأدابه. والتخلق بأخلاقه،

والاتصاف بظاهر سنته وباطنها.
قامت معاونة العلاقات الدولية في منظمة
الإعلام الإسلامي - طهران بتلخيص الكتاب
ونشره بهذا الاسم سنة ١٤٠٩ هـ.
* قرّة العيون في أعزّ الفنون.
تأليف. الشيخ المحدث، المولى محمد بن
مرتضى، المشتهر ب " الفيض الكاشاني " المتوفى
سنة ١٠٩١ هـ.
كتاب في المعارف والحكم يتضمن اثني عشر
مقالة في: معرفة الله تعالى، في صفاته وأسمائه
سبحانه، في الصنع والإبداع، في النفوس
والأشباح، في حدوث العالم، في القضاء والقدر،
في حجة الله على خلقه، في فتن هذه الأمة بعد
نبينا صلى الله عليه وآله وسلم. في العلم
والإيمان، في البرزخ وما يتعلق به، في نشوء
الآخرة من الأولى. في البعث والحشر.

تحقيق: محسن عقيل.
كان الكتاب قد طبع لأول مرة في بيروت
سنة ١٤٠٩ هـ ملحقاً إلى كتاب "الحقائق"
للمؤلف - قدس سره - المار ذكره.
أعدت طبعه دار الكتاب الإسلامي - قم
على طبعة بيروت المذكورة آنفاً.
* نظرة في نظام العقوبات الإسلامية.
تأليف: الشيخ محمد علي التسخيري
كتاب يلقي نظرة سريعة على النظام
الإسلامي المحكم الأسس البناء، الذي يعالج
أي انحراف عن جادة الصواب يمكن أن
يحدث في المجتمع.

كان الكتاب قد صدر لأول مرة في بيروت
عام ١٣٩٨ هـ، ثم أعادت طبعه ثانية بصف
جديد معاونة العلاقات الدولية في منظمة
الإعلام الإسلامي - طهران.
صدر حديثاً
* الإمام علي عليه السلام في قوته الجاذبة
والدافعة.

تأليف: الشيخ مرتضى المطهري، المتوفى
سنة ١٤٠٠ هـ.

كتاب يتألف من أربع محاضرات كانت قد
أقيمت في حسينية ارشاد في طهران من ١٨ -
٢١ شهر رمضان المبارك سنة ١٣٨٨ هـ تناولت
شخصية الإمام علي عليه السلام التي جذبت
- ولم تزل تجذب - القلوب إليه وفلسفة ذلك،
وفائده وأثره، كما درست ظاهرة الابتعاد عنه.
ترجمة: جعفر صادق الخليلي.

نشر: مؤسسة البعثة - بيروت ١٤١٠ هـ.
* مسند الإمام الجواد عليه السلام.

تأليف: الشيخ عزيز الله العطاردي.
جمع لروايات وأخبار الإمام التاسع من
أئمة أهل البيت عليهم السلام الإمام أبي

جعفر محمد بن علي الجواد عليهما السلام
(١٩٥ - ٢٢٠ هـ) وكذا يعرض أحواله وفضائله
ومناقبه في أربعين بابا، استخرجها من كتب
الأحاديث والمصادر الأصلية المعتمدة عند أهل
العلم، كما يذكر في آخر الكتاب رواية الإمام
الجواد عليه السلام ومختصرا من أحوالهم وما
قيل في شأنهم.

نشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه

السلام - مشهد ١٤١٠ هـ.

* إرث الزوجة عند الإمامية.

تأليف: السيد رضا الصدر.

رسالة فقهية استدلالية صغيرة في أحكام

ميراث الزوجة من زوجها المتوفى عنها.

نشر: دار النشر - قم ١٤١٠ هـ.

* الإسلام وعلم النفس.
تأليف. الدكتور محمود البستاني.
محاولة لتقديم وجهة النظر الإسلامية
مقارنة بوجهة النظر المادية لعلماء النفس
المنعزلين عن التوجيهات والتعاليم الدينية،
وذلك في ضوء مهمني " تحديد العمليات
النفسية " و " تنظيمها " وتحديد نقاط التلاقي بين
جهتي النظر المتباينتين في بعض الخطوط، كما
يحدد المفارقات التي ينطوي عليها البحث
المادي في سائر اتجاهاته.

نشر: مجمع البحوث الإسلامية التابع
للروضة الرضوية المقدسة - مشهد ١٤٠٩ هـ.
* الاحتكار في الشريعة الإسلامية

تأليف: الشيخ محمد مهدي شمس الدين.
بحث فقهي مقارن عالج مسألة الاحتكار
من جميع جوانبها لدى المذاهب الإسلامية
كافة: الإمامي الاثني عشري، والحنفي،
والحنبلي، والمالكي، والشافعي، والزيدي، مع
تركيز أكبر على المذهب الإمامي الاثني
عشري، كما تناول المؤلف فيه مسألة احتكار
الشركات والحكومات وبحث فيه عن سلطة
الردع في هذه الحالات الاحتكارية في المجتمع
الدولي والتجمعات الدولية الإقليمية، أو
الدول.

نشر: المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر
والتوزيع، والمؤسسة الدولية للدراسات والنشر -
بيروت ١٤١٠ هـ.

* فهارس كتاب العين.
إعداد: الشيخ محسن آل عصفور.
مجلد تضمن أحد عشر فهرسا من
الفهارس العلمية الفنية تم إعدادها بترتيب
حروف المعجم لكل فهرس لمطالب كتاب
" العين " للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ -

١٧٥ هـ) ليكون بمثابة الجزء التاسع لكتاب
" العين " المطبوع في ٨ أجزاء بتحقيق الدكتور
مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي
والصادر عن وزارة الإعلام في بغداد.
نشر: مؤسسة دار الهجرة - قم ١٤١٠ هـ.
* شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام،

ج ١ - ٨

تأليف: المحقق الحلبي، الشيخ أبي القاسم
نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن
سعيد الهذلي (٦٠٢ - ٦٧٦ هـ).
من المتون الفقهية التي ما زالت موضع
اهتمام العلماء ومحل عنايتهم منذ صدوره إلى يوم
الناس هذا، فأوسعوه درسا وتحقيقا وشرحا
وتعليقا حتى أحصى الشيخ آقا بزرك الطهراني
- قدس سره - في الذريعة أكثر من اثنين

وثمانين شرحا عدا الحواشي والتعليقات والشروح التي سميت بأسماء خاصة. شرح وتعليق: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب.

وقد اقتصر الشارح على آراء المحقق الحلبي - قدس سره - في الشرائع أو في كتبه الأخرى، ولم يتعرض إلى موارد الاختلاف في بعض المسائل إلا في حالات خاصة. صدر الكتاب في ٨ أجزاء.

نشر: دار الزهراء - بيروت ١٤٠٩ هـ.
* التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف.

تأليف: السيد علي الحسيني الميلاني. بحث موسع في الرد على شبهة تحريف القرآن ونفيها، التي ما زالت تردد بين حين وآخر، فاستعرض في فصوله أهم ما يوهم التحريف قولاً وقائلاً ودليلاً - لدى الشيعة وأهل السنة - ودرس كل ما قيل أو يمكن أن يقال في هذا الباب دراية موضوعية. كما يدفع هذا البحث كثيراً من الشبهات التي حاولت إصاق القول بالتحريف بمذهب أهل البيت عليهم السلام.

كما يفرد فصلاً خاصة حول مشهورين لا أصل لهما: عدالة الصحابة جميعاً، وصحة أحاديث كتابي البخاري ومسلم. كان هذا البحث قد نشر في نشرتنا هذه على شكل حلقات من العدد ٦ إلى العدد ١٤، ثم صدر ككتاب مستقل بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني للأبحاث والدراسات القرآنية في قم. نشر: دار القرآن الكريم - قم ١٤١٠ هـ.
* الوهابية.

تأليف: الدكتور همايون همتي. يتناول هذا الكتاب بالنقد والتحليل عقائد

وأفكار الفرقة الوهابية بالاعتماد على مصادر
من الدرجة الأولى متمثلة في مؤلفات رؤوس
الفرقة المذكورة.

نشر: منظمة الإعلام الإسلامي - طهران.
* الإنسان الكامل.

تأليف: الشيخ مرتضى المطهري، المتوفى
سنة ١٤٠٠ هـ.

كتاب يبحث في من هو الإنسان الكامل في
المنظور الإسلامي الذي يعرف من طريقتين،
هما: القرآن والسنة النبوية والطريق الثاني هو
تعيين أشخاص كعينات وأمثلة من الإنسان
الكامل ثم دراستها كشخصية الرسول الأكرم
صلى الله عليه وآله وسلم والإمام علي عليه
السلام.

ترجمة: جعفر صادق الخليلي.

نشر: مؤسسة البعثة - بيروت ١٤١٠ هـ.

* المصلح المنتظر.

تأليف: الدكتور جواد جعفر الخليلي.
هو الكتاب الثاني من موسوعة "الحكومة العالمية المثلى" وهو عبارة عن ست عشرة مقالة تناولت مسألة المصلح المنتظر لهذا العالم لإعادته إلى الصراط الذي انتهجه الإسلام. نشر: دار الأضواء - بيروت ١٤١٠ هـ.

* صيانة القرآن من التعريف.

تأليف: الشيخ محمد هادي معرفة.
مباحث في التعرض لشبهات ثارت حول القرآن الكريم ومسائل إعجاز ومباني حجته في ظاهر ألفاظه ومعانيه، كانت قد أعدت لتكون متممة لمباحث دلائل الإعجاز من كتاب المؤلف "التمهيد في علوم القرآن" وقد طبعت في كتاب مستقل تحت هذا العنوان بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني للأبحاث والدراسات القرآنية في قم. نشر: دار القرآن الكريم - قم ١٤١٠ هـ.
* جزاء الأعمال وآثار الأعمال في دار الدنيا،

ج ١.

تأليف: السيد هاشم بن حسين الموسوي الجزائري.

كتاب مجمع الأحاديث والأخبار الواردة عن أهل بيت النبوة صلوات الله عليهم وسلامه مستخرجة من أهم المصادر الأصلية، والمتضمنة بيان جزاء ارتكاب بعض الأعمال، وذكر بعض آثارها المترتبة على من ارتكبها في دار الدنيا، مرتب على ١٢ بابا.

صدر في قم سنة ١٤١٠ هـ.

* الطباطبائي ومنهجه في تفسير. "الميزان".

تأليف: علي الأوسي.

محاولة للكشف عن المنهج التفسيري

للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (١٣٢١ -

١٤٠٢ هـ) في تفسير. " الميزان في
تفسير القرآن " المطبوع في عشرين جزءا عدة
مرات في إيران ولبنان.
نشر: معاونة الرئاسة للعلاقات الدولية في
منظمة الإعلام الإسلامي - طهران.
* معجم الفرق الإسلامية.
تأليف: شريف يحيى الأمين.
بحث موسوعي مبسط، يحتوي على مجمل
المذاهب والطوائف والفرق الإسلامية، البائدة
منها والباقية، ليكون مرجعا سهلا وميسرا لمن
أراد معرفة نبذة موجزة عن كل طائفة أو فرقة
أو جماعة أو ما شابه ذلك.
نشر: دار الأضواء - بيروت.

كتب تحت الطبع
* وقاية الأذهان الألباب في أصول السنة
والكتاب.

من تحقيقات مؤسسة آل البيت - عليهم
السلام - لإحياء التراث، في قم.
تأليف: الشيخ أبي المجد محمد رضا بن
محمد حسين النجفي الأصفهاني في (١٢٨٧ -
١٣٦٢ هـ).

كتاب مهم في أصول الفقه: يقع في جزئين
يبحث فيهما جملة من المباحث الأصولية، ففي
الأول في بعض مباحث الألفاظ إلى آخر
مبحث الأوامر، وفي الثاني مبحث دليل
الانسداد.

شرعت مؤسسة آل البيت - عليهم السلام -
لإحياء التراث، في قم بتحقيق الكتاب
بالاعتماد على أكثر من نسخة، إحداها نسخة
الأصل المكتوبة بخط المؤلف - رحمه الله -
وسيصدر الكتاب في عدة أجزاء من منشورات
المؤسسة.

* الرسالة الفخرية في معرفة النية.
تأليف: فخر المحققين محمد بن الحسن بن
يوسف بن المطهر الحلي (٦٨٢ - ٧٧١ هـ).
رسالة في بيان أحكام النية في العبادات،
مشملة على كتب: الطهارة، الصلاة الزكاة،
الخمسة، الصوم، الحج والعمرة،
الجهاد والمرابطة، وألحق المؤلف - قدس سره -
في آخرها فصلا في فوائد متفرقة عن النية.
تحقيق: صفاء الدين البصري، معتمدا على
ثلاث نسخ مخطوطة ثمينة، هي:
١ - نسخة محفوظة في مكتبة الإمام الرضا
عليه السلام في مشهد، برقم ٢٤٣٢.
٢ - نسخة ثانية في مكتبة الإمام الرضا عليه
السلام في مشهد، برقم ٧٥٧٠.

٣ - نسخة محفوظة في مكتبة مسجد جامع

كوهرشاد في مشهد، برقم ٩٢٥.

وسيصدر الكتاب من منشورات مجمع

البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية

المقدسة - مشهد.

* باب الأنساب وألقاب الأعقاب.

تأليف: ظهير الدين البيهقي، الشيخ أبي

الحسن علي بن زيد بن محمد، فريد خراسان،

الشهير بـ "ابن فندق" المتوفى سنة ٥٦٥ هـ.

كتاب في ذكر أنساب أهل البيت عليهم

السلام وشرفهم ومفاخرهم، كما يذكر ذراريهم

وأعقابهم.

تحقيق: السيد مهدي الرجائي.

وسيصدر ضمن منشورات مكتبة آية الله

السيد المرعشي العامة - قم.

* الصحيفة السجادية الجامعة.
جمع وتنسيق للأدعية المأثورة عن الإمام
السجاد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
عليهم السلام (٥٨ - ٩٤ هـ).
تشتمل هذه الصحيفة الجامعة علي
الصحيفة السجادية الأولى الكاملة
والصحائف الثانية والثالثة والرابعة والخامسة.
ستصدر من منشورات مدرسة الإمام
المهدي عليه السلام - قم.
* فهرس مخطوطات مكتبة آية الله السيد
المرعشي العامة، ج ١٧.
فيه وصف لأربعمائة مخطوطة ومجموعة من
محفوظات المكتبة.
إعداد: السيد أحمد الحسيني.
وسيصدر من منشورات المكتبة في قم.
هداية الأئمة إلى أحكام الأئمة.
تأليف: المحدث الجليل الشيخ محمد بن
الحسن الحر العاملي (١٠٣٣ - ١١٠٤ هـ).
وقد اختصره المؤلف - قدس سره - من
كتابه الموسوعي الجامع لأحاديث العترة
الطاهرة " تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل
مسائل الشريعة " وذلك بحذف الأسانيد
والمكررات، وقد رتب فيه كل مطلب أصلي من
الأصول الخمسة وسائر أبواب الفقه علي اثني
عشر كتاباً أو فصلاً، وذكر في أوله اثني عشر
مقدمة في الأصول، ثم كتب الفقه بأقسامه
الأربعة من العبادات والعقود والإيقاعات
والأحكام، كل نوع في ١٢ كتاباً، وكل كتاب ١٢
فصلاً، وكل فصل ١٢ حكماً أو عنواناً آخر، وله
خاتمة في ١٢ فائدة، ولذلك قد يعرف كتابه هذا
ب " الاثني عشرية " .
تحقيق: مجمع البحوث الإسلامية التابع
للروضة الرضوية المقدسة - مشهد.

سيصدر قريبا في أكثر من خمسة أجزاء.
* المعين في تفسير الكتاب المبين
تأليف: نور الدين الأخباري، محمد بن
شاه مرتضى بن محمد مؤمن بن شاه مرتضى
الكاشاني، من أعلام القرن الثاني عشر
الهجري.
والمؤلف هو ابن ابن أخي الفيض
الكاشاني - المتوفى سنة ١٠٩١ هـ - وتلميذه،
وتلميذ العلامة المجلسي، المتوفى سنة ١١١٠ هـ،
قدس الله أسراهم.
والكتاب تفسير مزجي للقرآن الكريم على
شاکلة تفسير " الصافي " للفيض الكاشاني.
تحقيق: حسين الدرکاهي.
سيصدر في مجلدين ضمن منشورات مكتبة
آية الله المرعشي العامة في قم.

* البيان.

تأليف: الشهيد الأول، الشيخ محمد بن مكّي الجزيني العاملي، المستشهد سنة ٧٨٦ هـ. هو أحد كتب الشهيد الأول - قدس سره - الفقهية الثلاثة القيمة (الذكرى). البيان. (الدروس) بحث فيه الشهيد الأول المسائل الفقهية وأدلتها وبين رأيه فيها مستدلاً عليه بالأدلة العلمية الدقيقة، ويشتمل على كتب: الطهارة، الصلاة، الزكاة، الخمس، وأول الأركان الأربعة من الصوم، ولم يتمه نور الله مرقدته. كان الكتاب قد طبع على الحجر سنة ١٣١٩ هـ طبعة مغلوبة. ثم أعيد طبعه سنة ١٣٢٢ هـ مع بعض الحواشي طبعة سقيمة إذ اختلط متن الكتاب مع حواشيه فصعب التمييز بينهما.

قام الشيخ محمد الحسون بتحقيق الكتاب معتمداً على ثلاث نسخ مخطوطة، هي:

- ١ - نسخة تاريخها سنة ٨٢٢ هـ مقابلة على نسخة قوبلت مع نسخة الأصل، محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي - طهران.
- ٢ - نسخة تاريخها سنة ٨٤٣ هـ، بخط علي ابن حسن العاملي وعليها حواش من أحمد بن محمد بن علي بن خاتون، وهي مقابلة مع نسخة مقروءة على المؤلف قدس سره، محفوظة في مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة - قم.
- ٣ - نسخة من القرن التاسع الهجري، بخط شهاب بن كليب النجفي، محفوظة في مكتبة مدرسة نواب صفوي - مشهد.

سيصدر الكتاب من منشورات مؤسسة الإمام المهدي - عليه السلام - الثقافية في قم.*

* إجازات الحديث.

وهي مجموعة إجازات صدرت من المحدث الكبير العلامة المجلسي (١٠٣٧ - ١١١٠ هـ)

صاحب الموسوعة الحديثية الكبرى " بحار
الأنوار " المطبوعة مكررا في مائة وعشرة أجزاء
في إيران ولبنان، هذه الإجازات صدرت منه
- رحمه الله - لتلامذته الذين قرؤا عليه حديث
النبي وعترته الطاهرة صلوات الله وسلامه
عليه وعليهم. ولمن استجازه في الرواية عنه،
من أعلام عصره ومعاصريه، وهم عدد كبير
يصعب استقصاؤهم، وبطون المخطوطات
الحديثية مملوءة بإجازاته وإنهاءاته - قدس سره -
هذه.

جمعها وحققها: السيد أحمد الحسيني بعد
إضافة ترجمة موجزة للمجازين بتلك
الإجازات التي تيسر له جمعها.
سيصدر الكتاب في جزءين من منشورات
مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة - قم.

المؤسسة بإذن الله تعالى.

كتب قيد التحقيق

* رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل.

تأليف: العلامة المحقق السيد علي بن

محمد علي الطباطبائي، المتوفى سنة ١٢٣١ هـ.

من تحقيقات مؤسسة آل البيت - عليهم

السلام - لإحياء التراث، فرع مشهد.

من خيرة الكتب الفقهية. ابتداءً فيه المؤلف

- تدس سره - لكتاب الطهارة منتهيا بكتاب

الديات، نال من الاهتمام والتقدير في الحوزات

العلمية الشيء الكثير، لما يمتاز به من متانة

البحث وقوة الاستدلال إضافة إلى دقة عباراته

وسهولتها، فانتشر انتشارا واسعا في الأوساط

العلمية، يظهر ذلك من كثرة نسخه المخطوطة

وطبعاته الحجرية المكررة في إيران في مجلدين.

ولأهمية الكتاب اضطلعت مؤسسة آل

البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث، فرع

مدينة مشهد المقدسة بتحقيقه وفق منهجية

التحقيق الجماعية، بالاعتماد على نسخة

مخطوطة تم اختيارها من مجموعة من النسخ

المخطوطة الموزعة بين مكاتب إيران العامة

والخاصة، ومن النسخ المختارة ما هي مكتوبة

بخط المؤلف - قدس سره - أو مقروءة عليه.

هذا، وقد قطعت عملية تحقيق الكتاب

شوطا بعيدا، وسيصدر ضمن منشورات

* تاريخ بيهق.

تأليف: ظهير الدين البيهقي، فريد

خراسان، الشيخ أبي الحسن علي بن زيد بن

محمد. الشهير بابن فندق، (٤٩٣ - ٥٦٥ هـ).

ألف بالفارسية وطبع مرارا في إيران والهند.

يقوم بتحقيقه وترجمته إلى العربية: نبيل

المسعودي.

* فرحة الغري في تعيين قبر أمير المؤمنين

علي عليه السلام.
تأليف: السيد ابن طاووس الحلبي، غياث
الدين أبي المظفر عبد الكريم بن أحمد بن
موسى ابن طاووس الحسيني (٦٤٨ - ٦٩٣ هـ).
كتاب في تاريخ مشهد أمير المؤمنين الإمام
علي بن أبي طالب عليه السلام في النجف
الأشرف والدلالات عليه وعماراته، وهو أول ما
ألف في موضوعه، كان قد طبع في إيران على
الحجر سنة ١٣١١ هـ، وطبع في النجف الأشرف
سنة ١٣٦٨ هـ، وأعيد طبعه في إيران بالتصوير
على الطبعة النجفية.
يقوم بتحقيقه. الشيخ محمد مهدي نجف،
وكنا قد أعلننا سابقا - في العدد ١٦،
رجب ١٤٠٩ هـ - عن قيام حامد الخفاف
بتحقيق الكتاب أيضا على عدة نسخ مخطوطة.

* الوافية

في الأصول.

تأليف. الفاضل التونسي، المولى عبد الله بن محمد البشروي الخراساني، المتوفى سنة ١٠٧١ هجرية.

من خيرة المتون في علم الأصول، وعليها شروح وحواش عديدة، إذ يمتاز هذا الكتاب بميزات كثيرة، فإن من يقف على هذا الكتاب يجد مؤلفه - رحمه الله - وكأنه يتكلم بلغة العصر، ويلمس بوضوح تفوقه على المصنفات التي تقدمته.

والمؤلف - رحمه الله - من المبرزين في هذا العلم وأحد أركانها، وله نظريات عديدة مبتكرة فيه، أخذ بعضها من تأخر عنه، تجدها في ثنايا الكتاب.

فالقول بمسقط ثالث للتكليف - غير الإطاعة والعصيان - تجده في " الوافية " وكذا القول بضم مقدمة الأسوائية إلى الاستدلال بآية النبأ على حججة خبر الواحد، والقول بعدم اجتماع الأمر بالصلاة والنهي عن الغضب بالنسبة إلى الصلاة في الأرض المغصوبة إلا في السجود تجد جذوره في " الوافية " كذلك... وغير ذلك من الآراء المستحدثة.

يقوم بتحقيقه. السيد محمد حسين

الرضوي بالاعتماد على خمس نسخ، هي:

١ - نسخة تاريخها سنة ١١٢١ هـ، من محفوظات مكتبة الإمام الرضا عليه السلام - مشهد.

٢ - نسخة تاريخها سنة ١١٣٤ هـ، من محفوظات مكتبة المدرسة الفيضية - قم.

٣ - نسخة تاريخها سنة ١٢٣٠ هـ، من محفوظات مكتبة المدرسة الفيضية - قم أيضا.

٤ - نسخة تاريخها سنة ١٢٥٦ هـ، من

محفوظات مكتبة المدرسة الفيضية - قم كذلك.
٥ - النسخة المطبوعة على الحجر في الهند
سنة ١٣٠٩ هـ.

* منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال.
من تحقیقات: مؤسسة آل البيت - عليهم
السلام - لإحياء التراث، في قم.
تأليف: الميرزا محمد بن علي بن إبراهيم
الأسترآبادي، المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ.
كتاب رجالي مهم، ذكر فيه مؤلفه معظم آراء
من سبقه من الرجاليين ممن كتبوا في هذا
الباب وأثبت ما يراه مناسباً، ألفه في ثلاثة
مجلدات فرغ منها سنة ٩٨٦ هـ، فنال هذا
الكتاب اهتماماً واسعاً من الباحثين والعلماء
يظهر ذلك من كثرة الحواشي عليه، ولعل أهمها
تعليقة الوحيد البهبهاني - المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ -
التي استدرک فيها ما فات المؤلف، كما أثبت
بعض الملاحظات المهمة عليه.

شرعت مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث بتحقيق هذا الكتاب المهم وفق منهجيتها العلمية في تحقيق الكتب بتشكيل لجان متخصصة لجوانب العمل المختلفة، وذلك بالاعتماد على نسخ مخطوطة ثمينة، إحداها بخط تلميذ المصنف الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن زين الدين - الشهيد الثاني - المعروف بـ "محمد السبب" نقلها عن نسخة الأصل وأعاد مقابلتها أكثر من مرة مضيفاً عليها جملة من التعليقات منه ومن علماء آخرين.

وسيصدر الكتاب ضمن منشورات المؤسسة إن شاء الله تعالى.

* بصائر الدرجات.

تأليف: الشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار المتوفى سنة ٢٩٠ هـ. كتاب في فضائل وكرامات ومعاجز آل محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. يقوم بتحقيقه: حسن الأنصاري، معتمداً في عمله على عدة نسخ مخطوطة.

* شرح جمل العلم.

تأليف: الشريف المرتضى، علم الهدى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ).

وهو شرح لقسم الكلام من كتاب "جمل العلم والعمل" للمرتضى نفسه، أملاه على بعض تلامذته بطلب من ذلك التلميذ، وهو كتاب موجز مطبوع.

علما أن "جمل العلم والعمل" يتكون من قسمين: الكلام والفقه، وعلى كليهما شروح لتلامذة المرتضى، فالشيخ الطوسي شرح قسم الكلام منه (جمل العلم) وسماه "التمهيد" وهو مطبوع أيضاً، وابن البراج الطرابلسي شرح

قسم الفقه منه، وهو مطبوع كذلك.
يقوم بتحقيقه: الشيخ يعقوب الجعفري
المراغي.

* رسائل الشهيد الثاني.

وهي أكثر من خمس عشرة رسالة من
تأليف الشهيد الثاني الشيخ زين الدين بن
علي بن أحمد العاملي الشامي الطلوسي الجبعي
(٩١١ - ٩٦٥ هـ) لم تنشر من قبل، ومن ضمن
هذه الرسائل ما يلي:

- ١ - حاشية قواعد العلامة.
- ٢ - مناسك الحج الكبير.
- ٣ - مناسك الحج الصغير.
- ٤ - فوائد فقهية.
- ٥ - حاشية الألفية، للشهيد الأول.
- ٦ - حاشية أخرى على الألفية.
- ٧ - حاشية الشرائع، للمحقق الحلبي.

- ٨ - حاشية الإرشاد، للعلامة الحلبي.
٩ - أجوبة مسائل ابن فروخ.
١٠ - أجوبة المسائل السماكية.
١١ - أجوبة مسائل حسين بن زمعة المدني.
١٢ - تخفيف العباد في بيان أحوال الاجتهاد.

- ١٣ - تقليد الميت.
١٤ - تفسير آية البسمة.
١٥ - حاشية المختصر النافع.
١٦ - شرح النفلية، للشهيد الأول.
يقوم بتحقيقها: الشيخ أحمد العابدي ورضا المختاري.

* مختصر بصائر الدرجات.

تأليف: الشيخ حسن بن سليمان بن خالد الحلبي، تلميذ الشهيد الأول.
اختصره من كتاب " بصائر الدرجات في مناقب السادات " من تصنيف الشيخ أبي القاسم سعد بن عبد الله الأشعري القمي.
يقوم بتحقيقه: أحمد الباكنتجي وحسن الأنصاري، مع إلحاق ما وجدناه من نصوص منقولة من الأصل في المصادر الأخرى مما لا يوجد في المختصر في آخر الكتاب.

* الإحتجاج على أهل اللجاج.

تأليف: الشيخ الجليل أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، من أعلام القرنين الخامس والسادس الهجريين.

كتاب فيه احتجاجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة من أهل بيته عليهم السلام وبعض الصحابة وبعض العلماء وبعض الذرية الطاهرة على من خالفهم وناوهم.
كان قد طبع في النجف الأشرف وإيران ولبنان مكررا على الحجر وبالحروف بدون تحقيق، ثم طبعته مؤسسة الأعلمي بالصف

الإلكتروني مع تعليقات السيد محمد باقر الموسوي الخرساني، ثم أعيد طبعه في إيران بالتصوير على الطبعة الأخيرة.

يقوم بتحقيقه: الشيخ محمد هادي به والشيخ إبراهيم البهادري بالاعتماد على نسخ متعددة أصلية، إضافة إلى تخريج أحاديثه على الأصول التي أخذ عنها مؤلف الكتاب - قدس سره - والأصول القديمة الأخرى التي رويت فيها هذه الأحاديث بصورة مسندة وذلك لإخراج أحاديث الكتاب عن إرسالها وإرجاعها إلى المسانيد، وبذلك يحوز الكتاب قيمة علمية خاصة تميزه عن سائر طبعاته.

* الياقوت.

تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن نوبخت، من أعلام القرن الثاني الهجري. كتاب نفيس في علم الكلام.

يقوم بتحقيقه: علي أكبر الضيائي، معتمدا
على نسختين مخطوطتين، هما:
١ - نسخة تاريخها سنة ٧٣٣ هـ، محفوظة في
مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد،
برقم ١٠٧٧.
٢ - نسخة أخرى تاريخها سنة ٧٥٤ هـ.
* أنوار العقول في أشعار وصي الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم.
تأليف: قطب الدين الكيدري، أبي جعفر
محمد بن الحسين البيهقي، من أعلام القرنين
السادس والسابع الهجريين.
كتاب جمع فيه مؤلفه الأشعار المنسوبة إلى
أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه
السلام، جمعها جمعا عاما وافيا بعد الجد
والطلب والفحص في الكتب.
يقوم بتحقيقه: الشيخ محمد باقر المحمودي.
* عوالم العلوم والمعارف والأحوال من
الآيات والأخبار والأقوال.
حياة الإمام علي الرضا عليه السلام.
تأليف: الشيخ عبد الله بن نور الله
البحراني، من أعلام القرنين الحادي عشر
والثاني عشر الهجريين، وهو من تلامذة شيخ
الإسلام العلامة المجلسي، المتوفى
سنة ١١١٠ هـ.
وكتاب "عوالم العلوم" من الموسوعات
الحديثية الكبيرة، وربما تبلغ ١٠٠ جزء أو أكثر
على غرار موسوعة "بحار الأنوار" للعلامة
المجلسي، وهذا الجزء يختص بحياة الإمام
الثامن من أئمة الهدى الإمام علي بن موسى
الرضا عليهما السلام (١٤٨ - ٢٠٣ هـ).
تقوم بتحقيقه: مدرسة الإمام المهدي عليه
السلام - قم، وسيصدر ضمن منشوراتها في
جزءين.

* مكارم الأخلاق.

تأليف: الشيخ أبي نصر رضي الدين
الحسن بن الفضل بن الحسن الطبرسي، من
أعلام القرن السادس الهجري.
كتاب أخلاقي مهم، رتبه على ١٢ بابا على
أسلوب المحدثين من الشيعة، أورد فيه مجموعة
كبيرة من الآداب الدينية والسنن المروية عن
النبي الأكرم وأهل بيته صلوات الله عليهم
أجمعين، وهو من مآخذ كتاب "بحار الأنوار"
للعلامة المجلسي، المتوفى سنة ١١١٠ هـ.
طبع أكثر من مرة، منها في مصر طبعة
محرقة، ثم في إيران طبعة مصححة، ثم توالى
طبعاؤه في لبنان وإيران مرات عديدة.
يقوم بتحقيقه: أسامة آل جعفر بالاعتماد
على عدة نسخ مخطوطة تعود لعصر يقرب من
عصر المؤلف قدس سره.

تجريد الاعتقاد.

تأليف: المحقق الحكيم نصير الدين الطوسي، الشيخ أبي جعفر محمد بن محمد بن الحسن (٥٩٧ - ٦٧٢ هـ).

هو أجل كتاب في تحرير عقائد الإمامية، عرض - في غاية الاختزال - آراء الشيخ نصير الدين الطوسي الفلسفية والكلامية، وهو من أشهر مؤلفاته، رتبته على مقاصد، خامسها في الإمامة، انتصر فيه لمذهب الشيعة الإمامية. وقد اشتهر الكتاب بهذا الاسم دون اسمه الأصلي "تحرير العقائد" وقد طبع مستقلاً ومع بعض شروحه مكرراً، أثنى عليه العلماء عامة، ومدحه شراحه كافة، وعني بشرحه العامة والخاصة.

يقوم بتحقيقه: عباس محمد حسن سليمان على ثلاث نسخ مخطوطة كما أفادت ذلك نشرة أخبار التراث العربي - الصادرة في الكويت - المجلد ٤ / العددان ٤٢ و ٤٣، ص ١٢ / رجب - ذو القعدة ١٤٠٩ هـ.

وكان الكتاب قد صدر في إيران عام ١٤٠٧ هـ عن مكتب الإعلام الإسلامي - قم بتحقيق السيد محمد جواد الحسيني الجلالى معتمداً في عمله على أربع نسخ مخطوطة، تعود أولها إلى عصر المؤلف. وربما كانت بخطه قدس سره.
